قاسيون

العدد 268
الخميس 16 آذار 2006
16 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (321552) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ فاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

الفساد الكبير بين حديثي النعمة ومن سبقهم...

بعض أحداث الأسبوعين الأخيرين أظهرت إلى السطح ملف «**حديثي النعمة**» من بعض وجوه القطاع الرأسمالي الخاص، الذين أثروا على حساب الاستثناءات والامتيازات التي أمنت لهم وضعاً احتكارياً في السوق التي ينادون بجعلها «حرة»، وهي مقيدة فعلاً بشروطهم المفروضة على المستهلكين والمجتمع ضد مصلحة البلاد والعباد.

لقد تبين أن دور هؤلاء في النهب والفساد كبير، ولايقل عن دور مراكز الفساد الكبرى في جهاز الدولة، بل هو **جزء مكمل له**. إن تواطؤ الناهبين الكبار في جهاز الدولة وخارجه هو الآلية الأساسية التي يجري عبرها نهب الاقتصاد الوطني في قطاعاته كلها وهي تتطلب التكسير بالدرجة الأولى لمنع إعادة إنتاج الفساد، فالقضية لاتتوقف عند بعض رموز الفساد في جهاز الدولة وخارجه، بقدر ماتتعلق بتلك الآليات التي اصطنعوها والتي تعيد إنتاجهم كل لحظة.

وإذا كان البعض يظن، عن حسن نية أحياناً، ونتيجة للموجة السائدة في العالم اليوم، أنه من الضروري أن يصّنع رجاله «في اقتصاد السوق» كي يسمعوا كلمته ويدينوا له بالطاعة، بعيداً عن قوى السوق الكبرى التقليدية، ذات الارتباطات التاريخية والعضوية بالسوق العالمية فإن التجربة الماضية القصيرة بينت أن هؤلاء الطارئين الجدد يميلون إلى التحليق خارج السرب والانفراد بقراراتهم الاقتصادية والسياسية بقدر سرعة نمو ثرواتهم دون أي رادع وطني أو أخلاقي، كي يثبتوا مرة أخرى أن الرأسمال الكبير لاوطن له، وإنهم قادرون على الارتباط بأصحاب السوق العالمية بأسرع مما اعتقد الكثيرون حفاظاً على ثرواتهم الجديدة ومصالحهم الضيقة، وهم بذلك يتحولون شأنهم شأن مراكز الفساد الكبرى إلى نقاط اختراق سهلة للعدو الأمريكي ـ الصهيوني الذي يحشد كل قواه اليوم من أجل إخضاع سورية بالضغط من الخارج والداخل.

وحين قلنا «**إن الذي يملك يحكم وإن الذي لايملك لايحكم**» إنما كنا نقصد أن تحويل الملكية إلى هؤلاء – ولو جزئياً– لن يضمن استمرار استقلال القرار الوطني ولن يعزز شروط المواجهة الوطنية، ولن يدعم الجبهة الداخلية، بل سيضعف الوحدة الوطنية وسيعمق التفاوت الاجتماعي الذي سيتحول إلى صدع أساسي، تهتز له أركان المجتمع، الأمر الذي سيكون فقط في مصلحة من لاينوون الخير لبلادنا، لأنهم حينذاك، وحينما يصبحون المالكين الحقيقيين الأساسيين، سيستطيعون إخضاع جهاز الدولة لمشيئتهم السياسية والاقتصادية.

والأنكى من ذلك أن سعي هؤلاء للاستيلاء على ملكية الدولة، بأشكال مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك سعيهم لزيادة ثرواتهم التي بلغت أرقاماً فلكية، الأمر الذي يجري بتواطؤ مع مراكز الفساد الكبرى في جهاز الدولة، كل هذا يجري تحت حجة زيادة فعالية الاقتصاد وتطويره وتحديثه، والحقيقة أنهم يسيرون، إذا نجحت مساعيهم، بالبلاد إلى التهلكة، ففي حال تم لهم ماأرادوا، بسبب تكديسهم للثروات وهو ما اعتادوا عليه، فلن تجني البلاد إلا تباطؤاً أعلى في النمو الاقتصادي، وانخفاضاً أكثر في فعالية الإنتاج الوطني، وتراجعاً أكبر في مستوى معيشة المواطن.

إن التواطؤ بين حديثي النعمة ومن سبقهم... من مراكز الفساد الكبرى، واضح للعيان، ولاخيار أمام البلاد للحفاظ على استقلالها الوطني وتعزيز جبهتها الداخلية إلا إيقاف تدفق الثروات إلى أيديهم، وتحويلها إلى مصدر للاستثمار الحقيقي لصالح البلاد، وإلى مورد حقيقي لتحسين معيشة المواطن الذي ضحى وتحمل كثيراً في سبيل القضية الوطنية، وهو يستحق أن يعامل معاملة لائقة وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن. ■■

لو رفعت الحكومة أسعار المازوت... قد تربح.. ولكن سيخسر الناس!

ص 9

مداهمة مكاتب «محمد حمشو»

دهمت قوات الأمن السورية أمس وبشكل مفاجئ كل مكاتب النائب ورجل الأعمال محمد حمشو وأوقفته مع عدد من مديري الصف الأول في شركاته وبينهم أقارب له قبل أن تطلق سراحه في السادسة والنصف مساء فيما أبقت على عدد من الموقوفين قيد التحقيق، وبدأت المداهمات في الثانية ظهراً وانتهت في السابعة مساءً.

وشكل الخبر مفاجأة للسوريين، كون حمشو يعتبر أحد أبرز رجال الأعمال ، وهو فاز بعضوية مجلس الشعب عن دمشق في الانتخابات الأخيرة على رأس لائحة متنوعة نجحت بكاملها، ورجحت مصادر أن يكون سبب الدهم والتوقيفات «مخالفات مالية أو تهرباً من الضريبة».

وكانت شركات حمشو نفذت عقودا ضخمة لمصلحة الدولة وهي التي أدخلت الإنترنت إلى سورية، كما يملك حمشو شركتي إنتاج فني وكان وكيلاً لشركات موبايل عالمية، وأطلق قبل اشهر فضائية «سما دمشق» قبل أن تقفل.

❖ الرأي العام الكويتية ٢٠٠٦/٣/٨

وذكرت نشرة كلنا شركاء في اليوم نفسه أن خبراً: (.. قامت وسائل الإعلام بتغطيته يشير إلى مداهمة مكتب رجل الأعمال الملياردير الشاب محمد حمشو (أصبح عضواً في مجلس الشعب بعد أعلى حملة انتخابية شهدتها سورية تكلفة يقال أنها قاربت ١٥٠ مليون ل س)...من قبل أجهزة متعددة في الدولة، هدفها ضبط مستندات وكومبيوترات تضم معلومات حول عدم تسديد الرسوم الجمركية للكثير من البضائع التي تم سحبها من المرافئ باستخدام أسلوب التسديد اللاحق للرسوم إضافة لعدم تسديد الضرائب المستحقة و.. وجميع تلك القضايا قضايا مالية وهناك الكثير من الطرق التي يمكن اللجوء إليها لتحصيلها سواء قانونياً أو عن طريق فركة أذن من قبل الشباب.

ولكن الطريقة والضجة التي أريد لها أن تحصل تشير التحليلات أن هدفها يطال الظاهرة ومثيلاتها والتي ستتابع حلقاتها ؟؟..... ■■

نقابات دمشق تنهي عقد مؤتمراتها

على الحكومة أن تتوقف عن بيع مصادر قوّتها.. ص10-11

أحمد سعدات من سجون «السلطة» إلى سجون الصهاينة.. ص2

هل يقف العالم على شفير الهاوية؟

مؤشرات عالمية خطيرة تنذر بقرب حدوث كارثة!.. ص14

متابعات

٥٦ حزباً شيوعياً تؤيّد المقاومة العراقية ضد الاحتلال

أصدر الحزب الشيوعي اليوناني أمس، بيانا مشتركا دعا فيه باسم ٥٦ حزبا شيوعيا وعماليا من خمسين بلدا، إلى انسحاب فوري لقوات الاحتلال من العراق، وعبّر عن دعمه للمقاومةالعراقية.

وأكدت الأحزاب الموقعة دعوتها العمال إلى تعزيز تضامنهم مع الشعب العراقي والوقوف في وجه التهديد بالتدخلات الإمبريالية الجديدة في المنطقة، وأعربت عن دعمها حق الشعب العراقي في مقاومة الاحتلال.

وأضاف البيان الصادر لمناسبة الذكرى الثالثة لبداية الغزو الأمريكي للعراق نطالب بالانسحاب الفوري لجميع القوات وفتح ملاحقات بحق المسؤولين عن جرائم الاحتلال.

ووقعت على البيان أحزاب من روسيا وكوبا وألبانيا والجزائر وألمانيا وأستراليا وبلجيكا والبرازيل وبلغاريا وكندا وقبرص والهند والمكسيك والفيليبين وبولندا والبرتغال وسورية وتركيا وأوكرانيا وصربيا ومونتنيغرو.. وغيرها

■■

لماذا كل هذا التسلح الصهيوني؟

ذكرت بعض الصحف الإسرائيلية، أن سلاح الجو الصهيوني سيتزود بطائرات موجهة (بدون طيار)، قادرة على التحليق لمدة ٤٠ ساعة متواصلة، للمشاركة في مهام استراتيجية خاصة وبعيدة المدى.

وأكدت هذه الصحف إلى أنه في حال انضمت إسرائيل إلى هجوم على المنشآت النووية الإيرانية أو غيرها من (الأهداف) في الشرق الأوسط فإن الطائرات المشار إليها ستشارك فيه، موضحة أن إسرائيل ستتزود بطائرات من دون طيار، يتم صنعها في المصانع الإسرائيلية.

ومن أبرز مواصفات هذه الطائرات أن بإمكانها البقاء نحو ٤٠ ساعة متواصلة في الجو بكامل حمولتها، والتحليق على ارتفاع ١٦ كيلومتر، بسرعة تصل إلى أكثر من ٣٥٠ كيلومتر في الساعة. وهي بالإضافة إلى كل ذلك تحوي كاميرات متطورة وجهاز رادار، وتستطيع نقل حمولة زنتها ٣٠٠ كيلوغرام دون أن تنخفض سرعتها أو مستوى ارتفاعها.

كما أن هذه الطائرة تستطيع جمع معلومات استخباراتية بهدف تنفيذ هجمات خاطفة وشديدة التدمير بواسطة طائرات حربية وصواريخ متوسطة أو بعيدة المدى..

سلاح الجو الصهيوني سيبدأ بالتزود بهذه الطائرات في الصيف المقبل، وبذلك ستضاف هذه الطائرة الجديدة إلى ترسانة الأسلحة المتطورة جداً التي يمتلكها العدو الإسرائيلي..

■■

مرة أخرى.. البريطانيون

ذكرت بعض وكالات الأنباء نقلا عن شهود عيان في مدينة البصرة في جنوب العراق أنّ شرطة البصرة اعتقلت مساء الخميس ٢٠٠٦/٣/٩، ثلاثة بريطانيين متنكرين، كانوا يحاولون زرع ألغام أرضية قرب إحدى مقرات الحزب الإسلامي.

وبحسب مصادر أمنية عراقية فإنّ دورية تابعة للشرطة الحكومية، تمكّنت من إلقاء القبض على هؤلاء الثلاثة، ليتبين لاحقاً أنهم منتحلو شخصيات، فبعد التحقيق معهم؛ تبيّن أنهم جنود بريطانيون متنكرون بزي عربي، الأخطر في المسألة أن قوات الاحتلال البريطانية قامت باعتقال المجموعة العراقية ومعها الجنود الثلاثة البريطانيين، ثم عادت وأفرجت عن جنودها، وأبقت أفراد الدورية رهن الاعتقال"، حسب معظم التأكيدات.

وبالتأكيد فإنّ هذه الحادثة تعيد إلى الأذهان، سيناريو مشابه، كان قد حصل في البصرة، عندما القي القبض على عدد من البريطانيين متنكرين بزي عربي، كانوا يحاولون تفجير أحد المراقد المقدسة، مما شكل وقتها فضيحة كبرى للبريطانيين وقواتهم الغازية التي تحتل جزءاً من جنوب العراق.

■■

المشاركة بالحكومة الفلسطينية...

حماية وتطوير للمشـــروع الوطني

كتاب التكليف الرسمي الذي قدمه الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في الحادي والعشرين من شهر شباط الماضي، لرئيس الوزراء المقبل "إسماعيل هنية" المرشح من حركة حماس، المؤهلة لتشكيل الحكومة القادمة، نتيجة فوزها الكبير في الانتخابات التشريعية الأخيرة، حَمَل حزمة من التوجهات السياسية، التي حكمت مسيرة السلطة الفلسطينية لسنوات عديدة، والتي باتت البوصلة التي تحدد النهج السياسي للقيادة الرسمية في تحركها الإقليمي والدولي، خاصة في عهد الرئيس عباس" سواء أثناء تكليفه برئاسة الوزارة أثناء رئاسة الشهيد أبو عمار، أو بعد استلامه لموقع الرئاسة ". الجهود الحثيثة التي بذلها رئيس الوزراء المكلف مع الطاقم القيادي الحمساوي، في إدارة حوارات ماراثونية مع قيادة "فتح" وباقي الكتل البرلمانية، لم تصل للآن للهدف المنشود، وهو "تشكيل حكومة وطنية تتآلف فيها القوى الفائزة بالانتخابات". مارَشَحَ عن الحوارات التي تدور بين "حماس" وبعض القوى التي وصلت للمجلس"قوائم: الشهيد أبو علي مصطفى،البديل، فلسطين المستقلة "يشير إلى تقدم ملحوظ في تقريب وجهات نظر كل فريق مع"حماس "، مما يضع المواطن الفلسطيني أمام تفاؤل واقعي، باحتمال مشاركة مندوبي هذه القوائم بالحكومة المقبلة.

الحوار الأهم بمضمونه ودلالته واستحقاقاته، الذي يجري بين التكتلين الأبرز في المجلس، بل وفي ساحة العمل الوطني، بمعنى النقاش الواسع بين "فتح" و "حماس" إلاّ أن المواقف التي صدرت خلال الأيام القليلة الماضية عن أبرز القياديين في فتح و السلطة ، لاتدفع بالمراقب والمتتبع لأجواء الحوار، للمزيد من التفاؤل بانتصار فكرة المشاركة " الفتحاوية " بالحكومة القادمة، والتي إذا تحققت، سترسم بساحة العمل السياسي الفلسطيني، والعربي عموماً، نهجاً جديداً يقوم على الانتقال الهادىء بين مواقع السلطة والمعارضة . إن الاستنتاجات التي توصل إليها العديد من المراقبين، تشير إلى الخوف من عدم مشاركة " فتح " بالحكومة ، تحت دعاوي "ثأرية " مشبعة بأوهام الرهان على " فشل " القادمين الجدد للسلطة من تأمين احتياجات شعبهم ، ناهيك عن تهييج القوى الإقليمية والدولية لإفشال حكومتهم " مواقف دحلان وجبريل الرجوب نموذجاً ". لقد جاءت تصريحات قادة فتح في الأيام الأخيرة التي أعقبت جلسات الحوار الثنائية بين الحركتين ، لتنشر جواً من القلق في الشارع الفلسطيني، ولتضع العصي في دواليب التقدم للأمام.

إن الحملة الإعلامية المكثفة والتي يتناوب عليها بعض رموز المرحلة السابقة، تستهدف برنامج المجابهة الوطنية، وليس النهج السياسي / الكفاحي لـ "حماس". إن المطالبة المتكررة بأن تلتزم الحكومة القادمة بـ "الاعتراف بكيان العدو" والانصياع "للالتزامات والاتفاقيات " التي أبرمتها السلطة ، والتي تضمنت تنازلات كبيرة أمام الخصم التاريخي، دون تحقيق أي مكاسب للشعب والقضية. لقد أعطى الشعب الفلسطيني صوته لبرنامج " حماس " السياسي والاجتماعي ، وهو يراقب ويتابع بكل دقة ، توافق التطبيق العملي مع البرنامج الانتخابي. إن مايطلبه "البعض" من الحركة، يعني التخلي عن هذا البرنامج، تحت دعاوي "إرضاء المجتمع الدولي" ! هذا الرضى الذي توهم البعض أنه قد حصل عليه في المرحلة السابقة، لم يخفف من وحشية الاحتلال، خاصة عندما قدم العديد من المسؤولين ممن كانوا في قيادة السلطة، التنازلات المتتالية للخصم وللمجتمع الدولي "المقصود الدول الداعمة للكيان الصهيوني"، لكن النتيجة التي عرفها شعبنا، كانت المزيد من الشهداء، والاجتياحات والحواجز والمستعمرات والتمدد السرطاني لجدار الضم والفصل العنصري.

إن تصريحات "عزام الأحمد" رئيس كتلة فتح البرلمانية، و"أحمد عبد الرحمن" الناطق الرسمي لـ "فتح " تمحورت حول ضرورة أن تتلاءم حماس مع القرارات الدولية ، حتى تتمكن من دخول عالم السياسة الواقعية والسياسة التي يتم التحدث عنها، هي التي أوصلت شعبنا لهذا الواقع المرير. عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير "ياسر عبد ربه" صانع "وثيقة جنيف" مع شريكه "يوسي بيلين" أدلى بتصريحات خطيرة قبل أيام لإذاعة "سوا" الأمريكية . يتحدث " عبد ربه " بلسان " فتح " فيقول (إن فتح لاتستطيع أن تقبل بالمشاركة في حكومة حماس وفق برنامجها، الذي سيؤدي الى عزلة الشعب الفلسطيني والى خسارة كثير من المكاسب التي حققناها، والى تراجع الاعتراف الدولي بالفلسطينيين) مؤكداً على (رفضه الشديد لمشروع حماس لأنه سوف يقدم خدمة لخطة أولمرت) هذه الخطة القائمة على ترسيم حدود الكيان، بواقع مايرسمه الجدار العنصري،بضم العديد من الكتل الاستعمارية في الضفة الفلسطينية لدولة العدو، وبالسيطرة الأمنية الكاملة على غور الأردن، والعمل على الانفصال الفعلي عن الفلسطينيين .إن " عبد ربه " يرى(أن خطة أولمرت وخطة حماس تلتقيان مع بعضهما البعض)! في قراءة مثل هذه "الأفكار " يمكن لنا أن نستنتج، صعوبة التوصل لمشاركة "فتح" بالحكومة القادمة .

لقد أدارت "حماس" تحركها الديبلوماسي / السياسي مؤخراً بنجاح كبير،خاصة الزيارة الناجحة لموسكو، بدلالاتها الدولية، وبإصرار الحركة على مواقفها المبدئية، الرافضة للاعتراف بكيان العدو، والمنفتحة على التعامل الواقعي مع كل القرارات الدولية، بمقدار ماتتلاءم مع المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني .إن تطوير موقف الحركة الفلسطيني الداخلي ، يتطلب تحركاً جاداً ومسؤولاً مع القوى السياسية كافة، من أجل إعادة الدور "الذي تمت مصادرته" لمنظمة التحرير الفلسطينية، كإطار وطني جامع للشعب وقواه، وضخ الحياة النشطة في الاتحادات الشعبية /النقابية التي أدخلها البعض في حالة موت سريري منذ سنوات عديدة ، بهدف تمتين المشاركة الوطنية، وتحصين المجتمع الفلسطيني، وتطوير أساليب المراقبة الشعبية لأداء الوزارات والمؤسسات .

إن جهود الوطنيين الفتحاويين يجب أن تنصب على ضرورة التعاون مع كل القوى السياسية داخل المجلس وخارجه، في سبيل بناء تحالف وطني داخل الحكومة،من أجل توفير مستلزمات الصمود والحياة الكريمة للشعب. فهل تحمل لنا الساعات القادمة إمكان تحقيق "حلم" حكومة الائتلاف الوطني العام؟.

■ **محمد العبد الله**

عملية أريحا نموذجاً لإرهاب الدولة والتواطؤ الغربي

أحمد سعدات من سجون «السلطة» إلى سجون الصهاينة

ما شهده سجن أريحا من عمليات قام بها جيش الاحتلال الإسرائيلي بعد تمهيد متواطئ من "الحراس الإنكليز والأمريكان" باستخدام كل الأسلحة الثقيلة والجرافات ضد معتقلين عزل وقوات أمن فلسطينية لا تملك أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية ما يمكن أن تواجه به هذه الآلة، يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كان يحق لكائن من كان أن يجد تصنيفا آخرا غير تصنيف إرهاب الدولة الرسمي الذي تمارسه "دولة" تعيش خارج منطق القانون والعهود، ومن خلال بث حي ومباشر لعملياتها الإذلالية في تعرية المعتقلين الذين لا يحملون أي نوع من السلاح باستثناء قوات الامن الفلسطينية التي نزع سلاحها قبل الطلب من عناصرها رفع أيديهم في الهواء، كتعبير عن محاولات دائمة لتقديم الصورة النمطية للعربي المستسلم والجندي الإسرائيلي المحتمي داخل دباباته وجرافاته وناقلات جنده كمنتصر وكحالة لا يمكن أن تقهر...

أين القانون الدولي؟

ليس هناك من شك بأن كل ما يقال عن أن الدم الفلسطيني يُستخدم كبارومومتر سياسي في لعبة "الديمقراطية الإسرائيلية" التي تتنافس أمام مرأى ومسمع ما يسمى المجتمع الدولي على سفك الدم الفلسطيني هي أقوال صحيحة دون أقل اعتبار لا لقانون دولي ولا لمواثيق وأعراف يُطالب الضحية الفلسطيني الالتزام بها التزاما فولاذيا لا لبس فيه..

فاعتقال أحمد سعدات بعد التواطؤ الواضح من الغربيين الذين كانوا شهود زور على ما يسمى "تفاهما" أو"اتفاق" لا يجد فيه المنظر الصهيوني أي حرج ، ولا يجد فيه البريطانيون والأمريكان الذين ادعوا بأن السلطة لم تستطع حمايتهم.... وهي حالة فيها من السخرية ما يمكن أي مراقب أن يكتشف حجمها ، فهؤلاء الحراس كانوا بالأصل سجانين للسجناء في معتقل أريحا فكيف الادعاء بأن هؤلاء الغربيين المسلحين ينسحبون قبل لحظات من الهجوم على سجن أريحا حماية لحياتهم دون أدنى اعتبار لحياة الفلسطيني...

إرهاب منظم

إذا كان لابد من مقارنة سريعة بين العقلية الصهيونية القائمة على قلب الوقائع رأسا على عقب بادعاءات جلها تخريف وتحريف وبين عقلية عربية تطالب نتيجة العجز عن قراءة تلك العقلية من خلال تكرار الروايات الإسرائيلية كمهرب من مواجهة العجز لأسباب باتت معروفة لأي مراقب... فكم صوتا رسميا عربيا سمعنا طيلة النهار الدموي الإرهابي الذي شهدته أريحا؟ وكم كان مؤثرا صوت أمين عام جامعة الدول العربية في لحظة كانت تتطلب موقفا حقيقيا تجاه من شارك في ذلك التفاهم الذي أبقى على سعدات رهنا بإعتقال جائر !

ولمتابعة المقارنة فإن "الإرهابيين" الفلسطينيين الذين زُج بهم في سجن أريحا يقدمون في الرواية الصهيونية، بالطريقة التي تعفي كل المتواطئين عربا وفلسطينيين وغربيين، ككائنات لا تستحق إلا الدبابات وطائرات الهليكوبتر ومن خلال تنسيق واضح لا لبس فيه لقتل هؤلاء السجناء إن لم يستسلموا... وفعلا ذهب شهداء وجرحى وتدمير يتفاخر به المتحدث العسكري الإسرائيلي لسجن المقاطعة في أريحا ...

هذا يُذكرنا تماما بقضية كنيسة المهد والتفاهم المزعوم الذي شاركت فيه أيدي فلسطينية حيث مايزال هؤلاء الذين أبعدوا عن وطنهم مشردين ومطاردين لا يسمح لهم بالعودة...

يتناسى بعض هؤلاء الذين يرددون الرواية الصهيونية بأن هؤلاء "الإرهابيين" الذين جرى اليوم تسليمهم بشكل دموي لقوات الاحتلال بأن قتلهم لرحبعام زئيفي ، الذي عده البعض خطا أحمرا، إنما جاء بعد أن انتفت كل الخطوط في لعبة الازدواجية العربية والغربية في اغتيال الشهيد أبوعلي مصطفى في رام الله وهو في مكتبه وبطريقة دموية حولت جسده إلى أشلاء ... والزج بنائبه في المعتقلات... أضف إلى ذلك اعتقال وإهانة نواب ووزراء منتخبين من شعبهم...

ضبط النفس.. إلى متى؟

وعليه فإن كل تلك القراءات التي لا تملك غير النظارات الأمريكية والصهيونية تجد في الأفعال الدموية لقوات الاحتلال تصنيفا تحت مسمى "الانتقام" بينما لا يحق للفلسطيني إلا أن يُقتل وينكل به ومن ثم يُطلب إليه أن يكون متحضرا ويبتعد عن "الانتقام والرد" بل وتطلب الإدارة الأمريكية دوما من كل العرب "ضبط النفس"...

دعونا نقل بأن ما جرى في أريحا هو مقدمة واضحة لما سيواجهه الشعب الفلسطيني بعد أن مارس حقه الديمقراطي، مزيدا من النفاق الغربي والازدواجية في المعايير والعقاب الجماعي، فالشعب الفلسطيني يعيش حقا في سجن كبير له بوابات مسيطر عليها إسرائيليا ودوليا فمعبر رفح يُغلق متى شعر "المراقبون" بأن حياتهم "مهددة" دون الالتفات للأسباب التي تخلقها دولة الاحتلال من ممارسات ضد شعب كامل يراد له أن يقبل العيش في كانتونات محاصرة بقوة النيران والقوانين العنصرية الجائرة بدءا من التحكم في تصدير واستيراد حر حتى بناء هذا الجدار العنصري الذي يحرم الفلسطيني من إمكان البقاء حيا إلا بإذن صهيوني ... وعلى أبواب انتخابات الكنيست، الذي لا يتساءل أحد عن البرامج المتطرفة لمجموعاته وأحزابه طالما أنها يهودية وليست عربية، سوف نرى الكثير من الممارسات الدموية والمستهترة تماما بالشعب الفلسطيني من خلال خطوات فرض التهويد في القدس وسرقة الأرض الفلسطينية لإقامة المزيد من المستعمرات...والردود الفلسطينية ستبقى دوما "مدانة" من "المجتمع الدولي" الذي يقف مشجعا ومتفرجا على كل الانتهاكات التي تمارسها دولة لا تقيم وزنا للضعفاء ولا أقل احترام لأي من المعاهدات المزعومة...

في مقابل ذلك يتوهم الاحتلال إن أعتقد بأن الشعب الفلسطيني سيقبل ويرضخ يوما للأمر الواقع مهما قدم بوش من كلمات مخادعة عن رؤية لم تأت للشعب الفلسطيني إلا بكلام أجوف وأفعال صلفة ...

■ **ناصر السهلي**
قاسيون - بتصرف

ثمة نقاش مكتوم في سورية:

من تسبب بخسارة لبنان ؟

ثمة نقاش مكتوم إلى حد ما في سورية: من تسبب بخسارة لبنان؟

قدم عبد الحليم خدام جواباً باسم جناح من أجنحة السلطة هو الجناح «المهزوم» حالياً. الجواب تبسيطي ولا تغيّر من صفته بعض الأهازيج اللبنانية في استقباله. ما قاله خدام هو أنه كنا في الأبيض فأصبحنا في الأسود. كان الوضع رائعاً (في لبنان وفي سورية وفي ما يخص علاقاتهما) فأصبح الوضع كارثيا وانتهى الى ما انتهى إليه. أما لحظة القطع بين المرحلتين فتقع في منطقة ما بين ١٩٩٨، تاريخ خروجه من «الملف اللبناني» وبين ٢٠٠٠ تاريخ استلام الرئيس بشار الأسد الحكم في دمشق.

الجناح الحاكم حالياً في سورية يملك جواباً آخر إلا أنه جواب يعجز عن التعبير عن نفسه تماماً لأن ذلك سيقوده الى جردة حساب للماضي الذي هو، حتى الآن، مصدر شرعية الوضع الراهن. وخلاصة الجواب أن الانهيار الحاصل الآن هو النتيجة الطبيعية للأساسات المغلوطة التي نهض البناء فوقها. إن الذين أداروا لبنان من دمشق استولدوا فيه نظاماً عصياً على أي اصلاح او تقدم او تغيير، لذا تقع المسؤولية عليهم لأن ما أوجدوه لم يصمد أمام تواتر الضغوط الخارجية واللبنانية.

خرج هذا النقاش المكتوم إلى العلن مع شهادة خدام. وكان أطل برأسه جزئيا في «الرسالة الوداعية» لغازي كنعان. نقول خرج إلى العلن لأنه كان محتدما في سورية ولو وراء الكواليس. فوق ذلك أنه كان، منذ منتصف التسعينيات، يعبر عن نزاع حقيقي ضمن السلطة، وهو نزاع كان الرئيس الراحل حافظ الأسد يضبطه، ويوازن بين قواه، ويغلب تدريجياً وجهة على وجهة.

كان لبنان من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ «الساحة» التي تدار فيها «صراعات» سورية سورية. كان يمكن قراءة التمايزات السورية انطلاقا من رؤية التضاريس اللبنانية التي لعبت دور المرآة المكبرة لما يجري في دمشق. ومن دون أي رغبة في اختزال الحياة السياسية اللبنانية فإنها كانت في وجه بارز من وجوهها انعكاسا لتباينات موجودة في سورية. ومن هنا، ربما، الطابع الهجين لـ «الديموقراطية» اللبنانية لأنها كانت «ديموقراطية سورية بالواسطة» و«اللعبة» التي تدار عبرها نزاعات ممنوع عليها الخروج إلى العلن. لم يكن ممكناً، والحالة هذه، أن يحتكم التنافس اللبناني الى تقاليد الحياة السياسية اللبنانية وحدها لأنه كان مطالبا بأن يستبطن ويعبر عن النزاع الممنوع في سورية وأن يتطعم ببعض أدوات خوض ذلك النزاع.

لا يمكن فهم محطات بارزة في لبنان من دون فهم هذا التداخل بينه وبين سورية. وسيكون لافتا اننا سنجد، في كل محطة من هذه المحطات، كيف أن الأواني المستطرقة فعلت فعلها وكيف أن محوراً سورياً لبنانياً كان، على الدوام، في مواجهة محور سوري لبناني، وكيف كانت الانتخابات تحصل بـ «الأصالة» عن لبنان وبـ «النيابة» عن سورية.

التمديد للرئيس الياس الهراوي محطة أولى. القوى السورية الداعمة للتمديد (مرموزا إليها بعبد الحليم خدام وحكمت الشهابي وغازي كنعان) تحالفت مع قوى لبنانية (مرموزا إليها بشكل خاص بالرئيس الشهيد رفيق الحريري ووليد جنبلاط).

القوى التي رفضت التمديد كان يرمز إليها، سوريا، بشار الأسد الحديث العهد في وراثة أخيه باسل والمتجه إلى وراثة والده، كما يرمز إليها لبنانيا بـ «أصدقاء باسل» (سليمان فرنجية، طلال أرسلان...) وبقيادة الجيش مع خصوصية لحركة «أمل» و«حزب الله». لا ضرورة للاشارة الى القوى السياسية «المسيحية» لأنها كانت خارج اللعبة تماماً ومعترضة عليها.

انتخاب العماد اميل لحود محطة ثانية. نشهد الاصطفاف نفسه مع بعض الفوارق (غازي كنعان يتخذ مسافة عن خدام والشهابي) الحريري يوافق من دون حماسة. يدل هذا الانتخاب على تعديل في موازين القوى (كان موقع بشار ضمن النظام السوري قد أصبح أقوى) ويؤدي الى مزيد من التعديل في الموازين نفسها في البلدين. فالجناح المعترض على إميل لحود يضعف ويحصل انتقال في إدارة «الملف اللبناني» في دمشق. الدرس من ذلك أنه يخطئ كل من لا يرى التأثير المتبادل بين البلدين ولو أنه متفاوت. بمعنى أن ما يجري في بيروت عنصر فاعل، نسبيا، في دمشق.

المحطة الثالثة بعد انتخاب لحود في ٩٨ هي انتخابات ٢٠٠٠ النيابية في لبنان. لقد شهدت الموجة الارتدادية الأولى على الفوز الذي حققه جناح سوري لبناني على جناح سوري لبناني آخر. وليس صدفة والحالة هذه أن يكون دور غازي كنعان (وقانونه) في هذه الانتخابات محاطا بالغموض حتى الآن. إلا أن العام ٢٠٠٠ شديد المفصلية ويتجاوز مجرد الانتخابات.

إنه، لبنانيا وإقليميا ودوليا، عام التأسيس للأزمة الراهنة. فيه وصل بشار الأسد إلى رئاسة الجمهورية في سورية في حين كان حليفه اللبناني، إميل لحود، يتعثر. وفيه أنجزت المقاومة تحرير معظم الأرض اللبنانية ما فتح الباب أمام مطالبتها بنزع سلاحها وإقفال الجبهة. وفيها الملمح الأول لدبيب الحيوية في البيئة المسيحية. ولكن هناك، أيضا، اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية ووصول أرييل شارون إلى السلطة في إسرائيل، وفشل المحادثات السورية الإسرائيلية، ووصول جورج بوش إلى البيت الأبيض.. لقد كانت هذه العوامل، وغيرها، هي العوامل التي تفجرت لاحقا بعد تدافع الأحداث الذي يمكن التأريخ له بتفجيرات ١١ أيلول.

المحطة الثالثة إذاً هي محطة فرض التعايش في لبنان وبدء اختبار الأسد الابن في سورية. الاصطفافات هنا وهناك على حالها.

يمكن المرور مروراً عابرا بإزاحة غازي كنعان وحلول رستم غزالة مكانه، كما يجدر التوقف بالمحاولة التي قام بها لحود لتعديل التوازن لصالحه حيال الحريري. إلا أن ذلك يقود إلى المحطة الرابعة.

التمديد للحود هو المحطة الرابعة. ونلاحظ، هنا، أن التحالفات في لبنان، والامتدادات في سورية بقيت على حالها. عارض الحريري التمديد ومعه جنبلاط وحصلا على دعم من الحيوية المسيحية المتجددة، وعارض خدام التمديد، كما قال في المقابلة مشيراً إلى أنه كان أصبح خارج دائرة القرار، وعارضه، أيضا، غازي كنعان.

إلا أن المهم، في تلك اللحظة، ليس التمديد حصرا بل التمديد الذي «يفرض» في أثناء هبوب العواصف. نحن أمام خطوة تتم في معاكسة المجرى العام للتطورات اللبنانية والإقليمية والدولية. لقد تم تناول هذه التطورات غير مرة ولكن من المهم القول، تكراراً، إن الإعصار كان يضرب، ومن المهم القول، تحديداً، إن ارتفاع التحديات كان يصادف لحظة حرجة لبنانيا وسوريا وهذه اللحظة الحرجة هي توفر قناعة راسخة لدى قطاعات شعبية واسعة في البلدين بأن لا مجال لتعليق الآمال على مشروع إصلاحي لا في لبنان ولا في سورية. والخلاصة السياسية من ذلك أن ما جرى تقديمه بأنه إصلاح انتهى إلى تشديد القبضة أولا، وثانيا، وهذا الأهم، إلى تضييق القاعدة الشعبية للسلطتين في بيروت ودمشق.

لقد دخل البلدان في مواجهة شرسة مفروضة عليهما من دون تأمين الحد الأدنى الواجب من عدة المقاومة الناجحة. ثم كان ما كان..

نحن، اليوم، في المحطة الخامسة. لقد استقر الوضع اللبناني على توازن هش إنما تملك الأرجحية فيه قوى سياسية تمثل الحريرية عصبها والجنبلاطية صوتها الأعلى. إن ما أعلنه خدام من «منفاه» الباريسي هو محاولة إيجاد ترجمة سورية للانتصار الذي حققه حلفاؤه اللبنانيون على خصومه السوريين (واللبنانيين). وربما كان انتحار غازي كنعان التعبير عن العجز عن المجاهرة بذلك في دمشق. والواضح الآن أن الخط الذي يرسم التباينات السورية واللبنانية هو نفسه الذي حدد المعسكرين في سورية ولبنان سابقا. إن هناك من يريد أن يقطف في سورية ثمن انتصاره اللبناني وهناك من يريد حرمانه هذا الانتصار في لبنان أولا. إن الصراع مفتوح وخطير ومتصاعد والحياد هو الخيار الأصعب.

■ **جوزف سماحة**
عن صحيفة السفير اللبنانية

الاعتراضات على الجعفري.. أزمة المأزومين أم بداية التقسيم؟

يستبعد المحللون السياسيون نتيجة للخلافات السياسية الكبيرة بين الفرقاء العراقيين تأليف حكومة وحدة وطنية قريبا، هذه الخلافات التي طالما عملت إدارة الاحتلال على تزكيتها، سواء عبر أزلامها الموجودين على رأس العديد من القوى، أو عبر إطلاق الوعود والإغراءات وأحياناً التهديدات لأشخاص أو أحزاب أو تيارات، حيث ساهم كل ذلك في جعل الأجواء السياسية والاجتماعية والاقتصادية شديدة السوء، الأمر الذي أدى وبشكل خطير إلى تزايد وتصاعد التوترات الطائفية، ليصب هذا في النتيجة في جعبة المحتلين وعملائهم الذين ما انفكوا يسعون لإشعال حرب أهلية من شأنها تسهيل تقسيم العراق، وتسمح لقوات الاحتلال بالسيطرة الكاملة على مقدراته.

الحكومة المنتظرة

بينما يشتد فيه خطر تقسيم العراق إلى دويلات متنازعة، ما يزال زعماء العراق الجدد مختلفين على منصب رئيس الوزراء بعد مرور نحو ثلاثة أشهر على إجراء الانتخابات.

واستنادا إلى قانون إدارة الدولة الانتقالي الذي رعته الولايات المتحدة والذي مايزال سارياً، لا بد أن ينتخب النواب رئيساً لهم، ثم رئيسا للجمهورية ونائبين له. ويختار رئيس الجمهورية ونائباه بعدها رئيساً للوزراء لتأليف حكومة في غضون أسبوعين، إلا انه ليس ثمة إطار زمني محدد لتولي هذه المناصب، ويتضمن الدستور الجديد الذي أرغم الناخبون للقبول به في العام الماضي، إطارا زمنياً لكن العمل به لن يبدأ إلا بعد تأليف الحكومة.

ويعارض عدد بارز من القوى السياسية والدينية ترشيح رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري ويطالبون "الائتلاف العراقي الموحد" بتغييره بلهجة فيها الكثير من الوعيد باعتماد خيارات استراتيجية جديدة.

ماذا يعني كل ذلك؟ إنه يعني دون أدنى شك أن هذا الاستعصاء، إذا استمر فترة أطول، سوف يجعل العراق بلا حكومة مركزية، حتى لو كانت عميلة، وبذلك سيكون هذا الخطوة الأكثر انعطافاً باتجاه تقسيم العراق سياسياً إلى ثلاث مناطق تحكمها فئات مدعومة من قوات الاحتلال، مختلفة مع جيرانها، أشقاء الأمس القريب إلى درجة الاقتتال والنزاع على الحدود والثروات وغيرها!!

الشرارات الطائفية

إن أعمال العنف الطائفي التي أودت بنحو ١٠٠٠ شخص على الأقل منذ تفجير المسجد الذهبي في سامراء في ٢٢ شباط ما تزال مستمرة وبشكل مثير جداً للقلق، فكل يوم ثمة انفجار سيارة مفخخة أو أكثر في معظم المدن العراقية، وربما أكثرها في بغداد بأحيائها المختلفة، ورغم أن عدداً من عقلاء رجال الدين من شتى المذاهب والمرجعيات دعوا إلى تجنب الفتنة، إلا أن ما يجري على الأرض أمر مختلف كلياً، فالدماء تسيل بصورة عمياء، وأصابع قوات الاحتلال واضحة في كل جريمة ترتكب بالنسبة للجميع، ماعدا أولئك الذين أعمتهم النزعات التكفيرية والتعصب المدفوع الأجر، وفي حال استمر هذا القتل اليومي المجاني، فإنه سيصل قريبا إلى مرحلة يصعب فيها تجنب حرب أهلية شاملة!! وهذا برسم القوى الوطنية الحقيقية التي تقاوم الاحتلال بشتى السبل العسكرية والسياسية، فهي الخيار الوحيد المتبقي للشعب العراقي ليتجنب الكارثة..

في العراق الآن أكثر من ١٤ ألف سجين موقوفين دون اتهام أو محاكمة، وعشرات الآلاف من المدنيين صغاراً وكباراً قتلوا في بيوتهم وفي الطرقات، وثمة آخرون ينتظرون مصيرهم الذي سيكون في غاية القسوة إن بقيت الأمور تمضي في الاتجاه الذي يبتغيه المحتلون..

■ **أعد الشؤون العربية**
جهاد أسعد محمد

دردشات

تكاتفوا لخنق الفتنة المبيتة

جريمة تدمير مرقدي الإمامين العسكريين، في سامراء اللذين كانا في منطقة تخضع لحظر التجول من قبل القوات الأمريكية، تلتها اعتداءات طالت ثلاثين جامعاً ومجازر وحشية، ذهب ضحيتها المئات من طائفتي السنة والشيعة، لقد كان هدفها إشعال نار حرب أهلية كارثية. ولئن تم تطويقها آنياً ونسبيا، بميثاق الشرف الذي صدر عن التقاء ممثلي التيار الصدري وهيئة علماء المسلمين والمدرسة الخالصية في جامع أبي حنيفة في الأعظمية فجمر نارها لايزال يتقد تحت الرماد، ينتظر الفرصة الملائمة لينطلق ويحرق الأخضر واليابس، لأن مصلحة القوات الأمريكية التي نفذت هذه الجريمة النكراء بأيدي مخابراتها المتعاونة مع المخابرات الإسرائيلية تستدعي استمرار اشتعال الفتنة، تحت ضغوط عوامل كثيرة أهمها:

١. سقوط قوات الاحتلال في مستنقع لاتعرف كيف تنجو منه.

٢. فقدان أمريكا لسمعتها وهيبتها على النطاق العالمي.

٣. تدني شعبية بوش وتزايد ضغط الشعب الأمريكي والعالمي عليه للانسحاب.

٤. فشل أمريكا في العراق، سيؤدي إلى ضرب أو تأخير أبرز مشاريع استراتيجيتها للسيطرة على العالم، أي مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي من شأنه أن يشكل نكسة لمشروع التفوق الصهيوني، وانتصاراً لقوى التحرر والديمقراطية في العالم.

بالإضافة إلى هذه العوامل ثمة هدفان رئيسيان، تسعى قوات الاحتلال الأمريكية لتحقيقهما:

١ - استمرار احتلال العراق.

٢ - تقسيم العراق إلى دويلات.

وما الأحداث الدامية التي حدثت وتحدث حتى الآن، بعد صدور ميثاق الشرف، إلا دليل قاطع على ذلك.

وليس من قبيل الصدفة أبداً، أن يصرح ..... ، المدير العام للمخابرات الأمريكية قبل أيام «يمكن أن تحدث حرب أهلية في العراق، وتمتد بين السنة والشيعة، إلى البلدان التي يتواجدون فيها» وبعده صرح رامسفيلد: «إذا جرت حرب أهلية بين السنة والشيعة فالجيش الأمريكي لن يتدخل فيها».

أليس هذان التصريحان العدائيان، مقدمة وتمهيداً وتحريضاً لإشعال نار حرب أهلية في العراق؟

إن العراق الحبيب يمر في ظروف حرجة وخطرة جداً، تفرض على زعماء السنة والشيعة بالدرجة الأولى التحلي بمزيد من الحكمة والحذر والشجاعة، لتجاوز المصلحة الطائفية ومكاسبها، والترفع عن ضغائن ولدتها عهود الطاغية صدام حسين السوداء، والتكاتف مع جميع مكونات الشعب العراقي عامة دون استثناء، لا لدرء وخنق فتنة الحرب الأهلية المبيتة فحسب، بل لإشهار السلاح في وجه المحتلين الغزاة، وطردهم من أراضي العراق المقدسة، وبناء عراقكم، عراق كل العرب ذي التاريخ المجيد والحضارة العريقة.

إن معركة تحرير العراق، ليس مسؤولية عراقية وعربية وحسب، بل هي معركة كل الشعوب المضطهدة وأحرار العالم لأن همجية العولمة المتوحشة بقيادة أمريكا للسيطرة على العالم، استدعت بالضرورة عولمة النضال ضدها، وما الفعاليات الشعبية التي تجري في مختلف أقطار العالم، بما فيها البلدان الغازية نفسها تستنكر وتدين جرائم المحتلين الأمريكان في العراق، وتطالب بسحب قواتهم المحتلة منه إلا تعبير عن هذه المسؤولية والوحدة الإنسانية.

تمثلوا أيها الوطنيون العراقيون الأمجاد بانتفاضات وثورات شعبكم التاريخية المجيدة، وأنتم كفؤ لمهمة تحرير العراق من الغاصبين، وتذكروا بأن التاريخ لن ولن يرحم المتقاعسين أبداً.

■ **عبدي يوسف عابد**

«النووي» بين الردع والفوضى..

مع تحويل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يسمى ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي لوحت طهران بمواجهة مع الغرب تمتد إلى العراق وفلسطين ولبنان وأفغانستان، مؤكدة بلسان عدد من قادتها أنها لن تتراجع عن برنامجها النووي حتى وإن أدى ذلك إلى عقوبات أو ضربات أمريكية..

«النووي» بين الردع والفوضى..

مع تحويل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يسمى ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي لوحت طهران بمواجهة مع الغرب تمتد إلى العراق وفلسطين ولبنان وأفغانستان، مؤكدة بلسان عدد من قادتها أنها لن تتراجع عن برنامجها النووي حتى وإن أدى ذلك إلى عقوبات أو ضربات أمريكية..

واشنطن تصعِّد وإيران تتوعد..

وقال علي خامنئي مرشد الثورة الإيرانية إنه «إذا هاجم الأمريكيون إيران سنضرب مصالحهم في كل مكان ونسقطهم من موقعهم كقوة عظمى»، في حين حذر الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد من أن أولئك الذين يريدون "انتهاك حقوق إيران" في الملف النووي "سوف يندمون سريعا على ذلك".

وقال نجاد "يجتمعون ثلاثة ثم خمسة ثم خمسة عشر لكن هذا لن يبدل شيئا"، في إشارة إلى ضغوط الترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) وما يمكن أن يصدر من قرارات عن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ودول مجلس الأمن الخمس عشرة..

ومع اتضاح المسار باتجاه مغامرة أمريكية جديدة في المنطقة بمعالم منها التدهور المتعمد للأوضاع في كل من لبنان والعراق وازدياد الضغوط والتهديدات ضد سورية، ناهيك عن ارتفاع أسعار النفط وازدياد حدة الأزمة الدولارية الأمريكية، قال مسؤول إيراني إن بلاده «تأمل في أن تتغلب الدبلوماسية لكن الأمريكيين يريدون إذلالنا ويريدون أن نتخلى عن حقوقنا المشروعة وإلا يشنون هجوما علينا" مضيفاً أنه بما أن إيران لا تنوي الرضوخ للضغوط والتراجع عن مشاريعها النووية "فإننا نتوقع أن تنتهي هذه القصة كلها بهجوم أمريكي على إيران ونحن مستعدون له".

سياسات واشنطن بين إيران والهند

وبينما يتوقع أن يتخذ مجلس الأمن عقوبات ضد إيران كما حذرت من ذلك واشنطن، برز فصل جديد من ازدواجية المعايير الأمريكية الهادفة إلى ضمان مصالح الاحتكارات الصناعية العسكرية الأمريكية على حساب تأجيج الحروب والصراعات الداخلية والإقليمية في مناطق العالم المختلفة بدل الإسهام في تهدئتها حسب الشعارات التي يرفعها البيت الأبيض نظرياً.

وكانت آخر تجليات ذلك الصفقة النووية التي عقدها بوش مع الهند. وحسب الكاتب جوزيف سيرينسيون فإن التفاصيل التي توفرت حول هذه الصفقة التي لم يكشف عن جميع جوانبها بعد تشير إلى احتمال موافقة واشنطن على أن تستثنى ثلث المفاعلات الهندية النووية الموجودة والتي يراد بناؤها من التفتيش والمراقبة التي تقوم بها الهيئة الدولية للطاقة النووية لتلك المفاعلات وعلى أن يوافق بوش على المطالب الهندية التي تدعو إلى حصر التفتيش على بعض المنشآت النووية الهندية الأخرى بمختصين هنود. لكن الأسوأ من ذلك هو تأكيد المسؤولين الهنود بأن الهند وحدها ستصبح بموجب الصفقة مع بوش صاحبة القرار بمستقبل المفاعلات النووية التي ستختص بالشؤون العسكرية النووية وهي التي ستحددها وتحولها إلى مفاعلات لا تخضع لأي مراقبة أو تفتيش من الهيئة الدولية للطاقة النووية. وهذا يعني أن إدارة بوش ستصادق على برنامج الأسلحة النووية الهندي وعلى تقديم المساعدة له أيضاً. وبهذه الطريقة ستزود واشنطن الهند بالوقود النووي المستخلص من اليورانيوم الأمريكي وتحرير الهند من هذه العملية التي لا يتوفر فيها إلا القليل من اليورانيوم الهندي الذي ستقوم بحرقه في هذه المفاعلات من أجل صناعة الأسلحة النووية. وسوف تتمكن الهند من خلال هذه الصفقة من زيادة إنتاجها للقنابل النووية التي يقدر الآن إنتاجها السنوي منها بست إلى عشر قنابل نووية سنوياً وتصبح قادرة على زيادة الإنتاج بعشرات القنابل النووية في كل سنة. وكانت الهند قد نجحت في استخلاص البلوتونيوم الذي يكفي لصنع ٧٥ إلى ١١٠ قنابل نووية من اليورانيوم المتوافر لديها، لكن أحداً لا يعرف بعد عدد القنابل النووية التي صنعتها حتى الآن.

طبخة سرية حتى على أنصار بوش

وتقول مصادر الجمهوريين إن الصفقة تم «طبخها» على يد عدد من المسؤولين الأمريكيين الكبار، ولم تجر مراجعتها من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع أو وزارة الطاقة النووية الأمريكية قبل الإعلان الذي جرى عنها في حفل أقامه الرئيس بوش للرئيس الهندي مانموهان سينغ. وظهر أيضاً أن الكونغرس لم يستشره أحد في هذا الموضوع ولم يسمع به الأعضاء الجمهوريون في هيئة قيادة الحزب الجمهوري إلا عن طريق (فاكس) وصل إلى مكاتب هذه القيادة. ورأى عدد من الجمهوريين أن «أسوأ ما حصل هو أن الرئيس بوش قدم تنازلاً كبيراً لحكومة أجنبية على حساب مصالح الأمن القومي الأمريكي».

لعبة النووي في الأبعاد الإقليمية والدولية

وبينما يندرج التودد الأمريكي للهند في سياق سعي واشنطن المحموم لمواجهة النفوذ الصيني المتعاظم اقتصادياً وإقليمياً مع فرض المزيد من محاصرة أي دور روسي إقليمي بارز محتمل، سارع مشرف إلى زيارة بكين في محاولة خلق ضغط موازٍ دون أن يغفل الباكستانيون الإسراع إلى الإعلان بأنهم يتوقعون أن تقوم واشنطن بصفقة مماثلة معهم، ولكن واشنطن رفضت. أما إسرائيل فهي الأخرى لن يفوتها القطار، وربما تجد دول أخرى أنها ستكون قادرة على خرق القواعد المتبعة في موضوع حظر انتشار السلاح النووي وتقوم هي الأخرى بتصدير تكنولوجيا صناعة السلاح النووي لدول صديقة. فثمة شائعات تشير إلى أن الصين على استعداد للبحث مع باكستان من أجل عقد صفقة تزودها بموجبها بمساعدات نووية.

بوش ومرحلة «الجنون النووي»

الصحفي الأمريكي بوب هيربرت يرى أن أفضل طريقة لفهم إدارة الرئيس بوش وسياساتها هو الاطلاع على ما جاء في المقال ذائع الصيت الذي نشرته "نيويورك تايمز" تحت عنوان "الإيمان واليقين ورئاسة جورج بوش" للكاتب رون سوسكين. وهو المقال الذي أورد فيه الكاتب كيف استخف أحد كبار مستشاري الرئيس بوش بازدراء بالمجتمع القائم على معطيات واقعية. فحسب رأيه، لم يعد العالم كما كان في السابق يستند إلى واقع ثابت بعدما تغيرت الحقائق وتبدلت، وبعدما تحولت "أمريكا إلى إمبراطورية تستطيع خلق واقع جديد يلائم أهدافها ومصالحها الكبرى".

واللافت أن هذا النوع من التفكير الغريب والخارج عن السياق وجد له صدى في الأسبوع الماضي على يد الرئيس بوش نفسه. فبعدما وظف الرئيس بوش مزاعم تقوم على التهديدات النووية لتبرير إجتياحه للعراق، ها هو اليوم يبرم اتفاقا نووياً مع الهند يمكنها من مضاعفة إنتاجها للأسلحة النووية بأكثر من ثلاث مرات في خرق سافر للاتفاقات الدولية، وفي نكوص واضح عن عقود طويلة من السياسة الأمريكية في مجال حظر الانتشار النووي (..) خارج أعضاء ما يسمى بالنادي النووي الذي يضم خمس دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين علماً بأنه لم يمض على طريق التسلح النووي سوى عدد محدود من الدول مثل إسرائيل وباكستان والهند، وربما كوريا الديمقراطية.

تصعيد مفتعل للعسكرتاريا النووية في جنوب آسيا

ويبدو واضحاً أن هذه الصفقة المفاجئة جاءت منسجمة مع ما يسميه مجلس الأمن القومي الهندي منذ سنوات طويلة قوة الردع النووي أو «الحد الأدنى المُقنع».

ويذكر فرنسواز شيبو أنه بعد ١٥ شهراً على التجارب النووية الخمس في صحراء رجاستان الهندية (أيار ١٩٩٨) اقترح مجلس الأمن القومي عقيدة نووية هندية، وركن العقيدة المقترحة هذه هو «الحد الأدنى من الردع المقنع»، في ثلاث دوائر: جواً، براً وبحراً. وتفترض هذه العقيدة التزام الهند ألا تكون البادئة في استعمال السلاح النووي، ولكن المجلس يدعو إلى إنشاء قوات نووية قادرة على استيعاب الضربة الأولى قبل الرد عليها على نحو «ينزل في المعتدي خسائر تفوق احتماله». ويوضح النص الذي أقره المجلس ان «مفهوم الحد الأدنى من الربح المقنع مفهوم متطور ومتغير، يتصل بالإطار الاستراتيجي وبالضرورات التكنولوجية وحاجات الأمن الوطني، فحجم القوات النووية، ومكوناتها ونشرها واستعمالها، ينبغي بتها في ضوء عوامل الإطار الاستراتيجي والضرورات والحاجات هذه، ولا تقبل الهند، مهما كانت الظروف، تقييد قدراتها في حقل البحث والتطوير»، أو حقل التقدم التكنولوجي.

وعلى الرغم من أن مقترح التعاون النووي بين الولايات المتحدة والهند لا يقيد متابعة البرنامج العسكري الهندي يذهب معارضون كثر إلى أن هذا التعاون يؤدي، فعلاً، إلى تقييد قدرات الهند النووية. فالمشكلة، على قول الأميرال راجامينون رئيس اركان سلاح البحرية سابقاً وخبير الشؤون الأمنية، هي أن العقيدة النووية بقيت عقيدة عامة من غير إرسائها على نهج تنفيذي أو تطبيقي. (..) وليس العسكريون هم من يتولى في الهند الإشراف على برنامج أسلحة الدمار الشامل. وقيادة القوات الاستراتيجية، غير موجودة إلا نظرياً حيث يتولى العلماء القيادة الفعلية، وإليهم يصدر أمر رئيس الحكومة بالاستعمال. ■■

وفاة ميلوسيفيتش والعدالة الناقصة بكل المقاييس...

بين السكتة القلبية والتسمم والتسميم والانتحار تباينت الروايات حول أسباب وفاة الرئيس اليوغوسلافي السابق سلوبودان ميلوسيفيتش الذي عثر عليه ميتاً داخل زنزانته في محكمة العدل الدولية في لاهاي في الحادي عشر من الشهر الجاري.

وفجر الجدل حول وفاة ميلوسوفيتش قول محاميه زدينكو تومانوفيتش في لاهاي إن الرئيس اليوغسلافي السابق كتب في رسالة إلى السفارة الروسية عشية العثور على جثته، "يريدون تسميمي".

تصفية أم هروب

من جهتها أعلنت ميريانا ماركوفيتش زوجة ميلوسوفيتش أن زوجها كان في الفترة الأخيرة منهكاً للغاية، لكنها اعتبرت أن عوامل أخرى قد أدت إلى الوفاة، بما فيها عدم سماح المحكمة له بتلقي العلاج واستعادة عافيته، موضحة أن هذه المحكمة هي التي قتلت زوجها لعدم توافر الأسس لديها لإدانته وعدم قدرتها على الإفراج عنه، وقالت إن ما حصل هو "تصفية جسدية مخطط لها".

في المقابل أعربت مدعية محكمة الجزاء الدولية ليوغسلافيا السابقة كارلا ديل بونتي عن "أسفها الشديد" لوفاة ميلوسيفيتش، قائلة إن محاكمته كان متوقعا أن تنتهي خلال الصيف المقبل. كما اعتبرت أن موت الزعيم الصربي "مؤسف بالنسبة للشهود وكل الناجين وكل الضحايا الذين كانوا ينتظرون العدالة"، وأنه ربما فضل الانتحار هرباً من احتمال الحكم عليه بالسجن مدى الحياة بشأن ٦٦ تهمة وجهت له تتعلق بالإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب في إطار لائحة إتهامات معقدة. وهذه التهم تغطي جانباً واحداً من الصراع الدموي الذي دار في البوسنة وكرواتيا وكوسوفو مع تفكيك الاتحاد اليوغوسلافي في تسعينيات القرن الماضي على وقع التحريض والنزاع بين المصالح الأمريكية والأوروبية، وتحديداً الألمانية، آنذاك، مع سعي واشنطن لتقديم مفهومها الخاص حول حريتها في انتهاك السيادة الوطنية للدول والذي اعتمد مقياساً لاحقاً في شن مختلف حروب السيطرة الأمريكية تحت يافطات براقة مختلفة تتناقض بين ما تعلنه وما تضمره.

أرضية تاريخية

وكانت "محكمة جرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة" أصدرت يوم ٢٧ أيار ١٩٩٩ قراراً يتهم ميلوسيفيتش بصفته رئيس يوغسلافيا الاتحادية وأربعة آخرين من كبار قيادات حكومته وجيشه، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاك قوانين الحرب بشأن المدنيين في كرواتيا والبوسنة بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٥ وفي إقليم كوسوفو الواقع بيوغسلافيا السابقة والذي تقطنه أغلبية ألبانية.

وقد أصدرت المحكمة أمراً وجهته إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك إلى قوات الناتو في كوسوفو وصربيا، يقضي باعتقال المتهمين من أجل مثولهم «أمام العدالة» حيث نقل ميلوسوفيتش من بلغراد في طائرة صربية إلى قاعدة أميركية في توزلا بالبوسنة، قبل أن تحمله إلى هولندا طائرة عسكرية بريطانية..

ووصل الرئيس اليوغسلافي السابق يوم ٨ حزيران ٢٠٠١ إلى سجن في لاهاي حيث حضر جلسات عدة من محاكمته التي أصر أن يدافع بها عن نفسه دون محام مؤكداً أنه «كان ضحية صفقة قذرة لقاء دفاعه عن السيادة الوطنية لبلاده واستقلالها ووحدتها الوطنية في وجه العدوان والتدخل الأطلسي الأمريكي السافر في شؤونها الداخلية».

مليار دولار ثمن تسليم ميلوسيفيتش

وفيما هلل العديد من قادة الغرب بسماعهم آنذاك نبأ تسلم محكمة العدل الدولية في لاهاي لميلوسيفيتش، قوبلت هذه الخطوة / السابقة بمواقف مغايرة، معظمها من الشرق، كان أقلها الاستغراب وأشدها مظاهرات صاخبة أدانت مبدأ الكيل بمكيالين واختلال ميزان العدالة في عالم القطب الواحد.

مجرمون.. طلقاء

وقد تساءلت مصادر عدة كيف يبقى الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان ووزيرا خارجيته ودفاعه طلقاء دون أن تطالهم يد العدالة الدولية المفترضة على ما ارتكبوه من مجازر ضد الأبرياء إبان الغارات الأمريكية على مدينة سرت الليبية عام ١٩٨٦؟ ولماذا لا يحاكم رئيس وزراء إسرائيل شارون ووزير خارجيته بيريز وهما مدانان بالإبادة الجماعية ضد فلسطينيي صبرا وشاتيلا ولبنانيي قانا ومع ما كان يجري وما يزال من عدوان إسرائيلي بربري على الشعب الفلسطيني فوق أرضه المحتلة، حيث أفلت مجرم الحرب شارون من المثول أمام القضاء البلجيكي بحجة وجوده على رأس عمله واضطلاعه بمهام مسؤولة في الحكومة الإسرائيلية.

سوق النخاسة الأمريكي

وفيما أكدت أن بيع ميلوسيفيتش، «ما هو سوى عملية بيع وشراء في سوق النخاسة مقابل مليار دولار»، أضافت المصادر الرافضة آنذاك «إن تسليم ميلوسيفيتش دليل على الاستهتار بالعدالة في يوغسلافيا، ودليل على انهيار النظام القضائي وتراجع دولة القانون فيها. فقرار تسليم ميلوسوفيتش جاء مناقضاً لقرار المحكمة الدستورية المعارض لمرسوم الحكومة القاضي بتسليم رئيس البلاد السابق إلى محكمة لاهاي بتهمة مجرم حرب».

وكان ميلوسيفيتش تحدث في مقابلة صحفية في بلغراد قبيل اعتقاله عن رأيه في «العولمة»، مؤكداً أنها استعمار جديد:

«العولمة هي في جوهرها استعمار بشكل جديد، لا تقوم به دول بحد ذاتها، وإنما مجموعة من الشركات ما فوق القومية، ويجري فرض العولمة على العالم من أجل مصلحة هذه المجموعة من الكواسر الذين يتعطشون إلى إعادة تقسيم العالم. وفي هذه العملية ليس هنالك مكان لشعوب أوروبة، الشرقية وخاصة السلافية منها، وكذلك لشعوب أسيا وإفريقيا. لقد تصرفوا بشكل عنيف مع يوغسلافيا لأننا قاومناهم وبشكل ناجح. تذكروا التاريخ، لقد انهار النظام الاستعماري بسرعة كبيرة بعدما تحررت أول مستعمرة .. إنهم يريدون عبر رئيس يوغسلافيا أن يظهروا للعالم ما هو مصير كل من يقاومهم، وهم يطالبون بتسليمي لمحكمة لاهاي لأنني أول رئيس لم يحن رأسه وقاد نضال شعبه من أجل الحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية».

أما خلال الجلسات الأولى من محاكمته، وبينما قدم صوراً تظهر مجازر جماعية ارتكبتها القوات الأطلسية بحق الصرب، اتهم ميلوسيفيتش الولايات المتحدة والرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون بالاعتداء على الصين من خلال توجيه ضربة متعمدة لسفارتها في بلغراد ضمن لعبة مصالح دولية قذرة في حين اتهم ألمانيا على وجه التحديد بلعب «دور اقتصادي وسياسي وعسكري قذر في الأزمة اليوغسلافية من خلال تفتيت وحدة الكيان اليوغسلافي ودعم انفصال ما صار يعرف بكرواتيا وصربيا مع تجميع الألبان من كل أنحاء العالم لتأجيج الأزمة اليوغسلافية الثانية»... ■■

مَن يمارس الدمار الشامل، ومَن يدفع فواتيره؟

تناقلت بعض وكالات الأنباء مؤخراً وبشكل عارض تقريباً نبأ وفاة شاب من البوسنة بمرض السرطان متأثراً بجرعات اليورانيوم المستنفد التي خلفتها القذائف الأطلسية والأمريكية إبان حربها التدخلية في يوغسلافيا ومنطقة البلقان تقسيماً لهما، والمفارقة أن ذلك جرى تحت يافطة حماية حقوق الإنسان والأقليات وتحسين حياة الأفراد وتخليصهم من الأنظمة الشمولية القمعية ليتحولوا أسرى مخلفات تلك الحرب.

وذكرت الأنباء أن الشاب كان يبلغ من العمر ١٧ عاماً وأنه خاض صراعاً مريراً مع المرض منذ سنوات عدة لدرجة أنه كان يرفض النوم كي لا يفقد لحظات يريد اقتناصها من الحياة ليغيبه الموت بمفعول لاحق للقذائف الأمري-أطلسية.

وتشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة أطلقت باعتراف البنتاغون، ١٨٠٠٠ قذيفة في البوسنة خلال الحملة الجوية عام ١٩٩٤ و١٩٩٥. ونتيجة لذلك تضاعف معدل الإصابة بمرض سرطان الدم (اللوكيميا) إلى ثلاث مرات خلال السنوات الأخيرة.

أما في حرب كوسوفو التي استغرقت ٧٨ يوما عام ١٩٩٩، فقد أطلقت الولايات المتحدة ٣١٠٠٠ قذيفة مصنوعة من اليورانيوم المستنفد على المدرعات والدبابات اليوغسلافية، أي ما يقارب ١٠ أطنان من اليورانيوم المستنفد وحوالي ٣٪ مما استخدم في حرب الخليج الثانية. كما بدأت أعراض البلقان تجتاح أوروبا بعد اكتشاف حالات سرطانية بالقرب من مناطق القصف.

وبدأت فضيحة استخدام اليورانيوم المستنفد في الحروب الأمريكية في الخليج عام ١٩٩١ وفي البلقان في الأعوام ١٩٩٤و١٩٩٥ و١٩٩٩، وأخيرا في أفغانستان عقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وفي العراق ٢٠٠٣، تأخذ أبعادا جديدة بعدما ارتفعت أعداد الجنود الأمريكيين والبريطانيين والأوربيين المصابين بأعراض الإشعاعات التي تتصاعد من اليورانيوم المستنفد إلى ١٣٠ ألف جندي باتوا يشتكون من مصاعب صحية تتفاوت بين مشاكل في الجهاز التنفسي ومثلها في الكبد والكلية وفقدان الذاكرة والصداع والتعب المستمر والحمى وانخفاض ضغط الدم وصولاً إلى الموت بالسرطان كالهرة التي تأكل أطفالها.

وقد تلقى العراق خلال حرب الخليج الثانية نتيجة لقصفه بقذائف اليورانيوم المستنفد ما يعادل سبعة أضعاف القوة التدميرية التي تعرضت لها مدينتا هيروشيما وناغازاكي اليابانيتان بعد قصفهما بالقنابل النووية الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية، بواقع ٩٤٠.٠٠٠ قذيفة يورانيوم، وهو ما يساوي ٣٥٠ طنا من اليورانيوم المستنفد هي فقط مخلفات القصف، و١٤٠٠٠ قذيفة دبابات، وقصفت المنطقة بحوالي ٥٠.٠٠٠ صاروخ و٨٨٠٠٠ طن من القنابل.

اليورانيوم المستنفد أحد أسلحة الدمار الشامل وله قدرة تدميرية تطال المكونات البيئية كلها، وهو بالأصل أحد مشتقات اليورانيوم الطبيعي، ويعبأ به نوع من القنابل تطلق من المدافع أو تلقى من الطائرات المقاتلة، وله قدرة عالية على إذابة المواد الصلبة الخرسانية والمدرعة محولاً إياها إلى كتلة من اللهب وتطلق في الهواء أكسيد اليورانيوم الذي يسبب مشاكل صحية تسبب السرطان وأمراضا أخرى كثيرة.

وفي ثنايا هذه الحرارة ينبعث اليورانيوم في جزيئات متناهية الصغر إلى تراب الغلاف الجوي، وفي تراب الغلاف الجوي يخبز اليورانيوم نفسه في عجينة الجزئيات المجهرية التي تعلق إلى الأبد بتراب الغلاف الجوي.

لقد استخدم اليورانيوم المستنفد في أنظمة الأسلحة الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية (ضد مصر ولبنان) لما لا يقل عن ١٥ عاماً وتم تصديره إلى أكثر من ٢٠ دولة. ■■

اللبرلة الاقتصادية-الاجتماعية تثير غضب الشوارع الفرنسية مجدداً

تظاهر عشرات الآلاف من الموظفين والطلاب في فرنسا في إطار ١٥٠ مظاهرة نظمت في كل أرجاء البلاد احتجاجا على عقد عمل جديد مخصص للشباب أرادت حكومة دومينيك دوفيلبان اعتماده لمكافحة البطالة.

ودعت إلى التظاهر أحزاب اليسار وكل الاتحادات النقابية ومنظمات الطلاب، حيث تجمع آلاف الأشخاص عند انطلاق المظاهرة في العاصمة الفرنسية وراء لافتة كبيرة تطالب بسحب هذا النوع من العقود المعروف باسم "عقد التوظيف الأول". ويسمح هذا العقد خصوصا لصاحب العمل بتسريح الموظف خلال سنتين تعسفياً خلافا للقواعد العامة لقانون العمل في فرنسا.

وتزامن هذا التحرك الاحتجاجي مع بدء البرلمان بمناقشة هذا النوع من العقود المخصصة للأشخاص دون سن السادسة والعشرين، علماً بأن البطالة تطال قرابة ٢٣٪ من الشباب دون سن الخامسة والعشرين في سوق العمل في فرنسا وتصل هذه النسبة إلى ٥٠٪ في بعض المناطق الفقيرة مثل الضواحي التي شهدت «أعمال الشغب» في تشرين الثاني الماضي والتي كانت تعبيراً عن الاحتقان من انعدام الأمان والخوف من المستقبل بسبب سياسات الإقصاء والتهميش والتمييز التي تمارسها الليبرالية الفرنسية الجديدة حتى بحق مواطنيها.

دعوة للإضراب

وفي رده على تصريحات دوفيلبان المتمسكة بعناد بموقفها الحكومي والبرلماني بذريعة أن خطته هذه ستشجع الشركات على توظيف الشبان، دعا رئيس الاتحاد الوطني لطلاب فرنسا برونو جوليار الطلاب للتصويت على الإضراب "في مجمل الجامعات منذ الثالث عشر من الشهر الجاري قائلاً: "أعتقد أنّ رئيس الوزراء لم يفهم شيئاً مما يجري". وحذّر جوليار من أن دوفيلبان يستطيع أن يقسم الشباب لأنّ الطلاب يمنعون اليوم شباب الضواحي من العثور على عمل. ولكنه قال إن رئيس الوزراء لن يجديه نفعاً اللعب على الانقسام بين الشباب".

وأكد رئيس أول نقابة طلابية فرنسية، أن رئيس الحكومة "يحاول إطفاء حريق غابة بكأس ماء". ووفقاً لبعض الأرقام فقد أحصى الاتحاد الوطني لطلاب فرنسا ٤٥ جامعة مضربة من أصل ٨٤، في حين قال وزير التعليم الوطني إنّ ثماني جامعات مغلقة بالكامل، بينما تضطرب الدراسة في ٢٦ منها.

وكانت الشرطة الفرنسية أجلت بقوة الهراوات والغاز المسيل للدموع مئات الطلاب الفرنسيين من حرم جامعة السوربون بعد أن كانوا اقتحموها احتجاجا على القانون المذكور، وغير بعيد عن الجامعة أقامت جماعات أخرى حواجز مؤقتة في شارع سان ميشال، وهو نفس المكان الذي كان مسرحا لحوادث ضارية مماثلة اندلعت في أيار من عام ١٩٦٨ احتجاجا على قانون العمل آنذاك.

احتجاجات عمالية على تحرير خدمات الموانئ الأوروبية

وفي السياق ذاته تصادم عمال الموانئ مع الشرطة الفرنسية وحطموا نوافذ مبنى البرلمان الأوروبي في مدينة ستراسبورغ خلال احتجاجات على اقتراحات الاتحاد الأوروبي بتحرير خدمات قطاع الموانئ.

وأوضحت نقابات عمالية أن ما بين ٧ آلاف و٨ آلاف عامل من ١٥ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تجمعوا في ستراسبورغ الفرنسية للتعبير عن رفضهم للقوانين الأوروبية المقترحة والتي تسمح لأطقم السفن الداخلة للموانئ الأوروبية بتفريغ حمولتها بنفسها الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تسريح آلاف العمال الأوروبيين ويكون له تأثير على أمن الموانئ.

وقد أعدت المفوضية الأوروبية الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي قانونا في عام ٢٠٠١ خاصا بخدمات الموانئ يهدف لزيادة القدرة التنافسية للموانئ الأوروبية عبر زيادة دور القطاع الخاص.

ورفض البرلمان الأوروبي اقتراح المفوضية في تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ حيث انتهت تظاهرة سابقة لعمال الموانئ بمواجهة عنيفة مع الشرطة الفرنسية.

وقدمت المفوضية مشروعا معدلا للقانون المثير للجدل في عام ٢٠٠٤ وبناء على قواعد الاتحاد الأوروبي فإن رفض البرلمان للاقتراح مرة ثانية يعني إسقاط الاقتراح تماما.

فقر الفرنسيين يعاود الصعود

وفي السياق العام قالت مصادر الجزيرة نت من باريس إن الفقر حصد المزيد من الفرنسيين بعد تراجع استمر سبعة أعوام حيث كشفت دراسة أجراها (المرصد الوطني للفقر) عن أن التراجع في أعداد الموظفين في القطاع الخاص على نحو لافت أدى إلى تفاقم هذه الظاهرة.

وأظهرت الدراسة أن معدل الفقر ظل في تراجع ضئيل لكن بدون انقطاع منذ عام ١٩٩٦ قبل أن يعاود الصعود بدءً من عام ٢٠٠٣.

وأفاد المرصد الذي درس مستويات الفقر في فرنسا عن ذلك العام أن ٦.٠٪ من العائلات الفرنسية تعيش تحت خط الفقر. واستند في هذا السياق إلى معيار الـ٦٤٥ يورو كدخل شهري لمسكن يقطنه شخص واحد.

ومع تطبيق هذا المعيار تبين لواضعي الدراسة أنه ينطبق على ٣.٧ ملايين شخص، مقابل ٣.٤٣ ملايين شخص (٥.٩٪) في عام ٢٠٠٢ أي بزيادة مقدارها ٢٧٠ ألف شخص هبط دخلهم الشهري إلى ما دون عتبة الفقر خلال عام واحد فقط.

وكذلك زادت أعداد الباحثين عن عمل من الذين لا يتلقون إعانة بطالة إذ تقدمت نسبتهم من ٣٦.٥٪ نهاية عام ٢٠٠٢ إلى ٤٢٪ من إجمالي الباحثين عن عمل في تشرين الأول الماضي. ■■

البطالة في فرنسا: قضية تضليل كبيرة

إنها قضية تعمية كبيرة، تعمية المدى الحقيقي للبطالة في فرنسا. في العام ١٩٦٧، قدّر جورج بومبيدو أنّه «إذا وصلنا إلى ٥٠٠ ألف عاطل عن العمل في فرنسا، فستكون الثورة». لكنّ ما تلا ذلك خَطّأهُ. فبعد عشر سنوات، جرى تجاوز حاجز المليون. واليوم، جرى تجاوز حاجز الأربعة ملايين منذ وقت طويل، لكن لم يعلم أحدٌ بذلك أبداً. ففي تلك الأثناء، اتخذت الحكومات سلسلةً من الإجراءات لخفض تعداد العاطلين عن العمل. وبدلاً من مكافحة البطالة، قللت منها تدريجياً ومحت ولوت ميزان الحرارة لتخفيف مخاطر الانفجار. لدرجة أنّ الرقم الرسمي للعاطلين عن العمل اليوم، والذي يجري التعليق عليه كل شهر، لا يعكس إلا جزءاً من الحقيقة.

العاملون المؤقتون لا يحسبون

يعود أول إجراء للعام ١٩٧٧، وهي الحقبة التي بدأت فيها البطالة تستقر في المشهد الاجتماعي. فأخذت الوكالة الوطنية للتشغيل في شطب أسماء المتعطلين غير الجاهزين على الفور، كالمرضى على سبيل المثال. في مطلع الثمانينات، جرى توزيع المتعطلين على فئات من ١ إلى ٥، ووحدها الفئة الأولى تستخدم كمقياس رسمي. إذن، لا يحتسب المتعطلون الباحثون عن عمل جزئي أو مؤقت (الفئتان الثانية والثالثة) ولا أولئك الخاضعون للتأهيل أو المرضى (الفئة الرابعة). في العام ١٩٨٥، جرى أول «تنظيف» كبير للقوائم، مع إنشاء فئة «المعفيين من البحث عن عمل». وهكذا، اقترح على المتعطلين الذين تتجاوز أعمارهم السابعة والخمسين، والذين يقدّر أنّ فرصهم في العثور على عمل ضئيلة، ألا يبقوا تحت سيطرة الوكالة الوطنية للتشغيل، ونادراً ما يرفضون. أثناء ذلك، يخرجون من الإحصائيات الرسمية للبطالة. التأثير محدودٌ بداية، مع ٨٠ ألف معفىً من البحث عن عمل في العام ١٩٨٦. لكنّ المنحنى لم يتوقف عن الارتفاع منذ ذلك الحين، ليصل إلى ٤٠٠ ألف اليوم!

لكن في العام ١٩٩٥ نشهد أكبر منعطف في إدارة الإحصاء. فقد استفادت الحكومة من زيادة الأعمال المؤقتة التي يرغم العاطلون عن العمل على قبولها، فقررت عدم احتساب أولئك الذين يعملون «أكثر من اللزوم» بين المتعطلين. وهكذا، فطالبو العمل من الفئات ١ و٢ و٣ الذين عملوا أكثر من ٧٨ ساعة في الشهر يحولون إلى الفئات ٦ و٧ و٨.

انفجار في عدد المتعطلين «غير المرئيين»، الموضوعين خارج المقياس الرسمي

بفضل هذه التلاعبات، انفجر منذ عشر سنوات عدد المتعطلين «غير المرئيين» الموضوعين خارج المقياس الرسمي. وفق بيير كونسيالدي، الباحث الاقتصادي في معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية IRES، فقد ازداد عدد المنضمين للفئات ٢ و٣ و٦ و٧ و٨ بمقدار ١٠٠ ألف شخص بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧، ثمّ بمقدار ٤٠٠ ألف شخص بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١ وبمقدار ١٦٠ ألف شخص بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥. في العام ١٩٨٥، كان عاطلٌ عن العمل من كل عشرة فقط خارج الإحصائيات الرسمية. وقد ازدادت هذه النسبة ببطء حتى العام ١٩٩٦ (٢٥ بالمائة) ثم انفجرت لتصلَ إلى ٤١ بالمائة في العام ٢٠٠١، وأخذت تزداد ببطء حتى وصلت إلى ٤٣ بالمائة اليوم.

إنّ ارتفاع الفئات ٦ و٧ و٨ يعود للقفزة في العمل المؤقت. لكنّ انفجار الفئتين الثانية والثالثة يفسر بالممارسات المقصودة في الوكالات الوطنية للعمل. تفسر مارغو أندرينر، من نقابة CGT في الوكالة: «لتخفيف الأرقام، حثّت الإدارة الوكلاء على دفع العاطلين عن العمل نحو الفئتين الثانية والثالثة. لم يعد يؤخذ بالاعتبار العمل الذي يريد المتبطل القيام به، بل وضعه». على سبيل المثال، إذا أعلن شخصٌ في مقابلة أنّه يمارس عملاً جزئياً، فسوف يزاح إلى الفئة الثانية لأنّه لا يعتبر جاهزاً إلا لزمن جزئي. وآخر سوف يخضع لعمل جراحي بعد بضعة أشهر: إذن هو غير جاهز إلا لعمل مؤقت (الفئة الثالثة). وبالتوازي مع ذلك، وبهدف تسطيح منحنى البطالة، جندت الوكالة الوطنية للتشغيل أدوات أخرى مثل الشطب، الذي قفز من ٥٠٠٠ شهرياً في العام ١٩٩٥ إلى ٣٤ ألف اليوم.

٤.٥ مليون عاطل عن العمل

اليوم، لم تعد الفئة الأولى تمثل إذن سوى ٥٧ بالمائة من العاطلين عن العمل. حين وصلت البطالة الرسمية وسطياً في العام ٢٠٠٥ إلى ٢.٤١٩ مليون شخص (فئة أولى)، أي ٩ بالمائة من السكان النشيطين، فقد تجاهلت ١.٤٢١ مليون عاطل عن العمل من الفئات ٢ و٣ و٦ و٧ و٨، و٤٠٤ ألف معفىً من البحث عن عمل. الرقم «الحقيقي» للبطالة هو إذن ٤.٢٤٤ مليون، أي ١٥ بالمائة من السكان النشيطين. وفي الواقع، فنحن لا نزال بعيدين عن الحساب. إذ ينبغي أن يضاف إلى هذا المجموع العاطلون عن العمل الذين يبلغ عددهم ١٦٠ ألفاً والذين هم قيد التأهيل أو مرضى وبالتالي غير جاهزين على الفور (الفئة الرابعة)، وجزء من الفئة الخامسة (١١٠ ألف شخص) يرسل إليهم العاطلون عن العمل العاملون في وظيفة يجري دعمها. دون أن ننسى طالبي العمل منً مقاطعات ما وراء البحار (١٦٠ ألف في الفئة الأولى وحدها)، والذين يستبعدون على نحو تعسفي تماماً من الإحصائيات الرسمية كل شهر. سنتجاوز حينذاك ٤.٥ مليون عاطل عن العمل.

ومثلما يشير إليه بيير كونسيالدي، فهالة البطالة أوسع بكثير. فهي تشمل المتعطلين «مثبطي الهمة» الذين لا يعودون يرون أهميةً في تسجيل أنفسهم في الوكالة الوطنية للتشغيل بعد سنوات طوال مرت دون العثور على عمل، وهم لا يقبضون مساعدة التأمين ضد البطالة ASSDIC. عدد هؤلاء يصعب تقديره، لكن نعلم على سبيل المثال أنّه من أصل مليون من الحاصلين على الحد الأدنى للأجور، فإنّ ٤٠ بالمائة منهم غير مسجلين في الوكالة. كما يشمل الطيف قسماً من الأشخاص الذين يقومون بأعمال لا تتناسب مع تأهيلهم ولوقت جزئي، أي أنّهم يرغبون في أن يعملوا أكثر: وفق المعهد الوطني للإحصاء والدراسات INSEE، فإنّ ربع هذا المليون ومائتي ألف عامل (٨٠ بالمائة منهم نساء) ليسوا مسجلين في الوكالة الوطنية للتشغيل. كذلك، فإنّ ٦٠ بالمائة من ربات المنازل، المصنفات في فئة غير الفاعلين، يوددن العمل. وهذا يجعل عدد العاطلين عن العمل في فرنسا يتجاوز حاجز الخمسة ملايين.

فاني دومايرو، الأومانيتيه، ١٠ آذار ٢٠٠٦

■ ترجمة قاسيون

أكثر من نصف السكان دون مأوى

أزمة السكن بين مطرقة الركود الاقتصادي وسندان السياسات الحكومية

السكن الشبابي والقروض السكنية والاستثمار العقاري، عناوين عديدة حاولت الحكومة من خلالها إيجاد حل لمشكلة السكن المتفاقمة، لكن مع ازدياد أعداد العاطلين عن العمل واتساع قاعدة الفقر والإجراءات الحكومية لجهة رفع أسعار الأسمنت بنسبة تزيد عن ٥٠٪ والركود التضخمي الذي يعيشه الاقتصاد السوري منذ عقود، أفرغت تلك العناوين من مضامينها وتحولت إلى أنصاف حلول وربما أقل، خاصة إذا علمنا أن مجموع الوحدات السكنية الموجودة في القطر لاتلبي سوى حاجة ثلث الشريحة السكانية المؤهلة، وهو تفسير يختلف بطبيعة الحال عما أعلنه منذ أيام مدير المؤسسة العامة للإسكان المهندس «عمر غلاونجي» الذي علل الإقبال الكبير على شقق الادخار السكني بانتشار ثقافة تملك البيوت لدى السوريين؟!

فما هي اسباب أزمة السكن في سورية، وماهي عوامل ارتفاع أسعار العقارات، وكيف نظرت الحكومة إلى المشكلة وماهي الإجراءات التي اتخذتها من أجل إيجاد حلول لها؟

أرقام وشهادات

يوجد بحسب تعداد المساكن لعام ٢٠٠٣ في سورية حوالي ٢.٩ مليون مسكن جاهز للسكن، من ضمنها ٤٠٠ ألف مسكن خال ومغلق، في حين وصل تعداد السكان للعام نفسه حسب المجموعة الإحصائية إلى ١٧.٥٥٠ مليون نسمة أي بمعدل ٧ أشخاص ضمن المسكن الواحد.

❖ **المهندس خالد كلالي مدير سلامة الغلاف الجوي في وزارة الإدارة المحلية**، أكد خلال ملتقى الاستثمار العقاري بأن هناك حوالي ٢٠٩ منطقة للسكن العشوائي في سورية، تبلغ مساحتها ٢٦.٦٠٠ هكتار، ويعيش فيها حوالي ٣٠٪ من عدد السكان في الحضر، وتفتقر هذه المناطق بحسب «كلالي» إلى شروط الحياة الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب والخدمات، مما يؤدي إلى تفشي الأمراض المنتقلة مثل الكوليرا والتيفوئيد والإسهالات، مشيراً إلى أن السبب الرئيسي في نمو هذه المناطق هو كلفة الأراضي العالية في المناطق النظامية المخصصة للسكن بالمقارنة مع كلفة الأراضي الزراعية، أما السبب الآخر فهو غياب التخطيط الإقليمي وضعف النشاطات الاقتصادية في الريف وعدم مواكبة المخططات التنظيمية لاحتياجات التوسع خاصة في مناطق السكن العشوائي.

❖ **حسين جمعة . صاحب مكتب عقاري بدمشق** أوضح بأن هناك ارتفاعاً في أسعار العقارات، مشيراً إلى أن بعض الشقق السكنية ازدادت أسعارها بأكثر من نصف مليون ليرة أي ما يعادل ١٠ آلاف دولار، وفي بعض الأحياء زادت أكثر من مليون ليرة عما كانت عليه قبل أشهر قليلة، ويُرجع أسباب ذلك إلى ارتفاع أسعار مواد البناء وخاصة الأسمنت الأسود، بعد أن عمدت الحكومة مؤخراً إلى رفع سعر الطن الواحد من ٤ آلاف ليرة سورية إلى حوالي ٦٥٠٠ ل.س، ومن الأسباب الأخرى في ارتفاع أسعار العقارات كما يراها صاحب المكتب العقاري هو عدم توفر محاضر للبناء في معظم أنحاء دمشق، ولجوء أغلب المدخرين للاستثمار في العقارات بسبب التذبذب في قيمة العملة الوطنية وعدم جدوى الاستثمار في السيارات، بالإضافة إلى زيادة معدل النمو السكاني الذي لم يواكبه زيادة في عدد الشقق السكنية، مما أدى إلى زيادة الطلب ونقص العرض، الذي أثر بدوره في رفع أسعار السكن.

❖ **السيد قاسم سلمان وهو مدرس في إحدى المدارس الثانوية بدمشق**، يرى بأن أزمة السكن إنما تعود إلى عدم جدية الحكومة في إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة وأغلب وصفاتها عادت بالنفع على شريحة محددة، مثل القروض السكنية التي طرحتها والتي لم تكن متناسبة أبداً مع دخل المواطن، فمن أجل الحصول على قرض سكني بقيمة ٥٠٠ ألف ينبغي على الموظف أن يدفع أكثر من ٦٠٪ من مرتبه لمدة ٢٠ عام.

أزمة العرض والفجوة السكانية

على الرغم من وجود أكثر من ٢.٩ مليون وحدة سكنية تتوزع بين ٤٦٪ في الريف و٥٤٪ في الحضر بمعدل ٦ ـ ٧ أشخاص ضمن المسكن الواحد إلا أن هذا الرقم يتعلق بتعداد السكن الإجمالي وتهمل عدد الشرائح القادرة فعلياً على السكن المستقل سواء من حيث العمر أو من حيث الإمكانات، لذلك سنحاول الانطلاق في التحليل من واقع الإحصاءات الرسمية إلى تقدير الفجوة السكنية بين أرقام الوحدات السكنية المتاحة وحجم الطلب التقديري، أسوة بما يعمل به في دراسات البطالة التي تنطلق من واقع نسب أعداد العاطلين عن العمل إلى القادرين عليه وليس إلى عدد السكان الإجمالي.

بلغ عدد السكان في سورية ممن تجاوزت أعمارهم ٢٠ عاماً حوالي ٩.٥ مليون نسمة في نهاية العام ٢٠٠٣ بينما وصل عدد الوحدات السكنية (المشغولة والخالية) في العام نفسه إلى حوالي ٢.٩ مليون وحدة سكنية، وباعتبار نسبة الاشغالية التامة والتباين الحاد بين مناطق الحضر والريف، نستطيع افتراض أن أقل من ثلث الشريحة المذكورة هم من ذوي السكن المستقل (سواء تملك أو إيجار). وهذا يعني أنه يقطن مع كل شخص مستقل بوحدة سكنية (ثلاثة أشخاص) بالإضافة إلى الأولاد دون العشرين من العمر، من جهة ثانية بلغ متوسط التزايد السنوي لشريحة السكان الذين تتجاوز أعمارهم العشرين عام بين أعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣ بحدود ٢٥٠ ألف نسمة، وضمن الفرضية المذكورة أن «ثلث الشريحة يقطن منزلاً سواء بالتملك أو الاستئجار» نجد بأن عدد الوحدات السكنية المطلوبة خلال الفترة ا لمذكورة هي بحدود ٨٣ الف وحدة سكنية، وعند العودة إلى وسطي الوحدات السكنية الجديدة في القطاع الخاص والتعاوني خلال أعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣ نجد بأنها تقارب ١٨.٥ ألف وحدة سكنية، أما وسطي عدد الوحدات السكنية في القطاع العام للفترة نفسها فإنها كانت بحدود ١٥.٥ ألف وحدة سكنية، أي أننا نجد أنفسنا أمام ٣٤ ألف وحدة سكنية مقابل طلب يصل إلى ٨٣ ألف وحدة سكنية خلال الفترة المذكورة، أي بفارق يصل إلى (-٤٩) وبنسبة تصل إلى ٢٤٤٪ وهو رقم يثبت بما لايدع مجالاً للشك بأن السبب الرئيسي لأزمة السكن وارتفاع أسعارها هو عدم تناسب الكميات المطلوبة للسكن مع الكميات المطروحة، وهذا الخلل في المعادلة قد أدى في النهاية إلى قفز أسعار العقارات لأرقام قياسية تتناسب طرداً مع نسبة الفارق بين الطلب والعرض

أزمة طلب وركود تضخمي

أزمة السكن لم تقف عند حدود الخلل الموجود في جانب العرض، بل ازدادت تعقيداً وتعقداً مع اتصالها بطرف المعادلة الآخر «أي الطلب» حيث أدى ازدياد معدل البطالة وانخفاض القوة الشرائية، التي لم تساهم الزيادات الأخيرة للأجور في معالجتها، نظراً لطبيعة الخلل البنيوي التي تحكم علاقة الأسعار بالأجور إلى أنخفاض الطلب على شراء المساكن، حيث لايساعد مستوى الأجور الحالي المواطن من أجل تسديد الأقساط المطلوبة للسكن إذا فكر في الحصول على قرض. فمن أجل الحصول على قرض بقيمة ٥٠٠ ألف ليرة سورية لمدة عشرين عاماً يسدد بأقساط ثابتة وبفائدة ٤٪ فقط، فإنه يتعين على المقترض أن يدفع ٣٠٠٠ ل.س كل شهر لمدة عشرين عاماً، وفي حال الإقدام على هذه المغامرة سنكتشف بأن الموظف سيدفع أكثر من نصف مرتبه منذ بداية تعيينه وحتى خروجه إلى التقاعد، كي يحصل على غرفة متواضعة مع منتفعاتها في إحدى مناطق السكن العشوائي. أي أننا نجد أنفسنا أمام سياسة تمويلية لاتراعي مستوى الأجر المتدني أو بعبارة أدق فإن مستوى الأجور الحالي لايسمح للمواطن بأن يحصل على ترف قرض سكني، لذلك أفرغت تلك القروض من محتواها بعد أن تحولت إلى مجال للمضاربة وهدر في الإمكانات، لأن تلك القروض اتجهت في الأساس إما إلى صغار المستثمرين الراغبين ببناء مساكن شخصية مخالفة، مسببة في هدر بالوفورات كان من الممكن تحقيقها في حال تم التمويل باتجاه بناء تجمعات سكنية منظمة، أو أنها اتجهت نحو المواطنين الراغبين بشراء مساكن جاهزة، وماترتب عليها من دفع مبالغ إضافية كبيرة مقارنة بسعر التكلفة خاصة في فترات المضاربة.

إن السياسة المصرفية غير المستندة إلى رؤية مستقبلية وتكاملية قد أدت في النهاية إلى زيادة مساحات السكن العشوائي وزيادة في هدر الإمكانات وشفط للسيولة التي كان من الممكن أن تتجه نحو القطاعات الأخرى، لأنها بصيغتها الراهنة لم تعد بالنفع إلا على أشخاص معدودين كانوا بعيدين افتراضيا عن أهداف التمويل المصرفي، وهو مايفسر إلى حد بعيد أسباب قرار المصرف العقاري بوقف القروض السكنية. من جانب آخر أدى ازدياد معدل البطالة وعدم قدرة السياسات الحكومية على استيعاب البطالة الوافدة إلى تدهور وانخفاض في القوة الشرائية أثرت بدورها على الطلب، حيث تشير الأرقام الإحصائية الوسطية للقوى العاملة إلى تقدير نسبة البطالة بـ ١٢٪ من قوة العمل، بالإضافة إلى دخول أكثر من ٢٥٠ ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل، وهو رقم مرجح للازدياد بعد التغييرات الإقليمية في المنطقة «لبنان والعراق» والتي تركت آثاراً بالغة الخطورة على سوق العمل لم تكن مأخوذة بالحسبان، بالإضافة إلى سياسات إعادة الهيكلة وقانون التقاعد وقانون العمل الجديد التي ستؤدي حكماً مع قلة فرص العمل الجديدة إلى طرح بطالة جديدة، ستزيد من التدهور الحاد في مستوى المعيشة وبالتالي انخفاض الطلب الفعلي على السكن وتزايد عدد طالبي السكن الكامنين والمضطرين للسكن عند أهاليهم، لنكون بذلك أمام ظاهرة فريدة تشكل إحداثياتها انخفاضاً في العرض والطلب معاً وارتفاعاً مستمراً في الأسعار، ولتتوضح بشكل أدق ظاهرة الركود التضخمي في مجال العقارات وبالتالي نجد أنفسنا مجدداً مع وضع معقد ومركب يحتاج بدوره إلى حلول مركبة وليس إلى حلول ترقيعية لاتزيد المشكلة إلا تعقيداً.

السكن العشوائي والقنبلة الموقوتة

تصل نسبة السكن العشوائي غير المنظم إلى ٥٠٪ من السكن الإجمالي على مستوى البلاد، في حين وصلت نسبة سكان المخالفات إلى ٤٥٪ من سكان دمشق و ٣٥ ٪ من سكان حلب و ٤٢٪ من سكان حمص، وإذا كانت ظاهرة السكن العشوائي تعود بالأساس إلى عقود بسبب النزوح الذي حدث من المناطق المحتلة، فإن السياسات الاقتصادية والمالية «الانكماشية» التي اتبعتها الحكومات السابقة على مدى العقود المتتالية قد أدت بالنهاية إلى حالة الركود التضخمي، لتشهد مناطق السكن العشوائي نمواً سريعاً دون أن تخضع لأي نوع من المعايير الفنية والخدمية والصحية، لذلك تسببت هذه المناطق في إرباك حقيقي لشبكة المياه والكهرباء والنقل أدت بدورها إلى تحميل خزينة الدولة مبالغ إضافية كان يمكن استثمارها في بناء وحدات سكنية نظامية، بالإضافة إلى تشويه المنظر العمراني، لكن الأخطر في ذلك كله هو وقوع جزء كبير من السكن العشوائي في مناطق معروفة بعدم استقرارها الجيولوجي، فقد كشفت إحدى الدراسات عن وجود منطقة خطرة في دمشق بطول عشرة كيلو مترات وعرض ٢٠ ـ ٣٠ متراً تمتد من منطقة مشفى تشرين حتى مزة ٨٦ مروراً بعش الورور وبرزة والشيخ محي الدين وركن الدين والمهاجرين، ويمتد تحت هذه المنطقة مايسمى بنطاق التكهف تحت السطحي، وهو عبارة عن مغاور وكهوف تشكلت من انحلال طبقات الكلس الغضاري، حيث شيدت فوق هذه المنطقة الكثير من المباني، لنجد أنفسنا أمام قنبلة موقوتة قابلة للانفجار عند حدوث أي اهتزاز دون أن تتخذ الجهات المسؤولة أي إجراء لتدارك الآثار البالغة الخطورة التي يمكن أن تحدثها هذه المناطق على الصعيد الإنساني والاجتماعي والاقتصادي.

النفق المظلم

سنوات طويلة وأزمة السكن تزداد تعقيداً حتى دخلت في النفق المظلم وذلك دون أن تضع الحكومات المتعاقبة أية استراتيجية واضحة ومتكاملة في مواجهة حلها. وإذا كان المسكن عموما يرمز في الوعي الشعبي الجمعي إلى أنه تمسك بالأرض والدفاع عنها، فإنه مع التحديات المفروضة يصبح مسألة اجتماعية وسياسية من الدرجة الأولى وسيكون من الأهمية وضع حل كامل لها إذا أردنا الصمود أمام التحديات المفروضة.

■ كاسترو نسيّ
Castro@kassioun.org

التلوث بالمبيدات هل هو قدر لا مفر منه؟

لم تعد الفواكه والخضروات التي نتناولها بالطعم والرائحة نفسها وحتى اللون بعضها أصبح لونه مبالغاً فيه والآخر مختلفاً وليس ذلك فحسب بل إن بعض المنتجات الزراعية أصبحت تظهر في الأسواق في مواسم غير مواسمها.

ذلك هو رأي المستهلك أي المواطن الإنسان أرقى مكونات البيئة الحية و يعود السبب إلى التلوث الغذائي للمنتجات الزراعية وغيرها من المصادر الغذائية الأخرى الذي أصبح في معظمه مؤدياً للتسمم فالتسمم لا يقتصر على التسمم المباشر أو الأعراض المباشرة والظاهرة بل يشمل التسمم البطيء أو الإتلاف البطيء للمكونات البيولوجية وكذا يشمل الأعراض المؤجلة التي تؤدي إلى ظهور الأمراض المفاجئة بعد حين من الزمن.

إن تغير لون وطعم ورائحة المنتجات الزراعية ناتج عن استخدام الكيماويات من مبيدات وصبغيات عند زراعتها وجنيها بل إن استخدام الأسمدة بكميات تجارية وتحويل الأرض الزراعية إلى مستودع للسماد الكيماوي هو ما يلوث هذه المنتجات الزراعية بل ويفقد التربة خصوبتها وكل تلك الملوثات التي هي من أسباب ومصادر التلوث الغذائي الكيميائي والذي يشمل التلوث بالأسمدة والإشعاع والغبار الحامل للعناصر الكيميائية الضارة بالإنسان والكائنات الحيوانية الأخرى.

لقد أدت الأضرار الكيماوية بالمنتجات الزراعية إلى ظهور علم من العلوم الطبية يعرف باسم (علم السرطان البيئي) وحتى لا نعدد الفجائع المقلقة والخطيرة بصحة الإنسان فإننا سنتطرق بشكل موجز وسريع للتسمم الغذائي للمواد الزراعية للمنتجات الزراعية بالمواد الكيميائية والتي تستخدم وللأسف في بلادنا بشكل مخيف جداً إلى حد اكبر من القول، حيث كثر استخدام أنواع عديدة ومتعددة من المبيدات الحشرية الكيماوية الخطرة والمحرمة دولياً في زراعة المنتجات التي نتناولها هذا بالإضافة إلى كيماويات أخرى تستخدم كمنضجات سريعة وصباغات تستخدم لإضفاء الألوان الجذابة للمنتجات الزراعية وكذا أعطاها لمعاناً وبهاءً اصطناعيين كما أن هناك أنواعاً أخرى من الصباغات الكيميائية التي تستخدم للإسراع في زراعة ونمو المحاصيل الزراعية وإنتاجها السريع بكميات وفيرة.

أثبتت التجارب والأبحاث التأثيرات الضارة والخطيرة للكيماويات المستخدمة في الزراعة على البيئة وعلى صحة الإنسان في المدى الطويل حيث اتضح إن هذه الكيماويات غير قابله للتلاشي بيولوجياً أي إنها تبقى في الجسم البشري بإعراض وأمراض مؤجلة لان نتائجها السيئة لا تظهر على الإنسان إلا بعد زمن طويل مثل الأعراض السرطانية التي تظهر فجاه وفي أعمار متأخرة عند بعض الناس أنها أشبة بالقنابل الموقوتة في الجسم البشري.

إن المبيدات الحشرية كان الغرض من اكتشافها في أول الأمر لمكافحة الآفات الزراعية مع مراعاة شروط التعامل معها عند عملية الرش ومراعاة مقاييس استخدامها إلا أن العشوائية التي يتبعها الفلاحون هي ما أدت إلى أضرارها وخطورتها.

وتعتبر سورية من البلدان التي تستهلك وحتى تنتج أنواعاً عديدة ومتعددة من هذه المبيدات والكيماويات والصباغات بكميات كبيرة بل إن استخدامها يزداد يوماً بعد يوم ولعل نزعة الربح السريع والوفير عند الكثيرين وراء تحويل العديد من المزارع إلى حقول تضج بالكيماويات المتعددة والخطيرة هذا دون الحديث عما تسببه معامل الأسمدة من التلوث للمناطق القريبة كما في معمل السماد الفوسفاتي في حمص مثلاً.

■ **نقلاً عن أخبار البيئة بتصرف**

أهكذا يجري التطوير؟

إن ما يجري في مدينة حماة وتحديداً في الفرع «١» التابع للمصرف التجاري السوري يضعنا أمام العديد من التساؤلات..

كيف يمكن أن نبدأ أو ننجح في برامج للإصلاح تستهدف السياسات والبنى الاقتصادية والإدارية، إذا كان الإنسان المتخلف هو الذي يقبض بيديه على القرار وعلى المفاصل الإدارية وغير الإدارية، إذا كان هذا الإنسان مازال يمارس دوره في مفاقمة الفساد في الأجهزة الحكومية والمؤسسات المختلفة التي أصبحت مصدراً للتنفيع والسطو على المال العام.

أقول ذلك وأمامي مفارقات عديدة، وأسئلة وتساؤلات تبدأ ولن تنتهي.

وضع الخطط اللازمة للتحول إلى الحكومة الالكترونية

إحداث نظم معلومات إدارية متطورة في مختلف الوزارات

الإصلاح النقدي والمصرفي

إعادة هيكلة مصارف الدولة

تطوير أنظمة العمليات المصرفية

إحداث سوق لتداول الأسهم والأوراق المالية.

وجملة كبيرة من أدوات ومفردات التطوير والتحديث منذ سنوات ونحن نعمل عليها.

ولكن ماذا يقول الواقع؟

سلسلة من المراسلات من اللجنة النقابية إلى النقابة إلى اتحاد محافظة حماة إلى فرع الحزب إلى المحافظ إلى القيادة تقول:

١ ـ بدأ المصرف التجاري السوري بإعداد برامج لتدريب وتأهيل العاملين فيه وهذه خطوة إيجابية نرى فيها تطوير العمل المصرفي للأفضل، ولكن الذي حصل هو أن مدير الفرع ١ السيدة حلا الشيخ سعيد قد استغلت هذا الموضوع أسوأ استغلال حيث وضعت من هم أصلح العاملين وأفضلهم تحت التدريب منهم أربعة من اللجنة النقابية لتتخلص منهم، فإنها تعرف أنهم سينقلون ولو بعد حين خارج المصرف نهائياً، وقد تم الطلب من المدير العام د. دريد درغام أن يزور مقر مركز التدريب ليرى بأم عينه واقع المركز واستجاب لذلك وشاهد بأن المركز عبارة عن كراسي قديمة وطاولة واحدة ولايوجد بالمركز أية وسيلة للتدريب من حواسب أو حتى برامج تدريبية، وجرى الامتحان لمن تدرب ومن لم يتدرب من العاملين بفروع المصرف الثلاثة ونجح المتدربون

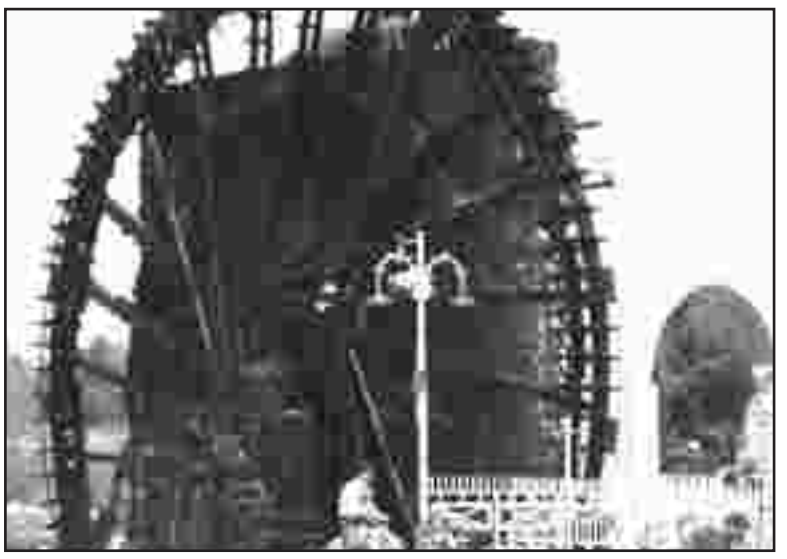

المصرف سوق لتجار العملة

مديرة المصرف: أنا مدعومة ويدي بحلق المدير العام

..... سجلي نظيف ولست مضطرة للرد

وقد وعد السيد المدير العام بأن يرجع الجميع إلى أعمالهم قبل ٢٠٠٥/١٢/٣١ ومن رسب سوف يعطى فرصة أخرى. وحتى تاريخه لم ينفذ أي شيء ومازلنا ننتظر الوعود التي قطعها السيد المدير العام على نفسه بإعادة العاملين إلى أماكن عملهم.

٢ ـ إن تصرفات مديرة الفرع١ السيدة حلا الشيخ سعيد من أسوأ من تسلم إدارة الفرع وتتعامل مع العاملين وكأن المصرف ملك شخصي لها دون العودة للتنظيم الحزبي والنقابي وتقول حرفيا: لاأحد له علاقة معي!!

٣ ـ لقد جعلت من الفرع١ سوق مالية لتجار العملة الصعبة حيث يتم التداول على مرأى منها وبعلمها ومباركتها دونما أي إجراء بل وتتدخل لصالح التجار لتسريع عملهم وتدخل إلى كوة الصندوق لتسلمهم الأموال بنفسها.

٤ ـ تقوم بالتعاون مع بعض العاملين في دائرة العلاقات الخارجية باستنزاف أموال المصرف الصعبة حيث يتم إحضار كتب من مكاتب السياحة والسفر لأشخاص بمعرفتها وتبيعهم الدولار، والحقيقة هي من يشتري، وإن صاحب العلاقة لم يسافر وعندما رصدت إحدى العاملات هذه الظاهرة قالت لها: «يا مدام هذا الشخص حصل على الدولار منذ أقل من شهر وهذا جواز سفره أبيض لم يسافر فكيف أعطيه مرة أخرى؟» قامت المديرة بنقلها خارج القسم وحتى طلبت مؤخراً من الإدارة نقلها خارج المصرف مع عدد من العاملين دون بديل.

٥ ـ منعت العاملين بالفرع الذين انتهى تدريبهم من تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ من دخول المصرف وقالت لهم: أنتم ستنقلون إلى جهات عامة أخرى ليس لها علاقة بالمصرف.

٦ ـ تدعي أن السيد المدير العام يدعم كل تصرفاتها ولايرد لها طلباً لأنها كما تقول: «يدها في حلقه للباط» بامتلاكها وثائق على البعض.

ويشير كتاب النقابة بأن مايجري تخريب منظم وليس إصلاحاً.

ماذا تقول المديرة؟

اتصلنا بالسيدة مدير المصرف قالت: كل ماجاء في هذه المراسلات وكل مايقال غير صحيح، وسجلي الوظيفي نظيف وناصع ولست مضطرة لأن أرد على هؤلاء، وهؤلاء ليسوا أكفاء بالعمل وأنا أرسلتهم ليتدربوا لأنهم بحاجة إلى التدريب وفشلوا، وفي المصرف ١١٥ عامل وجميعهم سيتدربون وأنا بنفسي أجريت دورات تدريبية عديدة وليس هدفنا أن نخلص منهم. وقالت: إن كل مايقولونه عن فساد وغير ذلك غير صحيح، وأنا لدي قرار من المدير العام. ■■

النفق المظلم... هل يبقى مظلماً ؟

ليس فيلماً سينمائياً، أو مسرحية كوميدية، إنه حقيقة واقعة، ولكن سدنة الفساد والقصور الإداري واللامبالاة أرادت له أن يكون نفقاً مظلماً منذ أكثر من ١٤ عاماً، نعم منذ عام ١٩٩٠ أقيم هذا النفق الذي يربط صومعة حمص بمطحنة ابن الوليد بطول قدره ٥٠٠ م ومهمته نقل الأقماح للمطحنة وبكلفة عشرات الملايين من الليرات السورية، وقامت شركة ريما بتنفيذ الأعمال المدنية والورشة المركزية بتنفيذ أعمال الكهرباء والميكانيك وهو يتبع إلى شركة الصوامع ومؤسسة الحبوب، وقد أقيم هذا النفق لأسباب تحقق الجدوى الاقتصادية منها:

- الاستغناء على وسائط النقل.
- سهولة العمل.
- التقليل من الهدر بالأقماح.
- الاستغناء عن أجور التحميل والتفريغ.

بالإضافة إلى ميزات أخرى عديدة.

ولكن، منذ إقامة هذا النفق لم يعمل، والمثير في الأمر ومنذ عام ١٩٩١، لم يكلف أي إداري نفسه بالسؤال عن هذا النفق، لماذا لايعمل؟

نقابي في مؤتمر نقابة الغذائية بحمص تساءل عن هذا النفق وعن الأموال التي هدرت بلا معنى.

- محمد بدوي السيد رئيس الورشة المركزية قال: حتى لو عمل النفق هناك خلل بالقبابين.

- غسان القاسم مدير الصومعة قال إنه توجد مشكلة بالنفق وهذا يستدعي إعادة النظر بالأمور الفنية،

ويقول هؤلاء أيضاً: لاتوجد وثائق ولانعرف كيف نفذ وماهو الخلل؟

بعد إثارة الموضوع، تمخض الجبل . . . نعم بعد ١٤ عاماً من إقامة هذا النفق الحضاري تقرر دعوة مدير عام شركة الصوامع ومدير عام مؤسسة الحبوب ومدير عام المطاحن لعقد اجتماع استثنائي لدراسة واقع هذا النفق، وبحث الأسباب التي حالت وتحول دون وضعه في الخدمة ومن المسؤول عن ذلك؟

وتقرر أيضاً بعد ١٤ عاماً على دفن الحديد والأسمنت تحت الأرض، رفع مذكرة لاتحاد العمال من أجل أن يدعو المدراء لمناقشة واقع النفق، ولكن . .

وقبل اجتماع المدراء وقبل توجيه المذكرة أتساءل مع قيادات نقابية ومع عمال يتهامسون بصمت:

- كيف أنشئ النفق؟
- من أشرف عليه؟
- من هي الجهات المنفذة؟
- من هي الجهة التي قامت بالاستلام المبدئي والنهائي؟
- أين هي أضابير التنفيذ والإشراف؟

ويتساءل البعض أيضاً وبالهمس:

سدنة الفساد يريدون الاستمرار في دفع مبالغ طائلة أجور نقل، ويريدون الاستمرار في الكميات الكبيرة التي تهدر بالأقماح ويريدون الاستمرار في دفع أجور تحميل وتفريغ. ويريدون الاستمرار في نهب المال العام دون مساءلة من أية جهة كانت.

ونقول أخيراً: كم من الموبقات ارتكتب بحق القطاع العام وحق التنمية وحق الوطن؟

■ **إعداد نزار عادلة**

إلى محافظ دير الزور:

هذا غيض من فيض

ماذا تعني كلمة محافظ في القاموس الوظيفي؟ برأينا تعني المحافظة على البلاد والعباد في المكان الذي يشغل به هذه المهمة ونؤكد على أنها مهمة لأنها بالأساس هي كذلك وليست منصباً أو امتيازاً. فعلى ماذا حافظ السيد المحافظ في مدن ونواحي دير الزور. لندع الواقع يحكي ونترك المحافظ يجيب:

أولاً في البوكمال: أسئلة تريد الإجابة عليها بكل صراحة وشفافية:

١ . لماذا خسفت الشوارع في البوكمال بعد الانتهاء من العمل بشبكة الصرف الصحي وبعد تزفيت تلك الشوارع ومن هو المسؤول عن ذلك؟

٢ . كيف يتم العمل الآن بمشروع الكورنيش الجديد وعلى أي جدول من جداول الكميات ينفذ، بمعنى آخر هل يجوز تغيير جداول الكميات بعد رسو العقد على المتعهد ولماذا هذا التغيير.

٣ . وفق أي قانون تباع أرض هي بالأساس مقرر لها أن تكون حديقة عامة وفق المخطط التنظيمي في المنطقة العقارية الثانية في البوكمال.

٤ . العقار رقم ٧٥٣ سكرية، البالغة مساحته مائة دونم والذي كان مقرراً له أن يكون ملعب كرة قدم، مدارس، سكنا عماليا، كيف يبيع هذا العقار وبكامل مساحته ولمصلحة من؟ وهذا ينطبق على العقار رقم ٤٨٢ سكرية والواقع مقابل انطلاق البوكمال والذي هو عبارة عن ثلاثة مقاسم (٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٤) وأيضاً العقار ١٣٠١ الواقع بجانب سوق الماشية.

٥ . لماذا يجري العمل على قدم وساق لتحويل مقهى البلدية إلى عمارة طابقية محاطة بالمحلات التجارية، وهذا يعني القضاء على عدد كبير من الأشجار والقضاء على أهم معلم من المعالم التراثية في المدينة، ومتنفس مهم لأهالي البوكمال وقراها؟.

٦ . هل يعلم السيد المحافظ أن أعلى سماكة لزفت شوارع البوكمال والذي نفذ منذ ثلاثة أشهر لاتتجاوز ٣سم وبدأ بالتحفر وعلى عينك يا تاجر.

٧ . هل يستطيع المحافظ أن يشرح لنا لماذا سكان البوكمال يشربون مياه ملوثة ولاتصلح حتى للاستهلاك الحيواني وهم على ضفاف الفرات العظيم.

٨ . كيف بلغت كلفة دوار الأمن العسكري أكثر من مليون وربع المليون علماً أن الدوار القديم كان صالحاً ويفي بالغرض . . . .؟!

٩ . هل صحيح كما يشاع أن سحابة الدخان على المدينة ناتجة عن اكتشاف حقل للنفط، أم هي ناتجة عن حرق النفايات الواقعة على تخوم المدينة وبعلم البلدية؟.

١٠ . لماذا لايستكمل العمل في مشروع الحزام الأخضر؟ هل يعود ذلك لقلة الغراس في سورية مع وجود مساحة كبيرة جاهزة؟.

١١ . كيف تحولت الساحة العامة في البوكمال إلى مصطبة مربعة الشكل وبارتفاع ٦٠ سم تقريباً وبتنفيذ سيء دون أي لمسة جمالية ولمصلحة من؟

أما في ناحية العشارة: نسأل السيد المحافظ ألم ير هذه الفوضى بأم عينه أثناء تنقله، أم أنه يستقل سيارة ستائرها سميكة على شبابيكها؟؟ فالشارع العام يعاني من أزمة مرور قاتلة بسبب الباعة وبسطاتهم و(طراطيرهم) ودراجاتهم، إضافة إلى عدم وجود شيء اسمه زفت في هذا الشارع كما في بقية الشوارع، وهذا ينطبق على مدينة الميادين، فكل شيء في الميادين زفت ماعدا الشوارع كما يقال، هذه المدينة التي أطلقنا عليها اسم (المنسية)، وعلى الرغم من وجود نية صادقة عند رئيس بلديتها في العمل والذي لمسناه عن قرب مع باقي أعضاء المكتب التنفيذي.. وأشد ماتعانيه هذه المدينة عدم وجود كراج لانطلاق البولمان وعدم وجود مخبز في الحي الغربي من المدينة وإشغال الشارع العام بالمحلات الصناعية لعدم تمكن البلدية من إتمام المنطقة الصناعية.

هل يعلم السيد المحافظ أن أهالي الميادين يأكلون أغناماً وأبقاراً ذبحت خارج المسلخ البلدي. أين الرقابة الصحية؟ كيف يستعمل ميزان لوزن الفروج الحي والحلويات في آن واحد.

نعتقد أن هذا يكفي ولو بشكل مختصر لنذكر لعل الذكرى تنفع، فأمام هذا الواقع المرير نقول: إذا كان السيد المحافظ يدري بذلك فتلك مصيبة، وإن كان لايدري فتلك كبرى المصائب، فمن يسكت أو يتغاضى عن الفساد والمفسدين فهو حتماً فاسد ومفسد شاء من شاء وأبى من أبى وتبقى كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

عاجل جداً.. جداً

السيد المحافظ

أصدرتم بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٧ قراراً يحمل الرقم ١٥٩١ /س يقضي بإنهاء خدمة بعض العاملين لدى مكتب نقل البضائع بدير الزور وهم: عادل موسى كطمير، فؤاد النجرس، جمال طعمة، خالد المحمد، سومر الشوا، حسن الصالح، راغب شكري، وبناء على هذا القرار الذي تتهمون به هؤلاء بالفوضى والتلاعب والتزوير وجباية الأموال بشكل غير مشروع والذي تم توقيعه من وزير النقل السابق مكرم عبيد، أصبح هؤلاء العمال بلا عمل.

نفيدك علماً أيها المحافظ أن جميع هؤلاء العاملين لا علاقة لهم بنقاط المراقبة ولايوجد عامل منهم في مكتب البوكمال كما هو مذكور في كتابكم!! وأيضاً هم غير مسؤولين عن أي دائرة مالية باستثناء المحاسب خالد المحمد، الذي لاتوجد عليه أي ملاحظة أبداً!!.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: ما هو مضمون الكتاب الذي تم الاعتماد عليه لاتخاذ قراركم والذي يحمل الرقم ١٥٩١، هل بمقدوركم أن تفصحوا عنه ولماذا هو سري؟؟

نحن حتماً سنكون معكم في محاربة الفساد والمفسدين، وسنؤيد قراركم في حال إثباتكم وبرهانكم على أن هؤلاء فاسدون ومزورون، أم أن قراركم هذا مزاجي وانتقائي؟؟

وزير النقل السابق وجه بإحالة الموضوع إلى الرقابة الداخلية بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٦ وبرقم ١٠٢٥٠/ط، فهل الرقابة الداخلية هي في الكونغو مثلاً حتى يتأخر الكتاب حتى الآن، والسؤال الآخر: لماذا ترفض مقابلة هؤلاء العمال ولو لعشرة دقائق والاستماع لهم ألا يدل هذا على عدم المبالاة بحياة سبع أسر أصبحت بلا معيل؟؟

نريد أجوبة!!

■ **تحسين الجهجاه**

في ندوة الثلاثاء الاقتصادي..

أما آن الأوان لفقراء سورية أن يحصلوا على حياة كريمة؟

بدأ الأستاذ عبد القادر نيال محاضرته بعرض موجز لتقرير الفقر وتجلياته والذي كشف عن وجود أكثر من ٣٥٪ من سكان الريف و ١٨٪ من سكان المدن في سورية يعيشون تحت خط الفقر. ليصل عدد الذين هم تحت خط الفقر الأدنى ٢,٠٢ مليون نسمة أي مانسبته ١١,٤٪ من إجمالي عدد السكان عام ٢٠٠٤.

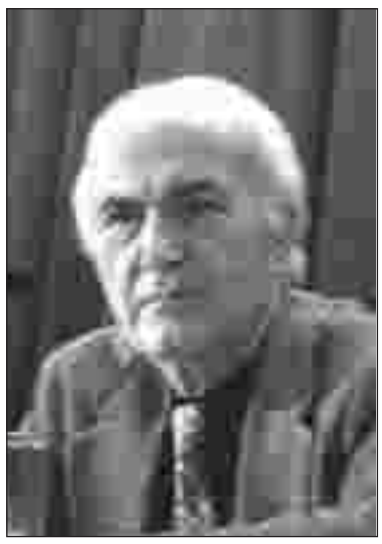

مفهوم الفقر ومعاييره وآلياته

يعتقد الأستاذ النيال أنه من الصعوبة تقديم تعريف علمي ودقيق لمفهوم الفقر، كون الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية شديدة التعقيد وإن إشكالية ظاهرة الفقر لاتقتصر على التعريف وحده، بل تشمل ثلاث مجموعات من معايير قياس الفقر، فالمعايير المالية تقوم على اعتبار الفقر نقصاً في الدخل أو الاستهلاك اللازم لتأمين حد أدنى من مستوى المعيشة، أما المعايير غير المالية للفقر فأنها تقاس وفق مؤشرات تعكس الأوجه غير الاقتصادية للرفاه (كالصحة والتعليم والبيئة والمشاركة في الانتخابات العامة) كمؤشر لقياس الفقر. أما المعايير المركبة فتعنى بتبيان الإخفاقات في الإمكانات والفرص.

ويرى المحاضر أن جميع المعايير المعتمدة لقياس حالة الفقر تعاني من نواقص وثغرات متنوعة مما جعلها عرضة لانتقادات عديدة، وإن أفضل دراسة تناولت هذا الموضوع هي الدراسة التي قدمها معتز سلامة عن آليات اجتماعية محركة للفقر في البلدان العربية ولخصها بالتفسير الخاطئ للخطاب الديني، وكبر حجم الأسرة، الفساد وبيروقراطية الفقر، البطالة ولاسيما الفئات المتعلمة، تأنيث الفقر كنتاج طبيعي لتأنيث البطالة، وأخيراً نظام التوريث، حيث يؤدي إلى تفتيت الثروة.

تقرير الفقر في سورية

بتطبيق خط الفقر الأدنى بلغ عدد المواطنين الذين لا يستطيعون تلبية حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية في سورية عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ حوالي ٢,٠٢ مليون مواطن أي نحو ١١,٤٪ من إجمالي السكان وباستخدام خطوط الفقر العليا يرتفع العدد إلى ٥,٣ مليون أي نحو ٣٠,١٤٪ من إجمالي السكان. وإن أكثر المناطق والأقاليم فقراً هو الإقليم الشمالي الشرقي الذي يتراوح خط الفقر الأدنى فيه حول ١٢٧٩ ليرة سورية متوسط الفرد.

ويشير المحاضر حسب التقرير إلى أن ارتفاع مرونة العلاقة بين الفقر والنمو بشكل يجعل أي تراجع في معدلات النمو يفضي إلى سقوط عدد كبير من المواطنين تحت خط الفقر. وهذا ما دعا القائمين على وضع التقرير إلى القول إن الفقر في سورية غير عميق.

ويبين التقرير أن التعليم هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر حيث يتضح أن ١٨٪ من الفقراء أميون، وأن نسبة الفقراء الذين لم يحصلوا سوى على تعليم ابتدائي أو أقل بلغت ٨١,٣٪ من إجمالي الفقراء. وإن هناك علاقة ترابطية بين البطالة والفقر على المستوى القومي، فأجور الفقراء تبلغ ٨٠٪ من أجور غير الفقراء، والفقراء أكثر عرضة لصدمات اقتصادية بسبب عدم استمرارية العمل وانخفاض الدخل. ويبدي المحاضر بعض ملاحظاته على التقدير منها إن الاعتماد على مسوحات الدخل ونفقات الأسرة لا توفر وحدها البيانات المطلوبة لدراسة ظاهرة معقدة مثل ظاهرة الفقر. وإن التقرير لم يتعامل بدرجة كافية مع علاقة الفقر بتوزيع الدخل. كذلك لم يتوسع التقرير في التعاطي مع النتائج الاجتماعية للعمالة المنقوصة. وباعتبار ظاهرة الفقر هي ظاهرة ديناميكية متحركة وبالنظر لارتفاع مرونة العلاقة بين النمو والفقر لا يمكن الاكتفاء بلقطة فوتوغرافية لأوضاع الفقر لحظة زمنية محددة بالإضافة إلى الشكوك حول دقة الأسعار المستخدمة في تقييم الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة.

الفقر في الخطة الخمسية العاشرة

يعتقد **عبد القادر نيال** أن الصعوبة لا تكمن في قراءة الخطة في كثرة عدد صفحاتها التي قاربت الألف صفحة، بل إن الصعوبة الحقيقية تكمن في الأسلوب الدبلوماسي الرفيق الذي صيغت به الخطة، أسلوب يرضي الجميع ويجد فيه كل قارئ ما يرغب أن يراه، وصياغة ملتبسة تحتمل التأويل في كل اتجاه، ويصعب الإمساك بمقاصدها الحقيقية، تشمل تقييما للخطة الخمسية التاسعة ورؤية مستقبلية لسورية ٢٠٢٥ وبرنامج للإصلاح الاقتصادي، يشعر من يطلع عليها بالطمأنينة والثقة بمستقبل البلاد والعباد، لكنه يشفق على الذين سيتولون تنفيذها للمهام الصعبة وشبه المستحيلة الملقاة على كاهلهم. وليس أدل على تفاؤلها المبالغ فيه من افتراضها الحصول على تمويل خارجي بحدود ألف مليار دولار في ظرف تشتد فيه الأعاصير على المنطقة، وتقع سورية منها في عين الإعصار.

ويضيف المحاضر إننا أمام أهداف بعيدة المدى قد تمتد لـ ١٠ أو ١٥ سنة لمعالجة مسألة ساخنة تهدد بالانفجار في أية لحظة، وإن تفاقم هذه الظاهرة في تزايد بوتيرة متسارعة في ضوء السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة والتي تفضي إلى اتساع رقعة الفقر كل يوم.

مداخلات وأسئلة

الدكتور **داوود حيدو** بدأ حديثه بمثال من الخطة الخمسية الثالثة فقال: نحن منذ أربعين سنة نناضل من أجل الحد الأدنى للأجور وعلى ما يبدو سنظل نناضل أربعين سنة أخرى نناضل من أجل هذا المطلب متسائلاً هل بإمكان الفقراء الدفاع عن حصتهم في الدخل القومي والحياة الكريمة؟ مشيرا بأن الفقر ليس معطى اجتماعياً بل فرض من طرف لآخر، وهذا ما أنتج الأمية والأمراض السارية والبطالة ونقص الإنتاجية والعوامل الاجتماعية منوها إلى أن تساوي الفرص أفضل من تساوي الإمكانات مقارناً بذلك أطفال الجزيرة بأطفال مدرسة الشويفات، متسائلاً كيف سندافع عن الوطن ونحن جياع؟

من جهته أشاد السيد **غسان قلاع** بتعريف جوزيف ستيغلتز عن الفقر وأضاف إن العدالة الاجتماعية هي اشتراكية وأن التفكير الآخر وما يعانيه اشتراكية، محاسبة النفس يومياً من صلب الاشتراكية، وليس من يحمل الهوية اشتراكياً، ومن لا يحملها ليس اشتراكياً، ونحن ننتمي إلى مجتمع شرقي أولاً ولمنطقة شرق أوسط مهد الحضارات ثانياً، ومقيمين في سورية تحديداً ثالثاً، ولولا التفكير بالآخر لما قامت كل هذه الحضارات، لكن الفقر يعكس جوعاً والجوع يعكس أمية وعدم إنتاجية ومرضاً وعالة على المجتمع فيزداد حجم الجريمة ويزداد النشاز في كل مناحي الحياة.

السيد **أحمد دباس** أشار إلى أنتهاء أكثر من ٣٪ من مدة إخراج التقرير إلى النور وهذا مايدل على فشله، فمتى ستتم مناقشة ألف صفحة في جلسات مجلس الشعب ونحن نمشي على هذه الوتيرة، مع أنه كان من اقتراحات المؤتمر القطري العاشر الانتهاء من دراسة الخطة الخمسية العاشرة قبل انتهاء عام ٢٠٠٥، وأظن أن الزمن أهم مورد وأغلى الآن، لذلك أقترح على جمعية العلوم الاقتصادية أن تبعث محاضرة الدكتور قدري جميل «السياسات الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي» والتعقيبات عليها إلى الحكومة ومجلس الشعب لدراستها ومناقشتها ونشرها لأن الجرائد الرسمية الثلاث لم تتناول المحاضرة بشكل جيد، كما كانت تفعل سابقاً مع الاهتمام بالإدارات التي ستنفذ هذه المهام.

الدكتور **حيان سليمان** رأى بأن موضوع الفقر أعمق من هذه الرؤية وتحدث حول آلية الاستقطاب والتقسيم الدولي للعمل، ووجد أن تراكم الثروة مترافق مع زيادة الفقر سواء أكان صراع الشمال أم الجنوب وقال ليس من باب الصدفة أن نجد أين تتواجد الثروة الطبيعية يتم الاقتصاد الريعي وبالتالي يتم الفقر وتزداد معدلات النمو، ورداً على بعض المثقفين الذين بدأوا التفكير في تبرير آليات الفقر أوضح حيان أنه للفقر فقران، فقر معرفي أولاً وفقر مواردي ثانياً، وبالتالي القضية ليست بأن نلعن الفقر ومن أتى به وإنما كقضية مرتبطة بآلية الاستقطاب والتقسيم الدولي للعمل والدول الرأسمالية وتراكماتها التي انطلقت من خلال النهب الذي ندفع ثمنه الفقر حالياً مضيفا إن الدائرة الجهنمية للفقر لم تأت عن عبث وإن العلاقة الجدلية بين الفقر والجهل والاستثمارات ومعدلات النمو تبقى تدور، وبالتالي كيف سنخرج من تلك الدائرة الشيطانية.

هل نستسلم لها أم القضية معلقة بالإمكانات والموارد؟

وختم حديثه بموافقته للمحاضر حول الدور الذي لعبه التفسير الديني الخاطئ وقال إن لعنة البيت تبدأ من البيت وإن تدمير البيت يأتي ممن في داخل البيت!!

في النهاية يمكن القول إن تعاطي الخطة الخمسية العاشرة مع ظاهرة الفقر هو ليس بمستوى خطورتها على الاقتصاد والمجتمع، وإنه مالم يصر إلى اتخاذ خطوات جدية وسريعة لتطويقها ومعالجتها ستبقى بمثابة القنبلة الموقوتة التي تهدد أمن سورية واستقرارها فليس صدفة أن تكون أثمن المحافظات بكنوزها ومواردها أفقر المحافظات بمواطنيها. ■■

النظام الصحي الحالي ضد الفقراء ومنحاز للأغنياء

ندوة الضمان الصحي في سورية كانت من المحاضرات النادرة التي تعتمد في تقديمها على التكنولوجيا الحديثة، فالدكتور سمير التقي مستشار مجلس الوزراء للشؤون الصحية قدم محاضرته من خلال خطة مدروسة أعدها فريق من هيئة تخطيط الدولة ووزارة الصحة بطريقة مختصرة وعناوين كثيرة،معتمداً على مشروع تطوير الضمان الصحي الذي يعتبره التأمين ثالث الروافد التمويلية، ويهدف إلى تمويل الخدمات الصحية غير المدرجة في حزمة الخدمات الأساسية لذوي القدرة على الدفع أو المواطنين الذين تشملهم صناديق ضمان صحي موجودة مثل الضمان الصحي للعاملين في الدولة والشركات والنقابات. معتمداً في دراسته على قياس العبء المرضي على المجتمع باستخدام مؤشر سنوات العمر المتوقعة، معدلة على حساب سنوات الإعاقة والتي تختصر بكلمة (دالي) والتي تحسب سنوات العمر الصحية المفقودة بسبب الوفاة والمرض. وبحساب درجة الإعاقة فإن النسب التي جاءت بها آفاق الضمان الصحي تمثل مؤشر بالغ الخطورة على مستقبل التنمية في سورية بسبب ارتفاع معدلات إصابة الفئات صغيرة السن بأمراض مختلفة لها تداعيات صحية خطيرة.

فمجموعة الأمراض المزمنة تشكل حوالي ٦٠٪ من الأمراض أي أن سورية تواجه عبئاً ثلاثياً للأمراض يمثل تحدياً لنظامها الصحي،حيث يقدر نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية الأولية بحوالي ٧ دولارات، لذلك يدعو المحاضر إلى مراجعة المعايير والطرق العشوائية المستخدمة في تخصيص الموارد واستبدالها بمداخل منهجية قائمة على دراسة واقعية للاحتياجات الصحية وآليات العرض والطلب على الرعاية غير الاستشفائية والأهداف الوطنية الصحية في المحافظات المختلفة، وبحسب المحاضر فهناك سوء توزيع في الخدمات الصحية، وسورية تواجه ضغوطاً اقتصادية في السنوات القادمة، حيث نصيب الفرد من الدخل القومي وفي عام ٢٠٠٣ كان بحدود ٢١٤٩ دولاراً وهو يقل عن معظم الدول العربية الأخرى لذلك يتطلب خدمات صحية جيدة توفر موارد اقتصادية كبيرة.

توزع الإنفاق الصحي

يقدر إجمالي الإنفاق على الصحة سنوياً في سورية بحوالي ٧١ مليار ل.س، مساهمة القطاع العام بحوالي ٢٨ مليار ل.س والخاص بحوالي ٤٣ مليار ل.س، ويشكل الإنفاق العام على الصحة ٦.١٪ من إجمالي الدخل الوطني المقدر عام ٢٠٠٣ بحوالي ٢١.٥ بليون دولار.

من جهة أخرى كان هناك انحياز في تخصيص الموارد نحو المحافظات والشرائح الاجتماعية الأحسن حالاً،فمن أولويات تطوير نظام تمويل القطاع الصحي، فصل تمويل الخدمات عن تقديم الخدمات التي تقوم بها هيئة وطنية مستقلة التمويل وتأمين الخدمات الصحية للمواطنين تلعب دوراً أساسياً في تأمين وشراء الخدمات الصحية من مقدمي الخدمة طبقاً لمعايير وأسس تعاقدية، هيئة رقابية وإشرافية على القطاع الصحي وهو دور وزارة الصحة في المستقبل، مراقبة التزام مقدمي الخدمات بالقواعد المهنية والأخلاقية في عملهم.

حماية وتأمين الخدمات الصحية للفقراء

يشكل النظام الصحي الحالي تمييز واسع ضد الفقراء والفئات المعوزة وبمراجعة الاستثمارات الرأسمالية والجارية الحكومية نجد أنها تتركز في المناطق الغنية أكثر من الفقيرة، المدن أكثر من القرى، المحافظات الرئيسية منها في المحافظات الطرفية، إنشاء شبكات أمان لحماية وتأمين الخدمات غير المدرجة في حقيبة الخدمات الصحية الأساسية للفقراء وذوي المقدرة المحدودة على الدفع، تطوير شراكات فاعلة مع المجتمع الأهلي للمساهمة في تمويل وإدارة هذه الشبكات مع الدولة، تطوير آليات للتمويل تضمن الكفاءة الاقتصادية وتحافظ على كرامة المواطن والفقراء وتحد من التمييز ضدهم عند حصولهم على الخدمات الصحية.

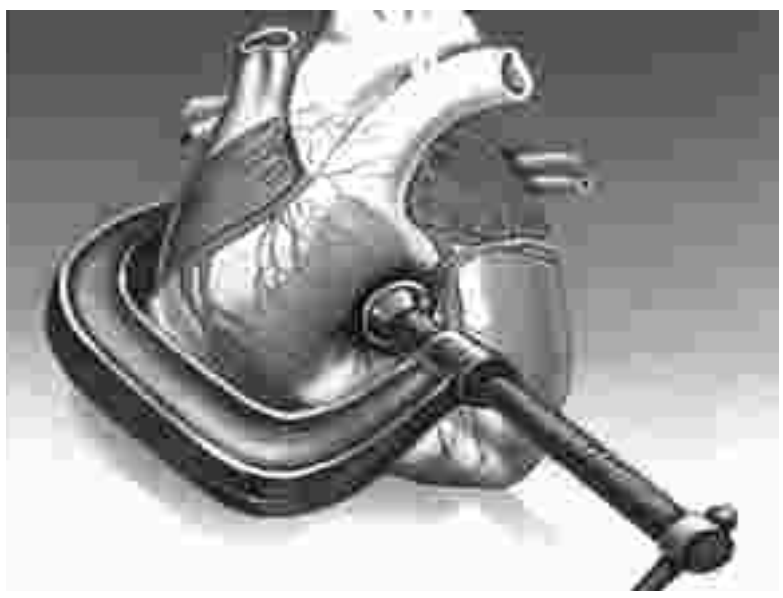

ويرى المحاضر أنه لا بد من توفير حزمة من السياسات المتعلقة بتطوير نظام تمويل القطاع الصحي مثل إحداث وتطوير صندوق وطني موحد ومستقل الإدارة لتمويل الخدمات الصحية وبدمج جميع القنوات التمويلية الحكومية في صندوق وطني موحد ومستقل عن وزارة الصحة ، تدير فروع الصندوق بالمحافظات هذه الموارد بالشكل الأمثل الذي يؤمن الخدمات الصحية للمواطنين بأعلى جودة ممكنة وأقل كلفة اقتصادية ،بحيث يستخدم هذا الصندوق الحافز المادي التعاقدي لتشجيع مقدمي الخدمات أنفسهم على الاستثمار الصحي طبقاً لخطة وطنية تعتمد على معايير رشيدة، تطوير الإطار القانوني والنظم الإدارية وتوفير الكوادر البشرية القادرة على إدارة هذا الصندوق.

نقاش وجدل وتساؤلات كثيرة

الدكتور طارق الشيخ أكد إن توزع العبء المرضي من العوامل الهامة المسببة للفقر في سورية نتيجة الكلفة الزائدة لهذه الأمراض الخطيرة، كمرض السرطان، الذي له فرع معالجة واحد في دمشق، وبرغم الإنفاق الصحي من قبل الدولة الذي يصل حوالي ٢٢ مليار ليرة سورية سنوياً فأن المواطن يدفع من جيبه مايعادل هذا المبلغ ويعني إن نصيب الفرد الواحد سنوياً ٦٠ دولار صحياً، فالقطاع الصحي يلبي شريحة واسعة من مجتمعنا مما حدا بالمسؤولين لوضع قاعدة الضمان والتأمين الصحي لكن السؤال هل يرى المواطن ضرورة التأمين الصحي،وهل موظفو القطاع العام يوافقون على دفع بدل الطبابة كحسم ٣٠٪ من رواتبهم للضرائب الصحية، ماهي نسبة المواطنين غير القادرين على دفع التأمين الصحي، ماهي سلة الخدمات الصحية المطلوبة في المشافي؟ ماهي مسؤولية الأخطاء الصحية القاتلة، وهل تتوفر الإدارة المدربة لقيادة الإدارة الصحية في بلادنا ،وهل شركات التأمين الخاصة التي دخلت إلى السوق السورية بإمكانها حل المشكلة الصحية في سورية وهي بالأصل غير معنية بمشاكل الفقراء وكبار السن والمصابين بالأمراض المزمنة نتيجة اشتراكاتهم العالية. أسئلة كثيرة أثارها الدكتور طارق الشيخ لم تجد من يجاوب عليها بسبب الغياب التام للجهات المسؤولة في القطاع الصحي عن الندوة.

من جهته أشار الدكتور عصام الزعيم الى موقف مخفي وغير واضح من المسألة الصحية، وإذا أردنا الحديث عن الهدر، يعني أن الدولة حتى الآن لم تحقق نجاحاً في النمو الاقتصادي، فلو كان هناك نمو اقتصادي فعال لانعكس ذلك على الموازنات الاجتماعية ولاسيما وزارة الصحة. من جهة ثانية تحدثتم عن بعض المفاهيم والأمراض الصحية والعناية، في الوقت الذي لايجد فيه المواطن مكاناً للعلاج، ثم ماذا تقصدون بالمنافسة الشريفة أو التنافسية، وهنا أقول ماهي أنماط الاستثمار، في سورية الآن أنماط عالية جداً فأين المنافسة، وبين من ومن، هل المواطن باستطاعته تحمل هكذا منافسة وخاصة منذ بدايات عام ٢٠٠٠ إلى الآن، ا وعبر لدكتور الزعيم عن شكوكه بصحة الأرقام التي قدمها السيد المحاضر وخاصة مايتعلق بالإنفاق الاستثماري، وفند الزعيم مقولة المحاضر حول تمركز المراكز الطبية في المدن الكبرى، وأبدى استهجانه من المحاضر في موضوع الدولة مقابل المجتمع واعتبره مفهوماً تجريدياً لايعني شيئاً، هل هم الناس الفقراء هل هم الناس المتوسطون أم الأغنياء متمنياً وضع التحديد الدقيق حين التحدث عن المجتمعات لأنها تحدد فيما بعد السياسات وآخر الاستنتاجات كان التعاقد وهذا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطبيق فالتجربة الألمانية مثلاً تختلف كثيراً عن التجربة السورية، فما جرى في ألمانيا هو تقليص الخدمات الاجتماعية وهو التيار السائد في الدول الرأسمالية والدول المتطورة والنامية. فهذه ظاهرة عالمية بعصر العولمة والفرق بينهما أن الإنفاق الاجتماعي يتضاءل للمزيد من الربح والتناسب، أما في سورية فعلينا الأخذ بخيار آخر يعطي للدولة دوراً هاماً.

■ أعدّ الصفحة علي نمر
nemr-1@hotmail.com

لو رفعت الحكومة أسعار المازوت... قد تربح ولكن سيخسر الناس

لم يعد أحد في سورية يضمن سلوك الحكومة الاقتصادي اليومي، أو يقدر على معرفة أي من الاتجاهات سوف يتخذه، فالارتجال وعدم التبرير المنطقي للحركات الاقتصادية الخاطفة أصبحا من السمات الأساسية لشخصية الحكومة اقتصادياً، فجأة يُتخذ قرار برفع الحماية عن صناعة ما، وفجأة يسمح باستيراد ما كان ممنوعاً ويمنع ما كان مسموحاً، وفجأة تُرفع أسعار الأسمنت والبنزين، وفجأة تُرفع وتُخفض أسعار الفوائد، وفجأة يصدر قانون نقدي وفجأة يُعدّل، فالمزاجية والآنية هي التي تحكم الأداء الاقتصادي، والمواطن ينتقل من مطب إلى آخر دون علم، لماذا؟ وتخميناً لوجود مطب اقتصادي جديد خلال الأشهر القادمة مجسداً برفع سعر المازوت والذي وعدت الحكومة نظرياً أنها لن تمسه، دعونا نتحدث قليلاً عما سيحصل إذا تم رفع سعر المازوت حقاً؟ وما هي انعكاسات ذلك الرفع على الاقتصاد الوطني والمواطنين؟ ومن سيتحمل كلفته النهائية؟ خبز الاقتصاد اليومي هو محورنا هذه المرة فماذا عنه؟

المواطن أول الخاسرين دائماً

منذ أشهر وهيئة تخطيط الدولة تشهد مناقشات مغلقة من أجل رفع الدعم عن مادة المازوت وإيجاد طريقة ما لتعويض المتضررين من ذلك الرفع، فالمخططون يدركون تماماً أن هناك خاسرين كثيرين من جراء القيام بهذه العملية لكنهم بالوقت نفسه مصممون على المضي بها لتحقيق نتائج حسابية مالية ايجابية لموازنة الدولة، من أجل إمدادها بموارد مالية جديدة لتقليل عجزها، ورغم الوعود الإعلامية التي قطعتها الحكومة على نفسها بعدم المساس بأسعار مادة المازوت إلا أن الشكوك ما زالت تدور حول نيتها برفع أسعارها خلال الأشهر القادمة، وذلك انطلاقاً من أن رئيس الحكومة كان قد وعد علناً بتحسين الوضع المعيشي للناس في مؤتمر اتحاد نقابات العمال بدمشق، وفي التالي مباشرة رفعت أسعار الأسمنت والبنزين، مخترقة ذلك الوعد حتى القاع، وهنا يتجدد تماماً مأزق الفكر الاقتصادي السوري الذي لا يبحث إلا عن التوازنات المالية ويهمل التوازنات الاجتماعية، فالنتائج التي رتبها رفع سعر الأسمنت على قطاع العقارات ومواد البناء كانت نتائج كارثية ودعمت وتضافرت مع ارتفاعات الأسعار الأخرى لتضمن التراجع الاجتماعي والمعيشي لعشرات آلاف الناس وذلك فقط بسبب اعتماد الحكومة على الحسابات المالية، واليوم وفي حال تم رفع سعر المازوت فإن الأزمة ستتجدد، بل وستتعمق أكثر من قبل ومما لا شك فيه أن أول الخاسرين من ارتفاع أسعاره هي الطبقات ذات الدخل المحدود من موظفي القطاع العام وعمال وأصحاب المهن الحرة، وستكون الخسارة مركبة، الجهة الأولى منها خسارة مباشرة بسبب ارتفاع أسعار المازوت نفسه، والجهة الثانية هي خسارة ناتجة عن ارتفاعات أسعار السلع الأخرى التي يدخل المازوت في إنتاجها، وهذه السلع هي طائفة كبيرة جداً ولا حصر لها، وبالتالي لن يستطيع ذوو الدخل المحدود تحمل هذه الارتفاعات إلا على حساب تراجع مستواهم المعيشي، وتقليص إنفاقهم على العديد من السلع، أي بتراجع دخولهم الحقيقية، خاصة إذا ما عرفنا أن أسعار الوقود والإضاءة والمياه قد زادت على المستهلك خلال السنوات الخمس الماضية بنسبة ٢٢٪. في حين أن ذوي الدخول المرتفعة لن يتأثروا كثيراً بهذه العملية، وبالتالي فإن مثل هذه العملية ستعمق الانقسام الطبقي أكثر في المجتمع وخاصة في ظل عدم وجود طرائق تعويض اقتصادية مناسبة للطبقات الاجتماعية الخاسرة من هذه العملية، مما يعني ضغطاً اجتماعياً أكثر على تلك الطبقات في الوقت الذي لا تحتاج فيه سورية ولا تحتمل مزيداً من الضغوط الداخلة والخارجية، وقد لا تحتمل مزيداً من نتائج التفاوت الطبقي اقتصادياً وسياسياً.

الغموض ثم الغموض

في حال أقرت الحكومة رفع أسعار المازوت فإنها لن تقدّم للشارع الأسباب الحقيقية الكامنة وراءه مثلما لم تحدد بشكل مقنع الأسباب الحقيقية لرفعها أسعار الأسمنت والبنزين، فما هي دوافع الحكومة الاقتصادية والاجتماعية للقيام بمثل هذه الخطوة؟ هل هي إعادة توزيع الدعم لمستحقيه يا ترى؟ أم هل هي إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع؟ أم هل هي حركة مالية لإنقاذ خزينة الدولة من تراجعها المالي؟ كل هذه الأسباب قد تطرحها الحكومة مستقبلاً لتبرير رفعها لأسعار المازوت ولكن تبقى الحقيقة أن الحكومة وصلت إلى هذه المرحلة وهذه السياسة بسبب التراخي الذي عاشته طيلة عقود ماضية وبسبب عدم وجود حسابات مستقبلية في جعبتها لمثل هذه الأيام، فاليوم تستورد سورية ما يقارب نصف احتياجاتها من المازوت من الخارج حسب تصريحات وزير النفط الجديد مؤخراً وهي التي تملك ملايين البراميل من النفط الخام، وقد كانت الشركة العامة للمحروقات قد قدرت حاجة القطر الفعلية من مادة المازوت لعام ٢٠٠٥ بـ ٦.٦ مليون طن وبزيادة قدرها ٥٪ عن عام ٢٠٠٤ أمنت الشركة من هذه الكمية ٣.٧ مليون طن في حين استوردت الباقي (أي أننا استوردنا ٤٤٪ من استهلاكنا المحلي من المازوت)، وبالفعل فقد استوردت سورية في عام ٢٠٠٥ حوالي ٣ ملايين طن وهذا الاستيراد لن يتوقف أبداً بل سيزيد في عشر السنوات القادمة لأن معدل زيادة استهلاك المازوت في سورية لن يقل عن ٥٪ سنوياً، بسبب الزيادة السكانية وزيادة عدد السيارات وزيادة المشاريع الاقتصادية، والسؤال الأساسي الآن هو لماذا يستورد بلد منتج للنفط المازوت من الخارج؟ وبالتالي لماذا يستنزف هذا الاقتصاد ثروته لاستيراد المحروقات؟ الإجابة على هذا السؤال ترتبط بعاملين أساسيين الأول هو مستويات إنتاج النفط الخام والثاني هو الطاقة التكريرية لمصفاتي حمص وبانياس.

تشير بعض الدراسات الحديثة جداً في قطاع النفط أن الإنتاج الحالي من النفط الخام في سورية يصل إلى حوالي ٤٤٥ ألف برميل في اليوم وأن هذا الإنتاج في انخفاض مستمر وأنه في حال عدم وجود اكتشافات نفطية جوهرية جديدة فإن إنتاج النفط سينخفض ليصل في عام ٢٠١٥ إلى ٢٥٠ ألف برميل في اليوم في حين أن الاستهلاك الداخلي سيصل إلى حوالي ٤٠٠ ألف برميل يومياً، وبالتالي سيكون الاقتصاد في عجز مقداره ١٥٠ ألف برميل في اليوم بعد عشر سنوات من الآن الأمر الذي يرجح أن يصبح الاقتصاد السوري مستورداً صافياً للنفط بالإضافة إلى أن يصبح مستورداً صافياً للمازوت والسبب الأساسي في استيرادنا المستمر للمازوت هو أن الطاقة التكريرية لمصفاتي حمص وبانياس لا تسمح لهما بتكرير أكثر من ٢٤٥ ألف برميل نفط يومياً رغم أنهما تعملان بأقصى طاقتهما التكريرية وناتج تكرير هذه الكمية من المازوت والبنزين لا تكفي أبداً للاستهلاك المحلي وبالتالي يقع الاقتصاد في عجز يغطيه عن طريق الاستيراد. يضاف إليها أن تكلفة التكرير في سورية مرتفعة نسبياً وذلك لارتفاع نسبة الفاقد والاستهلاك الذاتي لمصفاتي حمص وبانياس، فالمشكلة الأساسية هي في العقلية التي لم تجدد وتطور المصافي أو لم تبن مصافي جديدة لزيادة الطاقات التكريرية من أجل سد الطلب والتصدير بدلاً من وصول الحال إلى استيرادنا إياه، فكلفة التطوير الشامل لمصفاة حمص بشكل جزئي وحسب تقدير مدير عام شركة مصفاة حمص تقدر بـ ٨٣٥ مليون ليرة وفي حال تم تطويرها بشكل جزئي فإنها ستكلف حوالي ١٣٥ مليون ليرة سورية. فهل من المنطقي أن يدفع المواطن الآن فاتورة إهمال حكومي عمره عشرات السنين؟ أو فاتورة انعدام التخطيط الاقتصادي طيلة المدة السابقة أيضاً؟ وإذا كانت خزينة الدولة تُرهق بمليارات الليرات سنوياً بسبب استيراد المازوت فهل الحل الوحيد هو رفع سعره؟ فلو تم ضبط عمليات التهريب بشكل جيد وتم إيقاف هدر المازوت في منشآت الدولة لحققت الحكومة وفراً كبيراً في كميات المازوت المستهلكة ولما اضطرت للتفكير برفع أسعاره أبداً، ولكن العجز عن الإحاطة بهذه المشاكل وحلها قد يدفع الحكومة لاتخاذ إجراء مالي بحت سيضر أكثر مما سيفيد في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة التي تعيشها سورية.

المشكلة أكبر من ذلك بكثير

لن يقتصر أثر رفع أسعار المازوت على قطاع اقتصادي واحد، بل سيدفع الاقتصاد السوري بكامله فاتورة ذلك الرفع، وبدءاً من الخطة الخمسية العاشرة المتعثرة حتى الآن سوف يتأثر معدل النمو الاقتصادي المقترح بأسعار الطاقة، فزيادة أسعار المازوت يعني وبكل بساطة زيادة كلف الإنتاج في كل القطاعات من صناعة وزراعة ونقل وسياحة وغيرها، وبالتالي انخفاض قدرة السلع المحلية على المنافسة الخارجية وخاصة في ظل انخراط سورية في اتفاقات التبادل التجاري مع الدول العربية وتركيا وهي بحاجة إلى تطوير تنافسية سلعها في الأسواق الخارجية بتقليل الكلفة لا بزيادتها فهل هناك حسابات اقتصادية تحدد حجم الخسائر والأرباح في قطاع التجارة الخارجية للاقتصاد السوري؟ يقابل ذلك انخفاض مماثل في قدرتها التنافسية والتسويقية داخلياً بسبب ارتفاع أسعارها من جهة وبسبب انخفاض دخول المواطنين من جهة ثانية بسبب ارتفاع أسعار المازوت نفسه، الأمر الذي يرشح زيادة معدلات التضخم مباشرة وبالتالي انخفاض القوة الشرائية لنقود الخطة الخمسية العاشرة المقبلة بشكل كبير، تلك الخطة التي لم توضح لنا ما هي أسعار الطاقة التي سوف تعتمد عليها من أجل انجاز معدلات النمو الاقتصادي التي تطمح إليها، من جهة ثانية ستؤثر أسعار الطاقة المرتفعة على كلفة الاستثمارات الأجنبية والتي تراهن الخطة على استقدامها من الخارج والمقدرة بـ ٩٠٠ مليار ليرة، فمن وجهة نظر هذه الاستثمارات سيصبح الاقتصاد السوري أقل جاذبية من غيره وخاصة إذا كانت تلك الاستثمارات تعتمد على معدلات استهلاك طاقة مرتفعة جداً، كما أن هذه الاستثمارات لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للمستهلك السوري والتي ستظهر على أنها متراجعة باستمرار بسبب الزيادات المستمرة بالأسعار، وارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي يعني من حيث المبدأ خسارة جزء من تلك الاستثمارات إذا تم رفع أسعار المازوت مما سينعكس سلباً على معدل النمو الاقتصادي أولاً وعلى دخل المواطنين أنفسهم ثانياً.

هنا تكمن مقارنة البدائل الاقتصادية والفرق بين النظرة القصيرة الأجل والطويلة الأجل للحكومة السورية، وهنا تكمن مقارنة التكاليف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية ومن سيتحملها في الاقتصاد في حال تم رفع أسعار المازوت، وهنا نعرف تماماً إن كان لدى الحكومة استراتيجية تنمية وتطوير اقتصادي أم مجرد حسابات وأرقام على الورق. ويبقى السؤال الأساسي هو: في حال تم رفع أسعار المازوت هل ستربح الدولة ويخسر المجتمع والشعب؟

■ **أيهم أسد**
aasad@postmaster.co.uc

لغة الاقتصاد

دراسة تكشف التدهور في الاقتصاد

كشفت دراسة اقتصادية أعدها الاقتصادي منذر خدام عن "تراجع شديد في أداء الاقتصاد السوري خلال عامي ١٩٩٧ – ٢٠٠٤"، وبينت الدراسة المعدة خصيصاً لمشروع سورية ٢٠٢٥ الاستشرافي والمعنونة بـ"الاستثمار والمناخ الاستثماري في سورية"، عن تراجع شديد في مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠.٧٪ بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٦ إلى -٢٧٪ بين عامي ١٩٩٧-٢٠٠٤، وعن تراجع مساهمة الزراعة من ٨٪ إلى ٤.٥٪، وقطاع الماء والكهرباء من ١١٪ إلى -٥.٧٪، وقطاع البناء والتشييد من ٩.٤٪ إلى ١.٤٪ خلال الفترة نفسها. وأوضحت الدراسة أن الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطات السورية خلال التسعينات من القرن الماضي قد ساهمت في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية في سورية، ودفعت عجلة الاقتصاد للدوران من جديد، إلا أن ثمن ذلك كان باهظاً لجهة انتعاش الأسواق السوداء، وتفشي ظاهرة الفساد، وتتابع الدراسة إن التركة التي ورثها العهد الجديد بعد عام ٢٠٠٠ كانت ثقيلة جداً على الصعيد الاقتصادي وأصبح من المستحيل استمرار النهج الاقتصادي السابق، لذلك وجدت السلطة السورية نفسها –حسب الدراسة- محكومة بتبني نهج اقتصادي جديد، ومن العوامل التي ساعدت على التخلي عن النهج القديم وتبني النهج الإصلاحي المنفتح على السوق أن الكثيرين من موظفي الجهاز البيروقراطي الاقتصادي والإداري قد حققوا تراكمات رأسمالية خاصة عبر آليات النهب والرشوة ولهم مصلحة في إدارة استثمارها وفق آليات السوق والقوانين الاقتصادية المعروفة، وبالتالي لم تعد مصلحتهم مقتصرة على تنمية القطاع العام الذي شكل لسنوات كثيرة مصدر ثروتهم بل والقطاع الخاص الذي هو شريك فاعل فيه بأشكال مختلفة. ●●

اعتراف بتدهور معيشة الناس

كشفت نشرة الأرقام القياسية لأسعار التجزئة حسب المحافظات السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء بدمشق مؤخراً وجود ارتفاعات شديدة بأسعار مواد الاستهلاك الأساسية، وحسب النشرة فقد ارتفعت أسعار اللحوم والأسماك والبيض بنسبة ٣٦٪، وارتفعت أسعار الخضراوات بنسبة ٣٨٪، والوقود والكهرباء والمياه بنسبة ٢٢٪ في عام ٢٠٠٥ عما كانت عليه عام ٢٠٠٠، كما زادت أسعار النقل والمواصلات بنسبة ٢٨٪، والمعالجة بالأدوية بنسبة ٣٦٪، وكانت أعلى الارتفاعات تلك التي حققها قطاعا التعليم والثقافة إذ زادت أسعاره بنسبة ٦٥٪ تلاهما مباشرة أسعار الإيجارات التي زادت بنسبة ٦٢٪، خلال الفترة السابقة نفسها، وأوضحت النشرة بالأرقام أن الأسواق السورية لم تشهد أي انخفاض في الأسعار لأي نوع من السلع الاستهلاكية الأساسية خلال عام ٢٠٠٥، بل تدرج ارتفاع الأسعار من ٦٪ لبعض السلع وصولاً إلى ٦٥٪ لبعضها الآخر.

ويرى اقتصاديون أن استمرار ارتفاع الأسعار بهذا الشكل ودون وجود ضوابط اقتصادية له سيسبب نوعاً من التدهور الاجتماعي والمعيشي لأكثر من ثلث الشعب السوري الموجود سلفاً تحت خط الفقر حسب الإحصائيات الرسمية، بل ويضيف إليهم المزيد من الفقراء وخاصة في ظل ارتفاع الأسعار الأخير الذي شهده مطلع عام ٢٠٠٦ إثر أزمة سعر صرف الدولار، وإثر زيادة أسعار الأسمنت والبنزين بشكل رسمي، ويلقي أولئك الاقتصاديون باللوم على السياسيات الاقتصادية الحكومية، ويحملونها مسؤولية ذلك الارتفاع لعدم قدرتها على السيطرة على المنافذ الأساسية للمتحكمين بالأسعار من تجار ومضاربين، ولعدم وجود برامج للتخفيف من وطأة هذه الارتفاعات، الأمر الذي يفاقم من الأزمة الاجتماعية في الاقتصاد السوري مستقبلاً. ●●

نقابات دمشق تنهي عقد مؤتمراتها

معاناة العمال في ازدياد مستمر.. فإلى متى؟

❖ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تتوجه لمراعاة مصالح أصحاب العمل والمستثمرين.

❖ هل يجوز الاكتفاء بالمعالجة من خلال طرح شركات القطاع العام ومؤسساته للاستثمار دون أي جهد إصلاحي حقيقي؟

❖ الإجراءات التي تتخذها الحكومة غايتها تطفيش العمال وخلق كل الظروف لتحقيق ذلك.

❖ إعطاء المرأة العاملة التعويض العائلي عن زوجها حق يجب أن تحصل عليه.

❖ أصحاب النظام العالمي الجديد يفهمون بأن أقرب طريق للقضاء على أمننا الوطني هو القضاء على القطاع العام.

❖ المطلوب من أجل استمرار الصمود في سورية وخاصة في هذه الظروف أن نسعى لإنقاذ قطاع الدولة والشعب من العابثين به.

❖ القطاع العام هو مال الدولة والشعب ومن يملك المال يملك السياسة.

أنهى اتحاد عمال دمشق في ٣/٩/ ٢٠٠٦ مؤتمره بحضور رئيس الاتحاد العام وبعض أعضاء مجلس الشعب ومعاون وزير الصناعة وأعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد عمال دمشق، وكما هي العادة في كل المؤتمرات النقابية السابقة طرحت مداخلات النقابيين مجموعة كبيرة من التساؤلات من خلال سردهم لأوضاع العمال ومطالبهم المتكررة والمنقولة من عام إلى عام دون أن يتحقق الجزء الكبير والمهم منها، وقد تطرقت المداخلات إلى مايتخوف منه النقابيون فيما يتعلق بمستقبل العمال الذين يمثلونهم من جراء إجراءات الحكومة وإصرارها على ماتقوم به، رغم المخاطر التي سيتعرض لها الاقتصاد الوطني والوطن بشكل عام خصوصاً كقضية الاستثمار لشركات القطاع العام، حيث أكدوا أن طرح الشركات العامة للاستثمار، ستضعف إمكان الصمود في وجه الضغوط الخارجية، وستكون خدمة كبيرة للقوى الداخلية التي تسعى وتساهم في تجريد سورية من أهم أسلحة صمودها، وقدرتها على المقاومة، وقدرتها على تحسين الأوضاع المعيشية والأجرية للفقراء من أبناء شعبنا وخاصة الطبقة العاملة السورية.

لقد أوضحت المداخلات حجم الهجوم الكبير على مكتسبات الطبقة العاملة وحقوقها تحت شعارات التطوير والتحديث ولكن بالاتجاه الآخر، اتجاه أنصار اقتصاد السوق الذي لا يريد أن يجرد الطبقة العاملة من حقوقها وحسب، بل يريد تجريد الوطن من مقومات صموده.

وبالمقابل كان هناك إصرار من الذين ردوا على المداخلات بتثبيت موقفهم المؤيد لبرنامج الحكومة ووضع البيض كله في سلتها، دون اتخاذ موقف مما يجري من أجل تحسين وضع الطبقة العاملة في ميزان القوى المختل لصالح برنامج قوى السوق، ليس هذا وحسب بل حاول الذين ردوا على المداخلات أن يوصلوا رداً نهائياً للكوادر النقابية رغم تأكيدهم على الشفافية والديمقراطية، إن هذا هو موقفنا: موقف الداعم للحكومة ولكل إجراءاتها!! وإن تلك الإجراءات هي لمصلحة الطبقة العاملة ومصلحة قطاع الدولة، ومن لايستطيع العمل بهذا الإطار عليه أن يرحل ويترك العمل النقابي.

مطالب عمالية قديمة

افتتح جدول أعمال المؤتمر المقرر سابقاً **رئيس اتحاد عمال دمشق جمال القادري** بكلمة قال فيها: يقف مؤتمرنا اليوم أمام هذه القضايا: (تعطيل لجنة الحوافز العليا، الوجبة الغذائية، تقليص بعض الاعتمادات، الطبابة والألبسة، العرض الطبي الدوري، الصحة والسلامة المهنية، تسريح العمال المؤقتين، تفاقم المشاكل العمالية في الشركات العامة الإنشائية).

إن المطالب العمالية العامة والخاصة والأوضاع الاقتصادية والإدارية العامة والخاصة، علينا أن نناقشها بمنتهى المسؤولية والموضوعية لتحقيق فهم مشترك ورؤى مشتركة بعيدة المدى، إذ لاتكفي عملية الوقوف عند هذه المطالب لوحدها دون ربطها بشكل عملي وموضوعي وفهمها في إطار المتغيرات والتحولات المتمثلة في انتهاج أسلوب اقتصاد السوق الاجتماعي كونه يشكل تجربة جديدة للاقتصاد الوطني ومصاعب التحكم باقتصاد السوق في ظل تحرير الأسعار والتجارتين الداخلية والخارجية دون دور فاعل ومؤثر للدولة بمختلف هياكلها ومؤسساتها).

وتابع رئيس اتحاد عمال دمشق حديثه: (لعل من الظواهر التي سنواجهها أكثر من غيرها هي مرحلة التحول والانتقال والتي يتوجب علينا كمنظمة نقابية استمرار المطالبة والتأكيد على البعد الاجتماعي).

وفي النهاية طرح متسائلاً: هل يجوز الاكتفاء بالمعالجة من خلال طرح شركات القطاع العام ومؤسساته للاستثمار دون أي جهد إصلاحي حقيقي؟ ويحق لنا أن نتساءل ألا يعني ذلك استسهالاً للحلول، وألا يعني ذلك البدء من آخر الطب في المعالجة؟ وبوضوح أكثر ألا يعني ذلك خصخصة اجتهدنا في تلطيف اسمها؟!

إنني أتساءل أمامكم أيها الرفاق عن الأساس القانوني لطرح شركات القطاع العام ومؤسساته الرابحة والخاسرة منها على السواء للاستثمار دون أن تبذل جهود حقيقية لإصلاحها ودون تفهم الظروف التي أوصلتها إلى ما هي عليه؟

وتابع قائلاً: لقد بدأت التشريعات الجديدة تأخذ القاعدة الفقهية (العقد شريعة المتعاقدين) وهي من صلب آليات اقتصاد السوق التي تستبعد دوراً مطلوباً للدولة في حماية شرائح المجتمع الأضعف اقتصادياً.

ومن هنا يجب أن نعلم أننا سنواجه وضعاً عمالياً جديداً في القطاع الخاص، يجب أن نهيئ أنفسنا لاحتمالاته المتعددة مصممين على العمل في صفوفه حماية لعماله وتفعيلاً لدورنا النقابي في كافة القطاعات.

- **النقابي أكرم سلامة** عضو نقابة عمال العتالة قدم مداخلته شارحاً ظروف عمال العتالة المهنية والأجرية حيث قال:

(منذ صدور قرار اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم ٣٦ تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ والذي سمح بموجبه استمرار عمليات العتالة عن طريق المتعهدين و سماسرة هذه المهنة بدلاً من الاعتماد على نقابتنا، وضع عمالنا تحت رحمة قانون العرض والطلب أي خصخصة ظهور العتالين).

وتابع حديثه: (إن سماسرة هذه المهنة قد كسروا الأسعار وبنسبة تزيد عن ٨٠٪ ألا يثير هذا الرقم تساؤلات لا حصر لها).

وتساءل النقابي أكرم سلامة قائلاً: (لماذا عدم حصولنا على نسبة الزيادات والتي يحصل عليها القطاع العام علماً بأن أغلبنا يعمل ضمن القطاع العام ومنذ أكثر من عشرين عاماً؟).

عمال القطاع الخاص

بعد ذلك توالت مداخلات النقابيين حيث تحدث النقابي **جمال المؤذن** رئيس نقابة عمال السياحة باسم عمال القطاع الخاص عاكساً أوضاع العمال في هذا القطاع، والمخاطر المحيطة بهم من جراء سلوك أرباب العمال ومساندة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لهم في تجريد العمال قانونياً من إمكان حمايتهم، وضمان حقوقهم من خلال محاولات الترويج، والسعي لتثبيت صيغة العقد شريعة المتعاقدين وإلغاء المرسوم ٤٩ المتعلق بقضايا تسريح العمال، فجاءت المداخلة احتجاجاً على هذا السلوك، ومحاولة الدفع باتجاه تطور العلاقة مع عمال القطاع الخاص باعتبارهم جزءاً أساسياً وهاماً من الطبقة العاملة السورية حيث قال: (لا علاقات عمل منظمة واضحة لغالبية العمال في هذا القطاع، ولاكفالة من الدولة، ولايتم الحفاظ على حقوقهم أو مكتسباتهم، ولامنظومة صحية محددة ترعى هذا القطاع ولاعقود عمل واضحة وموثقة ولاضمانات ثابتة في المرض والشيخوخة، والوفاة والصحة والسلامة المهنية، ويتعرض العاملون للعسف والتسريح من العمل، فنرى في هذا القطاع الاستقالات المسبقة من العمل وبراءات الذمة التي يلزم العاملون بتوقيعها قبل بداية أي عمل، وعقود العمل في هذا القطاع أقل مايقال فيها بأنها عقود إذلال).

وأضاف أيضاً: (نقول إن كل هذه المعاناة التي ذكرناها تتم بوجود قوانين ومراسيم ترعى العمل والعمال بدءاً من قانون العمل رقم ٩١ وانتهاء بالمرسوم التشريعي رقم ٤٩ للعام ١٩٦٢ وتعديلاته الخاصة بالتسريح، فكيف بالله عليكم إذا ألغي القانون واستبدل بقانون أقل مايقال فيه أنه قانون لأصحاب العمل، وإلغاء المرسوم ٤٩ نهائياً فهنا الكارثة والجريمة).

أما مايخص الموقف من وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل قال النقابي جمال المؤذن: (نرى اختلافاً في توجه هذه الوزارة حيث بدأت تتوجه لمراعاة مصالح أصحاب العمل والمستثمرين، ونرى أن الوزارة المناط بها حماية العمل وحقوق العمال تتنادى يومياً بأخذ مصالح أصحاب العمال بعين الاعتبار والاهتمام ولاسيما لجهة عقود العمل والعلاقات العمالية التعاقدية تحت شعار عبارة العقد شريعة المتعاقدين).

الأجور = الأحلام

أما رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب **مروان مسالخي** فقد أشار إلى معاناة عمال البناء والأساليب المتبعة معهم من أجل تطفيشهم أو تسريحهم حيث قال: (إن الإجراءات المتخذة يستشف منها دعم كل الجهود لتطفيش العمال وخلق كل الظروف لتحقيق هذه الغاية، فحقوق العاملين خضعت للسياسة المالية على طريقة طالما لاتوجد أموال في الشركات لا توجد حقوق، فأصبح الهم الوحيد لهؤلاء العمال استلام رواتبهم وأجورهم التي هي متأخرة ثلاثة أشهر في الشركة العامة للبناء، وقد زاد في الطين بلة زيادة ساعات العمل نصف ساعة يومياً على ساعات الدوام الرسمي لأمثال هذه الشركة، وبمزاج إداري، فانتصر هذا المزاج على أحكام القانون.

وختم النقابي مداخلته بالقول: (من أجل ضمان استقرار العمال وإزاحة الخوف عنهم من خطر التسريح التعسفي المسلط عليهم من بعض الإدارات هناك ضرورة بالسعي لإصدار قانون جديد لتنشيط العمال المؤقتين الذين لم يشملهم القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠١ .

المرأة العاملة.. آلام مضاعفة

لجنة المرأة العاملة ألقت مداخلتها النقابية **نضال كردي**، حيث قالت:

(من الملاحظ بأن نسبة مساهمة المرأة في الحياة والمجتمع ليست كما يجب والارتفاع الكمي في عدد النساء في مجال التعليم لم يواكبه تغيير مناسب يزيد من مساهمتها في العمل الاجتماعي وفي مراكز صنع القرار).

وقد لخصت النقابية أبرز مطالب لجنة المرأة العاملة وفق المادة ٤٥ من الدستور ومن أهم القضايا:

١. حق الأم منح الجنسية لأطفالها.

٢. تعديل المادة ١٢٢ من قانون التأمينات الاجتماعية بحيث تؤكد هذه المادة حق العاملة في توريث معاشها التقاعدي لورثتها الشرعيين وفق الأنظمة.

٣. إعطاء راتب تعويض بطالة للمرأة لحمايتها من الأمراض الاجتماعية.

٤. احتساب التعويض العائلي للأولاد على أساس اعتبار التوأم ولادة واحدة.

٥. الحق في إعطاء المرأة العاملة التعويض العائلي عن زوجها.

٦. التوسع في إقامة دور الحضانة ورياض الأطفال.

٧. دعم الأندية الصيفية والتوسع والعناية بأدب الأطفال واستثمار المسارح العمالية في تفعيل الثقافة العمالية.

لكي تصمد البلاد

فيصل العلي رئيس نقابة عمال الأسمنت قال في مداخلته: إن أصحاب النظام العالمي الجديد يفهمون بأن اقرب طريق للقضاء على أمننا الوطني هو القضاء على القطاع العام، ونحن نفهم بأن قطاع دولة قوياً متطوراً وخالياً من أمراضه هو أفضل ضمانة للحفاظ على أمننا الوطني.

وأضاف أيضاً: المطلوب من أجل استمرار هذا الصمود في سورية وخاصة في هذه الظروف أن نسعى لإنقاذ قطاع الدولة والشعب من العابثين فيه للوصول إلى إنهائه، فالقطاع العام هو مال الدولة والشعب ومن يملك المال يملك السياسة.

وأشار مستكملاً مداخلته حول اعتراضه على قضية طرح شركة الاسمنت للاستثمار (إذا كان لابد من الاستثمار، ولاحول ولاقوة فإننا نرغب ونرجو من الاتحاد العام لنقابات العمال، واتحاد عمال دمشق، لتوفر السيولة لديهم، بأن يتقدموا بعرض للاستثمار كباقي المستثمرين).

العجز المطلق

رئيس نقابة عمال المواد الكيميائية وانطلاقاً من تجربة إحدى شركات هذا القطاع في الانتقال من الخسارة إلى الربح عند توفر الإدارة الناجحة والمتعاونة مع التنظيم النقابي (شركة سار)، يرى إمكانية إصلاح القطاع العام وتطويره، وإن هذا ليس رغبة بل حاجة سياسية وطنية اجتماعية واقتصادية حيث قال: (هل هناك مجال أكبر من القطاع العام لتدخل الدولة، ولكننا نأسف فهم التطوير والتحديث والإصلاح أن يؤدي لمحاولات التخلص من هذا القطاع دون أن نحمل أنفسنا عبء التفكير بإعادة تأهيله، وكأننا وصلنا مرحلة العجز المطلق عن ذلك، فرأينا من أسهل الحلول طرحه للاستثمار، هذه الكلمة البراقة البعيدة عن معناها بالنسبة

نقابات دمشق تنهي عقد مؤتمراتها

على الحكومة أن تتوقف عن بيع مصادر قوّتها

❖ الاقتراحات والبرامج التي يقدمها الفريق الاقتصادي في الحكومة هي في جوهرها ومضمونها لاتعكس مصالح الشعب والمصالح الوطنية، بل مصالح البرجوازية الجديدة

❖ الحكومة طرحت شركات القطاع العام للاستثمار.. فهل ستطرح العمال للاستثمار أيضاً؟!

للقطاع العام لأن أغلب شركاتنا مستثمرة، يجب تسمية الأشياء بمسمياتها بدلاً من استثمار بيع تأجير ـ تشارك، لأنه لم يصدر عن الدولة المالكة لهذا القطاع أي أسس أو ضوابط للاستثمار، وترك المجال ليعمل كل على هواه.

وأضاف: لقد طرحت الشركات المتوقفة وأعدت دفتر الشروط اللازمة ولم يتقدم أحد، فحتى لانخسر هذا المصطلح جرى التفكير بالتخلي عن الشركات الرابحة وبعد تأهيلها أيضاً، فهل يعقل أن نطرح الأسمنت للاستثمار والبلد في حالة نهوض عمراني قل نظيره وهو قطاع رابح وموادٍ متوفرة)؟.

وقال أخيراً: هل يعقل أن نرهن عمالنا ومواطنينا ونضعهم تحت رحمة المستثمر الذي لايهمه إلا الربح؟ أما بإمكان الحكومة إيجاد صيغ قانونية عملية وموضوعية للقطاع العام وإعطائها ميزات الاستثمار المزعوم وبرعايتها والمحاسبة على النتائج، لماذا نريد دائماً إحباط القطاع العام بمقارنة ظالمة مع القطاع الخاص الذي كان قلمه أخضر وأقلام القطاع العام لاتكتب؟

سياسة العبث

النقابي **منير العلي** من نقابة الصناعات الخفيفة استهجن مايسمعه ويقرؤه من تصريحات حكومية تؤكد الحفاظ على القطاع العام والعمل على إصلاحه، ومايراه على أرض الواقع من طرح الشركات للاستثمار أو التأجير فضرب مثلاً على ذلك ماقامت به وزارة الصناعة لمساعدة الشركات بتجاوز صعوباتها، حيث كان الطريق الأقصر طرح شركة الدباغة للاستثمار ولكن لم يتقدم أي مستثمر. وقال أيضاً: (أعادوا التفكير وطرحوا الشركات الرابحة للاستثمار عله يأتي أحد، فاصطدمت فكرتهم بوجود عمالة كبيرة في هذه الشركات، فارتأوا الحل أيضاً باتباع أسلوبين الأول عام وهو قانون التقاعد المبكر الذي يفرغ القطاع العام من العمالة الزائدة ولكن بجوائز ترضية، أما الأسلوب الثاني سريع الحل وهو ما أقرته وزارة الصناعة بقرارها رقم ١٦١ تاريخ ١٨/١/ ٢٠٠٦ القاضي بأن تكون هذه الشركات والمعامل المطروحة للاستثمار لقمة سائغة للمستثمر كي يسهل هضم أي شركة).

ويتساءل منير العلي: لماذا هذا العبث بالزمن والتفكير في طريقة إصلاح القطاع العام؟ لماذا لايأخذون الطريق القصير ويقولون لنا ارحلوا أيها العمال سوف نعمل مانريد فنرتاح.

وتابع تساؤله: هل يعقل أن نترك الشركات الخاسرة ولسنوات عديدة وبإدارة واحدة ومستمرة دون أن يعالج مصيرها وأسباب خسارتها؟

النقابي **عبدالله عساف** من نقابة عمال الصحة قال: إن الاعتماد على جماهير الشعب وتلبية حاجاته المعاشية والالتفات أكثر إلى مصالح هذه الجماهير من أجل تعزيز هذا الصمود هو الحلقة الأساسية.

وأضاف: إن الإجراءات الاقتصادية والاقتراحات والبرامج التي يقدمها الفريق الاقتصادي في الحكومة هي في جوهرها ومضمونها لاتعكس مصالح الشعب والمصالح الوطنية، بل مصالح البرجوازية الجديدة عضوياً مع الاحتكارات العالمية والتي تريد انتهاك البلاد اقتصادياً من أجل إنهائها سياسياً.

وطالب النقابي عبد الله عساف بضرورة الحفاظ على مكان العمل وموقع العمل حيث قال: نطالب بحق الإضراب المهني والمطلبي.

نحو مزيد من البطالة

رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية **أيمن الكشك** تساءل في مداخلته: ماذا سنعمل بالمزيد من عمال شركات القطاع العام الخاسرة القادمة؟ حتى أننا من الممكن أن نعتبر كافة شركات القطاع العام خاسرة، لماذا لأنها غير قادرة على المنافسة أو هي لم تهيأ لهذا العمل.

وأضاف: إن التخلص من الشركات والعمال لايعني تحقيق الإصلاح أو تهيئة المناخات للاندماج.. ثم إننا نطرح الشركات للاستثمار، فهل نطرح عمالنا للاستثمار أيضاً، دون أن نجد فرصة عمل لهم في الاقتصاد الجديد المنافس والقوي؟!

رأس المال الفاسد

وليد المصري: نقابة عمال السكك الحديدية:

نحن نعتز بالوحدة الوطنية والتي نحن جزء هام منها كحركة نقابية. وتابع قوله: إن هناك بعض الأصوات تقول إن دور الحركة النقابية يقتصر على حل مشكلة عامل قد تأخر وآخر قد سرح أو آخر قد مرض أو لم يحصل على وصفة طبية، إن هذه الأصوات لاتعرف دور الحركة المطلوب، نحن لنا دور كامل ومتكامل في مجمل العملية الاقتصادية والذي يقول غير ذلك نقول له اقرأ قانون التنظيم النقابي.

وأضاف: إن رئيس الوزراء قال سيعيد النظر بسياسة تحرير الأسعار إذا سببت ضرراً للمواطنين ولكن في اليوم الثاني ارتفعت أسعار البنزين والأسمنت.

وتابع النقابي وليد المصري: إن القرار الاقتصادي غير الصحيح وغير السليم يعتبر فساداً وليس ذلك العامل الذي يأخذ خمسة وعشرين ليرة.

وتساءل لماذا أسعار الصرف قد ارتفعت وعادت إلى وضعها السابق وأسعار المواد الضرورية ارتفعت ٥٠٪ ولم تعد إلى سعرها القديم، ونحن ننادي باقتصاد السوق الاجتماعي، أين تدخل الدولة في حركة الأسواق؟

وذكر بما نشرته جريدة الثورة يوم ١٨ شباط ٢٠٠٦ بعنوان الفساد مر من هنا، إن رجال أعمال كباراً واقعون في مستنقع الفساد حيث أن ١٦٠ تاجراً كبيراً منهم من أدخل إلى البلاد شاشات كمبيوتر وهي في الحقيقة تلفزيونات، ومنهم من أدخل سيارات وبداخلها مخدرات، وتابع يقول: هل هذا هو القطاع الخاص الذي يريد أن يحل محل القطاع العام، هكذا قطاع خاص لن نسمح له أن يحل محل القطاع العام. نحن مع القطاع الخاص الوطني، وليس الرأسمال القائم على الاحتكار والغش.

وتابع حديثه ودفاعه عن القطاع العام حيث قال: لاأريد أن أقول كما قال الرفيق جمال في المجلس العام، إن الذي سيمس القطاع العام سوف نقطع يده. . . نحن سنقول سوف نقطع أيدينا في الدفاع عن القطاع العام. . .

لماذا؟

مع انتهاء مداخلات النقابيين، ألقى **شعبان عزوز** رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال كلمة مطولة جاءت بمعظمها مخالفة لإيقاع ومزاج النقابيين والمؤتمرين بشكل عام، وأثارت الكثير من التساؤلات.. والعديد من إشارات الاستفهام..

بهاء الدين حسن عضو مجلس الشعب وعضو غرفة التجارة وربما الصناعة أيضاً، كان حاضراً مؤتمر اتحاد عمال دمشق، وألقى كلمة وضح من خلالها موقفه وموقف (إخوانه) الصناعيين والتجار من صيغة العقد شريعة المتعاقدين حيث قدم مقارنة بين المرسوم الذي صدر حول العقارات والذي نص على أن العقد شريعة المتعاقدين حيث ساهم هذا بطرح ٥٠٠ ألف شقة في سورية للاستثمار، فماذا يمنع من إقرار صيغة بمجال العمال يكون فيها العقد شريعة المتعاقدين؟!!، وقال: كان عندنا في سورية ٥٠٠ ألف شقة مغلقة وأصحابها لايؤجرونها وعندما صدر قانون العقد شريعة المتعاقدين عرضت للاستثمار والتأجير، (لاحظوا المقارنة) وكذلك اليوم صدور قانون بالنسبة للمعامل والمصانع شيء مهم أنه العقد شريعة المتعاقدين وماذا يمنع أن نتفق على عقد يكون منسق وجيد للعامل قبل صاحب العمل؟!!

وهنا تدخل رئيس اتحاد عمال دمشق مقاطعاً مع أصوات عالية محتجة من داخل المؤتمر حيث قال جمال القادري: العامل بشر وليس بيوت وعقارات، ولايمكن أن مقارنة البيوت بالعمال، بالنسبة للعمال نحن لانريده، نريد قانوناً يراعي مصالح العمال ومصالحكم بشكل متوازن.

وتابع بهاء الدين حسن قائلا: أنت تعرف والأستاذ شعبان يعرف أن كل مداخلاتي إلى جانب العامل وبصف القطاع العام أكثر من أن أكون إلى جانب القطاع الخاص في غرفة التجارة. الله وكيلكم نحن لم نتصدّ لزيادة عمال القطاع الخاص لكن هناك بعض الأمور قد تحجم رب العمل، أن يزيد بهذه السرعة كما يتصرف القطاع العام لأنه سيضطر إلى رفع الأسعار من أجل أن يغطي الزيادة.

بين.. بين!

د. محمد سماق معاون وزير الصناعة ركز في معرض رده على مداخلات النقابيين على عدة قضايا كما قال:

١. اقتصاد السوق الاجتماعي حيث قال: إن اقتصاد السوق الاجتماعي ليس اختراعاً سورياً، بل اقتصاد بدء العمل به في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو حالياً الاقتصاد المنصوص عليه في دستور الاتحاد الأوروبي الذي جرى الاستفتاء عليه في بعض الدول مؤخراً. هذا الاقتصاد نقصد به ببساطة من السوق قدر الممكن، ومن الدولة قدر الضرورة.

اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصاد سوق عرض وطلب في أوسع مجالاته ولكن تتدخل الدولة لتأمين عدالة التوزيع في الثروة الاجتماعية.

٢. حول طبيعة العمل، الوزارة تطبق ماتقره رئاسة الوزراء.

٣. موضوع العطلة الأسبوعية قد صدر تعميم حولها، حيث ترك حرية الاختيار لمجالس الإدارات واللجان الإدارية.

فيما يتعلق بإصلاح القطاع العام أشار إلى قرار القيادة القطرية رقم ٩٢ لعام ٢٠٠٠ الذي بني على أساسه عملية الإصلاح وفي أحد بنود هذا القرار يقول القطاع العام معني بالأخذ بآليات السوق فيما يتعلق بالربح والجودة والمنافسة، وهذا قرار القيادة والحكومة معنية ونحن جزء من الحكومة في تطبيق هذا القرار.

وأضاف عندما نتحدث عن اقتصاد السوق التعددية الاقتصادية وتحرير التجارة هذا يعني لايوجد منع ولاحماية وتكون الحماية بشكل آخر وهي تحسين القدرة على المنافسة أما حماية إدارية غير ممكنة، ونحن جربنا الحماية منذ عام ١٩٦٣ كانت النتائج هذه المشاكل.

وأكد الدكتور سماق في رده على أهمية القطاع العام إذ أنه ضمانة وحماية، وأضاف أني سأحصر حديثي فقط على القطاع العام الصناعي بألم وأسف أقول لكم إن قطاعنا العام مريض هذه حقيقة وكل ماتفضلتم به ماهي إلا مؤشرات لهذا المرض وقال أيضاً: نحن استثمرنا في القطاع العام الصناعي في عام ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٣ استثمرنا ٥٢ مليار و٩٠٠ مليون إضافة لما هو موجود كانت الخسائر ١١ مليار.

وأخيراً قال: جزء مما نعتقد نحن كوزارة بأنه يمكن أن نعمل على تحسين القطاع العام ولو ضحينا بجزء منه، نحن بحاجة إلى إعادة تأهيل، وطرحنا جزءاً من هذه الشركات على الاستثمار، الأمر مازال قيد الدراسة ولم يحسم بعد.

■ **قاسيون**

بصراحة

يا خسارة.. يا بلد!

كعادته صديقي العزيز أبو يسار متابع لأخبار الحركة النقابية ومؤتمراتها فهو يحافظ على حضور كل المؤتمرات على الرغم من أنه تقاعد عن العمل منذ سنوات. . . .

مازال ينفخ سيكارته كعادته ويعلق والله ماتغير شي «دق المي وهي مي».

وقبل ثلاثين سنة حضر المرحوم الزعبي المؤتمرات النقابية ومعه الوزراء وكان قانون الاستثمار قد صدر، للذمة أنتو الشيوعيين سميتوه قانون الاستعمار، جلس خلف المنبر، تحدث عنه وعن التطورات على الصعيد الاقتصادي وكيف سيحدث هذا القانون نقلة على صعيد اقتصادنا الوطني «البطالة ستحل، الفقر سيقضى عليه . ستغدو سورية هونغ كونغ العرب»

بعد عشرين عاماً خسرت سورية وربح الزعبي ووزراءه من خلال نهبهم لاقتصادنا الوطني، زادت أموالهم وشركاتهم وخسرت سورية وزادت البطالة وارتفعت الأمية وزاد الفقر الاجتماعي.

وبعد ذلك تتذكر إحت حكومة الدكتور ميرو وطرح آنذاك تعديلاً لقانون الاستثمار.

حضر المؤتمرات النقابية وبنفس النبرة تحدث عن أهمية تعديل قانون الاستثمار وماذا سيقدم للبلاد والعباد طفرة اقتصادية (ضيعنا الوقت، علينا أن نعيد النظر بمشاريعنا الاقتصادية، الاستثمار هو الحل وعلينا أن نقدم التنازلات للمستثمرين ولو على حساب عمالنا، فالعمالة لدينا رخيصة كذلك وعد بتحويل سورية إلى مركز اقتصادي رفيع على مستوى الوطن العربي).

والنتيجة شو، خسرت سورية وربح الدكتور ميرو ووزراءه كذلك من نهبهم لاقتصادنا الوطني، ارتفعت معدلات البطالة، ارتفع معدل الأمية، ارتفعت معدلات الفقر الاجتماعي.

واليوم سماع والله العظيم نفس المنظر ونفس الكلام ونفس التعابير، المشكلة نحنا العمال قبلنا بالتغيير في سورية نحو الأفضل ولم نقبل بتغيير سورية نحو الأسوأ والله لم يعد مسموح أن يربح رئيس مجلس الوزراء ووزراءه في هذه المرحلة لأن سورية لم تعد تتحمل الخسارة، الخسارة تعني خسارة سورية بالأكمل وخاصة أن المؤامرات التي تحاك علينا كبيرة تحتاج إلى اقتصاد قوي يستطيع أن يصمد لا اقتصاد مرهون، وألأنكى من هيك أن بعض القيادات النقابية بتسوق حسب السوق ولن كان مسواقها على حساب البلاد والعباد ولكن مصالحها بتحلل عليها أن تتحول لمفتي عند أصحاب الجلالة أولي الأمر ولو كانوا تجار بتاجروا بمصالحنا، والله العظيم والعظيم المعظم إنو اليوم المساومة على مصالحنا الاقتصادية والاجتماعية خيانة وطنية من الدرجة الأولى.

معليش خلي القيادة النقابية تحكم ضميرها وتستفيد من الماضي وتلتف حول مطالب عمالها وإلا يا خسارة نحن العمال حملنا الراية لناس ما بهمون غير مصالحهم ولو على حساب لقمة أولادنا بسيطة.

تركني أبو يسار والدمعة في عينه وهو يتمتم إن خليت بليت . . . إن خليت بليت . . مافي نقابي يقول كلمة حق بوجه قبيض إن خليت بليت . . . يا خسارة يا بلد . . . يا خسارة يا بلد . . .

آه كم أنت على حق يا صديقي أبو يسار اليوم الوطني مثلك يعتبرونه مجنوناً.. لقد ضاعوا ولن نتركهم يضيّعون البلد..!

■ **سهيل قوطرش**

رئيس اتحاد عمال طرطوس

نتمسك بالقطاع العام ونرفض بيعه أو تأجيره أو طرحه للاستثمار

مؤتمر اتحاد عمال طرطوس الأخير حفل بالعديد من المداخلات الهامة، لعل أبرزها المداخلة التي ألقاها رئيس الاتحاد والتي نقدم فيما يلي أبرز ما جاء فيها:

. . . أيها الرفاق النقابيون:

في مؤتمرنا نقدم أنفسنا ليس فقط لتنظيمنا النقابي وللطبقة العاملة ولا لمن نتعامل معهم بشكل مباشر، ولانستعرض نشاطنا أمامكم ونقبل المساءلة منكم فقط وإنما نفعل ذلك وبشعور عال بالمسؤولية أمام وتجاه كل أبناء المحافظة من عمال وغيرهم، إلى التعامل ومعالجة مسائل عامة تتجاوز حدودنا التنظيمية كمحاربة الفساد ذي الرائحة الكريهة التي أزكمت أنوف المواطنين والتمسك بالقطاع العام ومحاربة بيعه أو طرحه للاستثمار والتأجير في سبيل أن يؤدي دوره الوطني الاقتصادي الاجتماعي السياسي، وعملنا الدائم من أجل استمرار وتوسيع رقعة التنمية لمعالجة الأوضاع المعاشية للمواطنين ومحاربة الروتين والبيروقراطية ووضع الضمان الصحي موضع التنفيذ والمطالبة بمعالجة البطالة والتخفيف من آثارها باعتبارها أم الشرور والرذائل في المجتمع، والقائمة تطول ولاتنتهي.

فهل تلك المسائل والقضايا التي ننشط في معالجتها تخص الطبقة العاملة فقط؟! أم تشمل الغالبية العظمى من المواطنين ولها تأثير مباشر عليهم، ألا يفسر هذا قولنا أن الحركة النقابية تمارس دوراً وطنياً هاماً وتتحمل مسؤولياتها كاملة باعتبارها إحدى أهم مكونات النسيج الاجتماعي والسياسي في البلاد.

لقد أكد السيد الرئيس في توجيهه للحكومة الجديدة على قيام كل وزارة بعرض أهدافها المرحلية وبرنامج عملها ونحن ننتظر كيف ستترجم الحكومة مسألة النهوض بالأهداف المرحلية وبرامج العمل التي حددها السيد الرئيس لها، وإنهاء حالة الفساد التي قلنا عنها أكثر من مرة أنها استشرت في بعض المفاصل الحكومية؟ غير أننا مازلنا نتذكر جيداً أن المبررات التي تقدمت بها الحكومة السابقة لطرح الشركات العامة للاستثمار هو أنها لن ترصد مبالغ كبيرة لتطويرها من دون أن ننسى اختبائها خلف هدف التطوير العمودي للقطاع العام وإعادة التأهيل وخاصة القطاع الصناعي لرفض التوسع الأفقي للقطاع العام وإقامة مشاريع جديدة وتأمين فرص عمل جديدة، فماذا كانت النتيجة؟ ببساطة ومرارة شديدة نقول أن النتيجة فشل كبير وخيبة أمل أكبر عندما وصل بها الأمر إلى طرح الشركات المنتجة والرابحة للاستثمار كما هي الحال في مرفأ طرطوس ومعمل الأسمنت.

إننا في هذا المؤتمر لانطلب المستحيل، لانريد حلولاً تضر بالوطن، ولكن لدينا تساؤلات مشروعة: هل هناك من ضرر للوطن ومصالحه في تطبيق الأنظمة والقوانين؟ أليس القانون الأساسي لعام ١٩٨٥ والقانون ٥٠ لعام ٢٠٠٤ نصّا على أحقية العمال بالوجبة الغذائية والطبابة وطبيعة العمل واللباس وصرف كامل العمل الإضافي المكلف به العامل؟ أليس من حق العمال الذين يعملون في مكان واحد أن يتماثلوا بالمزايا طالما يتساوون بالواجبات؟ أليس من المعيب أن نستمر بدفع الأتاوات للصندوق المشترك؟

لقد استمر تجاهل هذه الحقوق عشرات السنين، فهل هي بحاجة إلى نضال آخر يستمر لعشرات أخرى من السنين؟ أنا أقول أنه لايوجد نية ولاإرادة لإعطاء هذه الحقوق من قبل القائمين على تنفيذ واحترام القانون، وإلا لكان الأمر انتهى منذ بداية تطبيق القانون رقم ١ لعام ١٩٨٥ الضامن لهذه الحقوق.

أيتها الأخوات أيها الإخوة:

أنا لاأقول إننا حققنا إنجازاً بدفع رواتب عمال الشركات الإنشائية وعمال الكرنك وبعودة عاملات السجاد حلت مشكلة عمال الأسمنت والمصارف الذين يعملون على الفاتورة، وأيضاً مشكلة فوائد القروض المترتبة لصالح مصرف التسليف الشعبي، وإنما أقول مازال هناك اعتداء على حقوق هؤلاء العمال وهو مستمر والقضية مازالت تطرح نفسها بقوة وهي بحاجة لمعالجة جذرية ولا تحتاج لحلول قاصرة وآنية، وأنا عندما أتحدث أمام هذا المؤتمر أعلم جيداً أن حديثي وماأطرحه لا يأتي في مقدمة مايطرحه الإخوة النقابيون، وإنما يأتي خلف مايطرحونه، أما فيما يتعلق بقضايا الشركات الإنشائية فلدى بعضها اليوم الرغبة الجدية للعمل وهي مستعدة وحاضرة لتحسين عملها وسمعتها وهي ساعية إلى ذلك بقوة وتطلب فرصة لإثبات ذلك، وهنا أتوجه للسيد المحافظ الذي نكن له كل المحبة والاحترام راجياً التعاطي بإيجابية مع ماهو قائم حالياً لدى هذه الشركات والمبادرة بوضعها أمام مسؤولياتها الوطنية وإجراء عقود بالتراضي ومحاسبتها بقسوة في حال الإخلال بالتزاماتها إنقاذاً لعمالنا.

أيها الرفاق النقابيون:

إن ماهو مطروح اليوم حول القطاع العام وماتسعى إليه الحكومة أو ماسعت إليه الحكومة السابقة كان موضع خلاف بيننا وبينها وأخذت برأيها غير عابئة بكل الآراء والاقتراحات التي قدمناها، قد يقول قائل إنه حتى هذا التاريخ لم تحدث خروقات كبيرة في هذا المجال، وهذا لايهدئ مخاوفنا لأنه على الأقل في محافظة طرطوس مثلاً صدر قرار إلغاء حصر التوكيلات الملاحية فماذا كانت النتيجة ومن كان وراء قرار الإلغاء؟ دعونا نجيب على هذا السؤال بالأرقام: ففي عام ٢٠٠٣ حققت التوكيلات دخلاً لخزينة الدولة أكثر من ٧٣٠ مليون ل.س قابل ذلك بضائع مصدرة ومستوردة أقل من ٦ ملايين طن، وفي العام ٢٠٠٥ الذي طبق فيه قرار الإلغاء حققت التوكيلات دخلاً قدره ٢٠٠ مليون ل.س يقابله أكثر من ١٢ مليون طن وأمام هذا الرقم ١٢ مليون طن يجب أن تكون قد حققت التوكيلات في حال وجود الحصر أكثر من مليار ونصف المليار ليرة سورية لخزينة الدولة. فمن ياترى الذي استفاد؟ هل الوطن أم صاحب قرار إلغاء الحصر، إن من يسعى لعرض الشركات الرابحة للتأجير والاستثمار يسعى إلى الهدف الذي وصل إليه صاحب قرار إلغاء حصر التوكيلات الملاحية والأدلة لدينا موجودة ومصدقة، ونحن نتوجه إلى من سعى بكل قوة إلى ذلك في مرفأ طرطوس ونسأله: مما كنا نعاني في العام ٢٠٠٥ بمرفأ طرطوس؟ هل من نقص البواخر وقلة العمل؟ أم من شدة الازدحام وكثرة العمل حيث وصل عدد البواخر المنتظرة إلى أكثر من خمسين باخرة واضطررنا إلى تشغيله على مدار الساعة وفتح الباب لتشغيل أكثر من ١٤٠٠ عامل عرضي، وبالكاد أصبح المرفأ يتسع للبضائع، فأي مصلحة للوطن بطرح بعض مساحاته وأرصفته للاستثمار أو التأجير، ألم يكن من البديهي أن نفكر بإنشاء مرفأ آخر خاص بالحاويات ولندع القطاع الخاص يأخذ دوره كاملاً ويثبت جدارته في هذا المجال، ويبقى الدخل للوطن عسى أن يكون هناك من دخل منه.

إن صاحب الاقتراح واحد للتوكيلات والمرفأ وكذلك المشكلة ذاتها في معمل الأسمنت المعروض للاستثمار فهل لأنه خاص أم لاتباعه بشركة التوكيلات. فمع بداية العام ٢٠٠٥ تم السماح للتجار باستيراد مادة الأسمنت حلاً للأزمة القائمة، فهل حُلت أم تفاقمت وازداد تهريب الأسمنت المصنع محلياً إلى السوق السوداء، فالمشكلة ليست في نقص مادة الأسمنت ولكنها عند السماسرة وحماتهم الذين تسببوا في هذا النقص وارتفاع الأسعار وعدم الجدية لإنهاء هذه الحالة من السلطات المعنية بقمع هذه الظاهرة التي تتفاقم يومياً.

أمر آخر تجدر الإشارة إليه، فقد كان مصرف التسليف الشعبي في طرطوس يعطي قروضاً شهرية بحدود ٧٥ مليون ل.س وفي العام ٢٠٠٦ خفضت حتى وصلت إلى ٥ مليون ل.س فأين الحكمة في ذلك.؟ ألا ترون أن من يفعل ذلك ويدفع بهذا الاتجاه يريد أن يظهر القطاع العام بأنه غير قادر على تلبية حاجات الناس ويعمل على تخريبه ويسيء إلى دوره الوطني الذي مكن بلادنا من الوقوف في وجه كل مخططات التآمر عليه؟ أليس القطاع العام هو الذي عزز قوة قرارنا السياسي والاقتصادي وجعل من سورية قوة قادرة فاعلة مؤثرة يحسب لها ألف حساب في أحلق الظروف وأشدها خطورة وتعقيداً.

نحن نقف باستغراب شديد عندما نرى تهافت البعض للهجوم على قطاعنا العام لتخريب البلد وإظهاره بمظهر الفاشل وغير القادر على تلبية حاجات الناس!! وعندما نحاور الآخرين يقولون: هذا قرار متخذ ولاجدوى من الحوار؟!

أيها الأخوة والأخوات:

إلى متى نغمض عيوننا؟ إلى متى نصم آذاننا هل نستسلم أمام هذا الواقع الذي يريد البعض فرضه ويؤدي إلى ضياع القطاع العام الذي نرى فيه مستقبل أبنائنا وفيه تحصين لقوة الوطن؟!

أمام هذا ألا يحق لنا أن نسأل وبجدية إلى أين تقود هذه الجهات بلادنا وأي مصير يريدونه لنا؟!

نحن اليوم بحاجة إلى وقفة ضمير، إلى وقفة مع الذات، وقفة وطنية صادقة ندعو فيها الحكومة الجديدة إلى تحمل مسؤولياتها كاملة في هذه الظروف الحرجة تجاه ماهو مطروح كون بلدنا يجابه أشكالاً متعددة من التحديات والعدوان وقرار سورية واضح بلا ريب وهو المقاومة والصمود، ومن أهم مقومات هذا الصمود وهذه المقاومة تحصين سورية اقتصادياً وجعل المواطنين يشعرون بالطمأنينة على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، غير أن مانراه ونلمسه ونعاني منه هو أنها سببت خوفاً وقلقاً للناس وكونت لديهم مزاجاً سيئاً مما يرونه من تضرر لمصالحهم، لهذا كله نعلن موقف الطبقة العاملة وحركتها النقابية تجاه التأجير والاستثمار المتجسد بالرفض والعداء والمقاومة لأنهما شكلان قذران من أشكال البيع والخصخصة لقطاعنا العام ويؤديان إلى زعزعة الوحدة الوطنية. . .

■ **رئيس اتحاد عمال محافظة طرطوس**
محمد سليمان حسن

قاسيون بتصرف

السماسرة!!

على ما يبدو فإن أبو اليسار والذي هو نقابي متقاعد منذ زمن غير قصير، والذي كان على الدوام حريصاً على متابعة قضايانا النقابية، وعلى ذمة صديقي (فلان) كان محقاً بصوره نسبية عندما قال له على هامش مؤتمر اتحاد عمال دمشق الماضي: «إذا بينحل التنظيم النقابي رح تبعثوا برقية تأييد»!!

فما إن صدرت توصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم \٣٦\لعام ٢٠٠٤ بخصوص عمال العتالة والتي سمحت لسماسرة هذه المهنة بالدخول بمناقصات على حساب تعب وعرق هذه الشريحة من العمال وتحويلهم إلى سلعة، أي العودة بهم إلى مجتمعات تجارة الرق، حتى وجدنا قسماً غير قليل من الذين من المفترض أن يكونوا نقابيين، وحفنة ممن سموا أنفسهم أعضاء مكاتب نقابات لأن الظرف والزمان والمكان خدمهم في حينه، هم من دخلوا هذه المناقصات، وحولوا أنفسهم إلى سماسرة هذه المهنة، وأبرموا العقود مع المؤسسات العامة وبأسمائهم الشخصية، وعتبنا على الجهات التنظيمية في اتحادات المحافظات التي لم تحرك ساكناً تجاههم، أي أبقوا عليهم ضمن الحركة النقابية ولم تتم محاسبتهم وفصلهم من التنظيم النقابي ومن مكاتب النقابات، وبالفعل (مو رايحة غير عاالعتالة) هذه الشريحة الخاضعة حالياً لمبدأ العرض والطلب رغم أنهم منتسبون إلى التنظيم النقابي منذ أكثر من ثلاثين عاماً.

■ **النقابي أكرم سلامة**

الحكومة تعطل أحكاما قضائية

الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش تتحول إلى كابوس على العمال، وتبدو عاجزة أمام نهب المال العام.

لن نستعرض واقع ٣٦ عاملاً تم تسريحهم من قبل شركة «شل» بعد خدمة استمرت عشر سنوات متواصلة، وقد أقام هؤلاء دعاوى قضائية للحصول على حقوقهم التعويضية والتأمينية، وبعد صدور حكم مكتسب للدرجة القطعية لصالح العمال من محكمة القضاء الإداري، سطر السيد رئيس مجلس الوزراء السابق حاشيته إلى مدير عام التأمينات الاجتماعية ومدير فرعها في دمشق لوقف جميع الإجراءات الإدارية إلى حين الانتهاء والبت بالموضوع قضائياً وكل مخالفة ستتوجب المساءلة.

وهكذا أوقف مدير عام التأمينات الاجتماعية كل الإجراءات مع أنه يؤكد أن العمال مظلومون وأنهم محقون في مطالبهم كما تقول جريدة الثورة في عددها تاريخ ١٥ شباط ٢٠٠٦، وجاء أيضاً أن محامي شركة «شل» اجتمع مع العمال وأقر بحقوقهم إلا أن رئيس الحكومة السابق يحرك القضاء كما يشاء كما قال محامي الشركة.

عندما اطلعنا على ذلك الإنجاز الكبير لرئيس الحكومة السابق تذكرنا أيضاً الإنجاز الكبير الآخر لاقتصاد السوق «الاجتماعي» من خلال كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٤ إلى المصرف التجاري السوري يقول نصه:

أبلغتنا مؤسسة الإسكان العسكري بموجب كتابها رقم ٩٥ .٦ص تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٤ بأن فرع المصرف التجاري السوري في حلب رقم ٢ أقدم على حجز مبلغين من حساب المؤسسة بطلب من دوائر التنفيذ بغية تنفيذ بعض الأحكام القضائية، ولما كان الموضوع معروضاً على الهيئة المركزية للرقاقة والتفتيش فإننا نرغب إليكم الطلب من الفرع المذكور وغيره من الفروع بعدم تنفيذ الحجز على أموال المؤسسة لدفع مبالغ عن مواضيع تجري الهيئة تحقيقاتها فيها.

وهكذا توجيهات موثقة وعلنية، الكتاب الأول يتعلق بحقوق ٣٠ عاملاً يعملون في شركة هولندية ومحامي الشركة أقر بحقوقهم بل ونصحهم بإقامة الدعوى في هولندا للحصول على حقوقهم، وتم تعطيل القرار إلى حين البت بالموضوع من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رغم أن القضاء بت بالموضوع.

والكتاب الثاني يؤكد بأن على المصارف السورية عدم تنفيذ أي قرار قضائي يتعلق بأي موضوع مطروح على الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

هذا يؤكد قولاً وفعلاً بأن القضاء يتبع السلطة التنفيذية وهذه مخالفة واضحة للدستور في المادة ٣١ منه والتي تقول: السلطة القضائية سلطة مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى. ونسأل:

إذا كانت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش تتمتع بهذه السلطة الكبيرة وهي أكبر من القضاء: لماذا لاتمارس دورها على الذين ينتهكون القوانين ويشجعون على انتهاكها، على الذين يقومون بتخريب الضمائر والذمم وينشرون فلسفة التخريب الأخلاقي ويجبرون موظفين ومدراء من قطار العمل والإنتاج إلى مزالق الرشوة والسمسرة والوساطة.

نقول ذلك ونحن نعلم أن الهيئة أدانت عشرات المديرين والموظفين بقضايا الهدر وصرف أموال بطرق غير مشروعة، ورغم ذلك بقي أكثر هؤلاء في مواقعهم، وبعضهم صار بموقع أعلى وأكبر.. مثلاً استطاع الجهاز المركزي للرقابة المالية أن يكشف هدراً في إحدى أهم شركات الغزل والنسيج قيمته أقل من مئة ليرة سورية وبقي طاقم الجهاز يفتش في هذه الشركة لأكثر من شهر حول أسباب هذا الهدر الخطير، وقد أنفقت الشركة على طاقم التفتيش أكثر من مائة ألف ل.س، وفي شركات ومؤسسات أخرى يداوم الطاقم التفتيشي لأشهر عديدة وسط فزع عام ورعب من الطاقم الإداري والعمالي لماذا؟ لأن هناك مطالب عمالية أخذت أحكاماً قضائية واكتسبت الدرجة القطعية كاللباس والوجبة الغذائية والحوافز، ويأتي مفتش الجهاز المركزي ليلغي هذه الأحكام وليطالب العمال بما أخذوه عن سنوات سابقة لأنها تخالف الأنظمة والقوانين.

أقول أخيراً لابد للرقابة أن تكون جهازاً أعلى للإشراف وأن تتحول إلى رقابة نوعية على الخطط الاقتصادية وتنفيذ المشاريع لا كابوساً على الصغار.

■ **نزار عادلة**

شيوعيو عامودا:

وحدة الشيوعيين السوريين ضرورة موضوعية

بدعوة من لجنة عامودا لوحدة الشيوعيين السوريين تم تنظيم ندوة حوارية حضرها ٣٥ رفيقا ورفيقة من جميع الفصائل الشيوعية ورفاق شيوعيين خارج التنظيمات الحزبية الفصائلية مازالوا يقبضون على الجمر في زمن الخمول والتقاعس ..... ونعرض فيما يلي مقتطفات من مداخلات جميع الرفاق الذين ساهموا في مناقشة ثلاث فكر أساسية حددتها لجنة التنسيق في بطاقة الدعوة معتذرين سلفا عن عدم نشر المقالات كاملة

– هل وحدة الشيوعيين ضرورة موضوعية
– ما هي معوقات وحدة الشيوعيين
– ما هو المطلوب من الحزب الشيوعي السوري في الوقت الراهن

– الرفيق **محمود عثمان** بقليل من الهدوء تستطيع أن تحاور أكثر الناس تعصبا، وبقليل من التعصب لا تستطيع أن تحاور أكثر الناس هدوءا...لقد حققنا نحن الشيوعيين انجازات كبيرة لا يمكن لأحد تجاهلها، ولكن دخلنا منذ ثلاثين عاما مضت في صراع داخلي مميت وفي حالة اقتتال داخلي لا سباب موضوعية برأي ضاق الآن مجالها موضوعيا، ولأسباب ذاتية وخاصة في القيادات حيث لعبت دورا سلبيا زادت من تعميق الهوة بين الشيوعيين وذلك بإقصاء الآخر وكيل الاتهامات الجائرة ... إن من اكبر أخطائنا الاكتفاء بتأييد الموقف الوطني والتقاعس في النضال من اجل قضايا أساسية كالمسألة الاقتصادية الاجتماعية والمسألة الديمقراطية ....

– إن العائق الأساسي أمام التوحيد هي عوامل ذاتية تتعلق بتركيبة القيادات في جميع الفصائل هذه القيادات لاترى نفسها خارج إطار الانقسام والفصائلية.

– الرفيق **أمين دريعي**: نتيجة لهذه الانشقاقات المتكررة في هذا الظرف الصعب والتعيس ارتأينا واقترحنا نحن مجموعة من الرفاق المخلصين والمؤمنين بوحدة الشيوعيين السوريين هذه تشكيل لجنة لوحدة الشيوعيين ايمانا وقناعة راسخة بأنها السبيل الأفضل لنشاط الشيوعيين والاتصال والتواصل مع الجماهير وخاصة الرفاق القدامى الذين تركوا الحزب لأسباب شخصية وابعدوا بشكل مقصود نتيجة حسابات وحساسيات خاطئة ومن الحاقدين على الرفاق الذين لهم تاريخ مشرف ونضال دؤوب في الحزب لكي يتفردوا بالحزب والمناصب والمصالح الخاصة، ونحن في لجنة عامودا نرحب ونقدر عاليا نشاط وتاريخ كل شيوعي ونحترمه وندعوهم إلى إبداء أرائهم وانتقاداتهم وملاحظاتهم بكل شفافية وصراحة

لان نشاط الشيوعيين قضية ملحة وضرورية لا غنى عنها ..

– الرفيق **حجي**: تيار قاسيون .. أما المعوقات التي تواجه الوحدة فاعتقد ان المعوق الأساسي هو القيادة، وعلى هذه القيادة ان تتكرم بالاستماع إلى الشيوعيين في هذه المرحلة والمطلوب أن يتكاتف أعضاء الحزب فردا، فردا، وخلية خلية في العمل من اجل الوحدة دون العودة إلى الوراء .... وإذا لم

تتوحد الحركة فان مصيرها سيكون وخيما عليها وعلى الشعب السوري ..وإذا أرادت الحركة أن تتوحد فاعتقد إنها ستلعب دورا كبيرا في حاضر سورية ومستقبلها ....

– **الرفيق حمدالله** لقد عاش الحزب حالة الخلافات والانشقاقات التي لم تسمح بتطوير الديمقراطية الحزبية فيه، والديمقراطية الحزبية هي الوسيلة الوحيدة للحفاظ على وحدة الحزب وفقد الشيوعيين الكثير من صفاتهم .... ابتعدنا كثيرا عن مشاكل الجماهير وأصبحنا نردد الحلول التي تطرحها السلطة في حل مشاكل الجماهير.. وحدة الشيوعيين يجب أن تأتي من تحت لفوق، لقد انتظرنا طويلا الوحدة الآتية من فوق ولكن دون جدوى فلنجرب مرة الوحدة الآتية من تحت لفوق... إذا أردنا وحدة الشيوعيين يجب أن نجمع كل الشيوعيين دون النظر إلى التقييمات والاتهامات الموجهة لهم لان كثيراً من هذه الاتهامات كانت نتيجة التكتلات الموجودة في الحزب.

– الرفيق **عبد الحليم قجو** إن الجماهير الشعبية تريد حزبا شيوعيا يأخذ على عاتقه تحقيق المهام الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية وهي مهام مترابطة تعكس كرامة الوطن والمواطن، تريد حزبا يتمسك أعضاؤه بالأخلاق الشيوعية، وبروح التضحية ونكران الذات وينبذ الولاءات الشخصية والركض وراء الامتيازات وعقلية التكتل والانقسام ويجسد كل ذلك في السلوك والممارسة، تريد حزبا يتحالف مع جميع القوى الوطنية دون أن يقبلوا بان يكونوا عبئا على أي تحالف او قوة هامشية فيه، كما لن يقبلوا أية وصاية عليه .

– الرفيق **جمعة برو** إن وحدة الشيوعيين كانت على الدوام ضرورة موضوعية ومصانة أيضا بين الشيوعيين الحقيقيين، واقصد بالحقيقيين أولئك الذين يفهمون الظاهرة وفق منهجيتها الجدلية لا خلاف بينهم على الإطلاق فالخلافات كانت تبدأ في الحزب وعلى مر الأزمات تكون عشية الوضع الذي يتطلب من الحزب اتخاذ مواقف مبدئية مستندة على الماركسية اللينينية، ولم يتخذا فبدأ الانشقاق هذه الانشقاقات الشبه بارامسيومية لايعرف فيها الشاق و المنشق ماذا يريد ولكن من المؤكد الكل يكيل الشتائم للكل حتى تحول حزب الطبقة العاملة من حزب مدافع حقيقي عن حقوق الطبقة ...الى حزب الطبقة السياسية القابضة على روح الرفاق للبقاء في سدة السلطة الحزبية الرفيق محمود داري.. تطور بلادنا بحاجة الى حزب شيوعي موحد الصفوف متسلح ببرنامج عمل متكامل يدافع بثبات من اجل العدالة الاجتماعية ومصالح الكادحين، ولاارى أي خلاف بين الرفاق ولا ألمس ذلك في صحافة الفصائل حيث إنني مطلع على جرائدها وهي عبارة عن صور متكررة لبعضها البعض تصدر بخطاب واحد وتشخص بشكل متشابه أوضاع البلد ومشاكله وهذا ما يدفعني الى القول بان هذه الفصائل من نفس القماشة ولا داعي للانقسامات، قيادات هذه الفصائل غير جاهزة للمتغيرات الحاسمة واعتادت على حياة هانئة هادئة بسبب اندماجها في النظام القائم الذي افسد الدولة والمجتمع معا وتتحمل مسؤولية ما آل إليه وضع الحزب، على الشيوعيين فتح حوار جاد فيما بينهم لإعادة الوحدة إلى صفوفهم حيث من المستحيل العمل بشكل مثمر دون حزب شيوعي موحد .

– الرفيق **عادل ميرزو**... يجب تجاهل المسائل الشخصية ضمن التنظيم الحزبي وعلى الشيوعي الثوري، المؤمن بأفكاره ان يفكر في الحزب قبل أن يفكر في شخصه على حساب الحزب فالعلاقة التي تسود بين الرفاق هي المرآة التي تعكس واقع الحزب ... ان الشعب سئم من المصطلحات والتعابير ان ما ينتظره هو العمل الملموس الذي يعمل على إعادة ثقة الناس والتمكن من إعادة تطوير العمل السياسي إلى الأمام .

– الرفيق **نضال**.. نلاحظ إن الحزب الشيوعي أصبح لاحول له ولاقوة بسبب التصرفات اللامسؤولة من بعض أعضاء الحزب أو حتى بعض قياداته .... فمن المستفيد من انقسام الحزب الشيوعي ومن بعثرته ؟ ومن المستفيد من تغيير موقع الحزب ؟ ومن وراء هؤلاء الذين يسيئون الى الحزب؟

– الرفيق **عبد الرحمن**. الوحدة ليس بالقفز من هنا إلى هناك، يجب أن نعلم إن هناك بين كل الفصائل الذين يسمون أنفسهم شيوعيين أناساً طيبين واناساً سيئين، ويجب على الطيبين أن لايتركوا الحزب ويجعلوا أنفسهم فصيلاً جديدا، ومن ثم ينادون بالوحدة ....المطلوب من كل حزب إن يعتمد على النوعية، كلكم تعلمون عند انتصار ثورة أكتوبر كان هناك ٣٠٠ ألف شيوعي فقط وعند انهيار الاتحاد السوفيتي كان هناك ١٨ مليون شيوعي.

– الرفيق **بشير** وحدة الشيوعيين ضرورة ملحة ووطنية بسبب الظروف التي نمر بها داخليا وعالميا .... لايمكن أن نتوحد إلا من خلال الشارع ومن خلال من لديه الاستعداد للنزول إلى الشارع للدفاع عن قضايا الجماهير لإعادة الدور الوظيفي للحزب ... علينا الانخراط في صفوف العمال من اجل تنظيمهم وتهيئتهم للدفاع عن قضاياهم.

– الرفيق **إسماعيل** التوحيد جيد ولكن كيف سنتوحد ؟ يجب الدفاع عن مصالح الجماهير ... ملاحظة على الرفاق في تيار قاسيون لماذا لاتأتون الى الريف.

– الرفيق **إبراهيم اليوسف** تفاءلت في هذه الندوة لدينا نحن الشيوعيين قدرات هائلة، ولكن غير فاعلة، في ظرف الانقسامات الراهنة ... هناك تخريب ممنهج للحزب... أية وحدة نريد ؟ هناك بعض الشيوعيين ليس لديهم الاستعداد للتضحية ... هناك تشويه مقصود لتاريخ الحزب... التحالف ضمن إطار الجبهة من اكبر أخطائنا ... طلبنا تشكيل لجنة من كل الفصائل للدفاع عن تاريخ الحزب لأنه يتعرض للتزوير والتشويه... اقترح عليكم توثيق تاريخ المنظمة الحزبية في مدينتكم.

– الرفيق **نايف فرحان** لا شك إن وحدة الشيوعيين ضرورة موضوعية، عبر الحوار الرفاقي والبحث عن القواسم المشتركة والعودة الى الشارع... إلى الجماهير... و هنا تكمن أهمية تشكيل لجان التنسيق ومنها لجنتكم التي يساهم فيها رفاق من كل الفصائل ورفاقنا خارج الفصائل. ■■

بيان من الشيوعيين السوريين

أبناء الجزيرة إخوة في التاريخ والمصير

يا أبناء الجزيرة الكرام

تحل هذه الأيام الذكرى السنوية لأحداث القامشلي آذار الدامية التي ذهب ضحيتها العشرات من الشباب الأبرياء، إثر إطلاق الرصاص الحي عليهم دون أدنى شعور بالمسؤولية الوطنية والإنسانية ، إننا في هذه المناسبة نؤكد على :

– إن الأحداث وتداعياتها كانت عبارة عن رد فعل على حالة الاحتقان المتراكمة، وما أفرزته السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتمييزية بأشكالها المختلفة، ومن هنا لابد من معالجة المقدمات وتلك السياسات التي أنتجت البطالة والفقر والإحساس الكبير بالقهر والظلم والاغتراب عن الواقع، فالأحداث أكدت ان العقلية الأمنية الضيقة لايمكن أن تحل أية قضية سياسية جدية بل تعقدها أكثر ... ومن هنا فإن الكشف عن كل ملابسات القضية ومحاسبة مفتعلي الفتنة أياً كانت مواقعهم ضرورة وطنية وديمقراطية، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

– إن وجود تلك المقدمات آنفة الذكر لايبرر استغلالها أو الاتكاء عليها من أية جهة كانت ، أو إطلاق الشعارات الاستفزازية، أو محاولة إعطائها بعداً أكبر من حجمها الحقيقي، الأمر الذي يعطي المبرر للقوى الشوفينية والمشبوهة داخل جهاز الدولة للاستمرار في سياساتها المرفوضة، والتي تؤسس للانقسامات المجتمعية في وقت البلاد فيه بأمس الحاجة إلى وحدة وطنية حقيقية وشاملة للوقوف بوجه الهجمة الإمبريالية والصهيونية على كياننا وبنيتنا الوطنية ويسهل مهمة قوى الفساد لتحويل الصراع إلى منحى غير منحاه الحقيقي، مع التأكيد على حق النضال الديمقراطي تحت سقف الوطن دفاعاً عن حقوق المواطنة.

– إن تاريخ الجزيرة السورية الذي اتسم بالتلاحم الوطني الشعبي يؤكد للجميع الدور الوطني الكبير الذي لعبه أبناء المحافظة عربا وكردا وآشوريين وأرمن ضد الاحتلال الفرنسي والأحلاف الاستعمارية وضد كل مثيري الفتن ومن هنا فان الاهتمام بواقع المحافظة وإطلاق عملية تنموية تعالج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكل أبناء المحافظة، وحل مشكلة الإحصاء الاستثنائي والكف عن سياسات التمييز تعتبر مهمة وطنية بامتياز، وإحدى المؤشرات على جدية الموقف من مشروع ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير الذي يستهدف بنية بلدان وشعوب المنطقة

■ **لجنة محافظة الحسكة**
لوحدة الشيوعيين السوريين
القامشلي ١١\ ٣\ ٢٠٠٦

ماذا تقول يا صاحبي

" البشر.. و الوحوش "

● لعلك توافقني إن قلت لك: إن الذاكرة ما زالت تختزن صفحات وصفحات من عالم الطفولة ومقاعد الدراسة على الرغم من مرور زهاء ستين عاما على ذلك، أيام كنا تلاميذ في المدرسة الابتدائية، ففي مثل هذا الفصل، أعني فصل الربيع، يمتلئ قسم "الإنشاء" أي التعبير في دفتر الواجبات المنزلية بموضوعات عن أجمل الفصول يكلفنا بها المعلمون، ويدور حولها التنافس الجاد ولا يستبعد أن يستعان بالأصدقاء والأهل للمشاركة في صياغتها شريطة أن تبقى في حدود "مقدرة" من هم في مثل أعمارنا وصفوفنا، وأهم عناصرها وصف جمال الربيع وأجوائه الخلابة الساحرة.

❖ طبعا كتبتم و لا شك عن النزهات إلى الغوطة !!

● نعم عن النزهات التي تقوم بها الأسرة و الأهل إلى بساتين المزة والربوة ودمر والهامة وعين الخضراء وعين الفيجة وحتى التكية ونبع بردى والزبداني وبلودان، وكذلك إلى بساتين برزة والقابون وجوبر وزملكا وعربين وحرستا ودوما، وما زالت حتى الآن فقرات كاملة مما كان يكتب في هذا المجال عالقة في الذهن، نابضة في ثنايا الذاكرة، لقد كانت أشبه بقطع من المحفوظات، نرددها عن ظهر قلب، ومنها على سبيل المثال الجمل التالية: مع إطلالة الربيع تأتلق في وجوه الناس وفي أحداقهم معالم الانشراح وأسارير البهجة وهم يتجولون في أحضان الطبيعة، تلك الأم الحنون التي تفيض بالعطاء حيث تبعث الدفء والحياة مجددا بعد سبات الشتاء الطويل، فتغمر نفوسهم بمشاعر الفرح والسرور، فأمام عيونهم تتفتح براعم الأزهار والورود على أغصانها متراقصة مع النسائم العليلة التي تنشر أريج النباتات الوليدة و عطر الأرض الطيبة، وهي تمد الوجود بدفقات الحياة المتجددة دائما وأبدا!!.

❖ جميل هذا الكلام، يبعث في النفس أحاسيس الحبور والعاطفة الإنسانية النبيلة العذبة، وهذا ما يدفعني إلى أن أطلقها جياشة، و لن أدعها طي الحنايا، وسأغتنم هذه المناسبة السعيدة لأتوجه إلى قرائنا الأعزاء بأصدق التحية و التهنئة الحارة بفصل الخير والجمال والصفاء وأقول: كل عام و أنتم والوطن وأهله بألف خير وكرامة، وأخص الأم الغالية – وعيدها على الأبواب – بأخلص وأعطر مشاعر الحب والاحترام متمنيا لجميع الأمهات موفور الصحة والعافية، ولتكن أيامهن حافلة بالهناء والأمان والسعادة، كذلك أزجي التهاني والتقدير – وإن جاءت متأخرة قليلا – لكل النساء بعيد المرأة العالمي، فهن وبجدارة عنوان الوجود الدافق بالعمل و العطاء، ولا أنسى وآذار يفسح المدى على رحبه لنيروز الوافد رمزا للتضحية والحرية والحياة التي تأبى القهر والهوان، و أقول للأخوة الأكراد في أرجاء الوطن الغالي: وتبقى لنا بسمة رغم أنف الشقاء، راجيا لهم السعادة والعيش الحر الكريم.

● ما تقوله يا صاحبي.. يفصح بوضوح وجلاء عن حقيقة المشاعر التي في النفوس، كأنك تقرأ في كتاب مفتوح أمام عينيك، وهذا الأمر ليس بغريب أبدا، لأن أهم ما يتميز به الإنسان بوصفه كائنا حيا، هو ذلك الشعور والإحساس الذي لولاه، لكان مجرد كائن يعيش في الفيافي أو الأدغال حياة الوحوش التي تدب على الأرض واعذرني إن قلت إنه سيكون حينها أسوأ وأشرس منها، فهي قد تنفع و يستفاد منها، بينما هو يضر، لأن من افتقد الأحاسيس والمشاعر صار أخطر من وحش، يجب أن يتقى شره!

❖ أعتقد أن أدق وأوضح مثال لهؤلاء المتوحشين، هم أعداء الداخل و الخارج الذين تجردوا من كل ضمير و إحساس، وانقضوا بأبشع صور الهمجية والطغيان مستبيحين دماء البشر وثروات الأرض في كل مكان تصل إليه أيديهم المجرمة!!.

● أجل، وبحسبنا أن ننهي حديثنا عن واقعنا الداخلي الراهن بطرح التساؤلات التي لا شك ستحفز القراء الأعزاء على المشاركة في تقديم الإجابات الشافية، وهي : من بخدمة من : الشعب أم الحاكمون؟؟

المواطنون أم القانون ؟؟.. المنتجون الكادحون أم الطفيليون ؟؟!وباختصار:

من الحامل ومن المحمول؟ ومن المخلص ومن الخؤون؟ ومن الوطني وكيف يكون ؟؟!

فماذا تقول يا صاحبي؟!

■ **محمد علي طه**

هل يقف العالم على شفير الهاوية؟

مؤشرات عالمية خطيرة تنذر بقرب حدوث كارثة!

يقدر المختبر الأوروبي للاستشراف السياسي - أوروبا 2020 (LEAP/E2020) احتمال أن يشهد الأسبوع من 20 إلى 26 آذار 2006 اندلاع الأزمة السياسية العالمية الأساسية منذ سقوط الستار الحديدي في العام 1989، بالترافق مع أزمة اقتصادية ومالية يقارن مداها بأزمة العام 1929 بأكثر من 80%. سوف يحدد هذا الأسبوع في نهاية آذار 2006 نقطة تبدل في التطورات الحرجة، مما سيؤدي إلى تسارع جميع العوامل المؤدية إلى أزمة كبرى، حتى دون تدخل عسكري أمريكي أو إسرائيلي ضد إيران. أما في حال حدوث مثل ذلك التدخل، فإنّ احتمالات أزمة كبرى، وفق المختبر الأوروبي تصل إلى 100%.

الإنذار مبني على حدثين يمكن التحقق منهما

ينتج الإعلان عن هذا الحدث عن تحليل القرارات التي اتخذها الفاعلان الأساسيان في الأزمة الدولية الأساسية الحالية، وهما الولايات المتحدة وإيران.

فمن جانب، نحن أمام القرار الإيراني بافتتاح أول بورصة نفطية باليورو، وذلك في طهران في 20 آذار 2006، وستكون مفتوحة لجميع منتجي النفط في المنطقة؛

ومن جانب آخر، قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بإيقاف نشر أرقام M3 (وهو أكثر المؤشرات موثوقية حول كمية الدولارات المتجولة في العالم(1)) اعتباراً من 23 آذار 2006.

يمثل هذان القراران في آن معاً علامات وأسباب وعواقب الانتقال التاريخي الجاري في النظام المقام بعد الحرب العالمية الثانية والوضع الجديد للتوازن الدولي الكامن منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. وسوف يفعل مداهما وكذلك تزامنهما كظاهرة وسيطة في جميع أشكال التوتر والضعف واختلالاً التوازن المتراكمة منذ أكثر من عقد في النظام الدولي.

أزمة عالمية تتفرع إلى 7 أزمات قطاعية

وهكذا، تمكّن الباحثون والمحللون في المختبر الأوروبي من تعيين 7 أزمات تصبّ في بعضها بعضاً سوف يحولها القراران الأمريكي والإيراني في الأسبوع من 20 إلى 26 آذار إلى أزمة شاملة، تؤثر على الكوكب بأجمعه في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية، وربما العسكرية:

1. أزمة الثقة بالدولار
2. أزمة ضروب اختلال التوازن المالي الأمريكية
3. أزمة نفطية
4. أزمة القيادة الأمريكية
5. أزمة في العالم العربي – الإسلامي
6. أزمة في الحكم العالمي
7. أزمة في الحكم الأوروبي

إنّ مجموع مسار استباق هذه الأزمة مفصلٌ في أعداد «النشرة الأوروبية للاستشراف الشامل» التي طورها المختبر الأوروبي، ولاسيما في العدد الثاني الذي صدر يوم 16 شباط 2006. وقد ظهرت فيه التحليلات المفصلة لكل من هذه الأزمات السبع وكذلك التوصيات لمختلف أصناف الفاعلين (ولاسيما الحكومات والشركات) ونصائح عملياتية واستراتيجية للاتحاد الأوروبي.

توضيح حدث «إنشاء البورصة النفطية الإيرانية باليورو»

لكن، وكيلا نحدّ هذه المعلومة بأصحاب القرار وحسب، فإنّ المختبر الأوروبي ينشر على نحو واسع هذه النشرة وكذلك العناصر التالية الناتجة عن أعماله.

إنّ افتتاح إيران لأول بورصة نفطية باليورو في نهاية شهر آذار 2006 سوف يعيّن نهاية احتكار الدولار في السوق العالمية للنفط. وسوف تكون النتيجة المباشرة قلب النظام العالمي للعملات الصعبة باعتبار أنّ البلدان المنتجة سوف تستطيع استخدام اليورو أيضاً لتسعير إنتاجها. وبالتوازي مع ذلك، فالبلدان الأوروبية بخاصة سوف تتمكن من شراء النفط مباشرةً بعملتها دون المرور بالدولار. وبصورة مجسدة، فإنّ ذلك يعني في الحالتين أنّ عدداً أقل من الفاعلين الاقتصاديين سوف يحتاجون لكمٍ أقل من الدولارات(2). وسوف يفعل هذا التطور المزدوج إذن في الاتجاه نفسه، أي إنقاص كبير الدلالة في أهمية الدولار كعملة دولية احتياطية، وبالتالي إضعاف شديد ودائمٍ للعملة الأمريكية، ولاسيما بالنسبة لليورو. إنّ أكثر التقديرات محافظةً تسعّر اليورو بـ 1.3 دولار في نهاية العام 2006. لكن إذا كانت الأزمة بالمدى الذي يتوقعه المختبر الأوروبي، فالتقديرات التي تسعّر اليورو بـ 1.70 دولار في العام 2007 لم تعد تبدو غير واقعية.

توضيح حدث «إلغاء ظهور المؤشر الاقتصادي الجمعي M3»

إنّ إلغاء الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لظهور المؤشر (3) M3 (وكذلك مؤشرات ملحقة أخرى)، وهو قرار انتقده بشدة الاقتصاديون والمحللون الماليون، سوف يؤدي في التاريخ نفسه إلى جعل تطور عدد الدولارات المتجولة في العالم غير مرئي. ونحن نشهد منذ بضعة أشهر في الولايات المتحدة زيادةً كبيرةً في الـ M3 (وهو ما يشير إلى أنّ «إصدار الأوراق النقدية» (4) يجري على نحو كبير في واشنطن)؛ والحال أنّ الرئيس الجديد للاحتياطي الفدرالي، بن س. برنانك، هو من الأتباع الصريحين لـ «إصدار الأوراق النقدية». وبما أنّ انخفاضاً شديداً في الدولار سوف يترجم على الأرجح ببيع واسع لسندات الخزينة الأمريكية المشتراة في آسيا وأوروبا أو في البلدان المنتجة للنفط، فإنّ المختبر الأوروبي يقدّر بأنّ القرار الأمريكي بعدم نشر M3 يهدف فقط إلى إخفاء قرارين أمريكيين لأطول وقت ممكن، فرضتهما جزئيا الخيارات السياسية والاقتصادية في السنوات الأخيرة(5):

– تحويل ديون الولايات المتحدة إلى نقد

– الدعم المالي للنشاط الاقتصادي الأمريكي.

... وذلك على الأقل حتى انتخابات منتصف الولاية الرئاسية في تشرين الأول 2006 بهدف تجنب هزيمة للحزب الجمهوري.

كما يظهرُ هذا القرار عجز السلطات النقدية والمالية الأمريكية والدولية في مواجهة وضع يوصلها لتفضيل حذف المؤشرات على العملِ على الواقع.

توضيح العامل المفاقم «التدخل العسكري ضد إيران»

علاوةً على عوامل النجاح الجيوستراتيجية لإيران في الأزمة الحالية، والتي تسمح لها خصوصا بالتدخل بسهولة وبتأثير أقصى على تموين آسيا وأوروبا (بإغلاق مضيق هرمز)، وعلى النزاعات الجارية في العراق وأفغانستان، ناهيك عن اللجوء المحتمل للإرهاب الدولي، فالسياق الشامل لتحدي واشنطن يخلق وضعاً إشكالياً على نحو مميز. وبعيداً عن تهدئة المخاوف المحتملة المتعلقة بتوصل إيران لبلوغ مرتبة قوة نووية، سواءٌ في آسيا أم في أوروبا(6)، فإنّ تدخلاً عسكرياً ضد إيران سيؤدي إلى تفكيك شبه فوري للرأي العام في أوروبا، في سياق غيابٍ شبه كامل لمصداقية واشنطن حول هذا النمط من الملفات منذ غزو العراق، سوف يمنع الحكومات الأوروبية من فعل أي شيء سوى اتباع الرأي العام في بلدانها. وبموازاة ذلك، فإنّ خطر التهاب أسعار النفط الذي سيلي مثل ذلك التدخل سوف يؤدي إلى معارضة البلدان الآسيوية، وعلى رأسها الصين، لمثل هذا الخيار، مما سيرغم في هذه الحالة الولايات المتّحدة (أو إسرائيل) على التدخل بمفردها، دون دعم الأمم المتحدة، وسيضيف بالتالي أزمةً عسكريةً ودبلوماسيةً خطيرة إلى الأزمة الاقتصادية والمالية.

العوامل المتعلقة بالأزمة الاقتصادية الأمريكية

كما يقدّر المختبر الأوروبي أنّ هذين القرارين، غير الرسميين، سوف يجران الولايات المتحدة والعالم إلى أزمة مالية ونقدية، ثم اقتصادية لا سابق لها على المستوى الكوني. وبالفعل، فإنّ تحويل الديون الأمريكية إلى أموال هو مصطلحٌ شديد التقنية لوصف واقع كارثي في بساطته: الولايات المتّحدة تنوي عدم تسدّيد ديونها، أو على نحو أكثر دقة، تنوي تسديدها بـ «بالوعود الفارغة»، وهي تستبق تساءلاً في المسار في نهاية آذار بالتزامن مع إطلاق البورصة الإيرانية للنفط التي سوف تسرّع بالتأكيد بيع حاملي سندات الخزينة الأمريكية غير الأمريكيين لها.

بهذا الصدد، من المفيد التفكير حول المعلومة التالية(7): لقد انخفضت حصة ديون الحكومة الأمريكية التي تمتلكها المصارف الأمريكية إلى 1.7% في العام 2004، في حين أنّها كانت تبلغ 18% في العام 1982. وبالمقارنة، ارتفعت حصة هذه الديون نفسها التي يمتلكها أجانب من 17% في 1982 إلى 49%.

– سؤال: كيف تخلصت المصارف الأمريكية في السنوات الأخيرة من معظم حصتها من الديون الأمريكية العامة؟

بموازاة ذلك، وبهدف تجنب انفجار «الفقاعة العقارية» التي يستند إليها القسم الأهم من استهلاك الأسر الأمريكية، وفي وقت أصبح فيه معدل التوفير الأمريكي سلبياً لأول مرة منذ 1932 و1933 (في قاع «الانهيار الكبير»)، سوف تغرق إدارة بوش، بالشراكة مع الزعيم الجديد للاحتياطي الفدرالي الأمريكي المحابي لهذه المقاربة النقدية، السوق الأمريكية بالعملة السائلة.

بعض التأثيرات المتوقعة لهذه القطيعة المنهجية

بالنسبة للمختبر الأوروبي للاستباق السياسي أوروبا 2020، فالارتباط غير العرضي للقرارين الإيراني والأمريكي يعين إذن مرحلةً حاسمة في اندلاع أزمة منهجية تحدد نهاية النظام الدولي مثلما تشكلّ بعد الحرب العالمية الثانية، وسوف يتميز خصوصاً حتى نهاية العام 2006 بهبوط حاد في قيمة الدولار الأمريكي (الذي يمكن أنّ يصلَ إلى 1 يورو = 1.7 دولار في العام 2007) وضغط هائل على اليورو، وزيادة كبيرة في أسعار النفط (أكثر من 100 دولار للبرميل) ومفاقمة الوضع العسكري الأمريكي والبريطاني في الشرق الأوسط وأزمة في الميزانية الأمريكية وأزمة مالية واقتصادية في الولايات المتّحدة مماثلة لما حدث في العام 1929، وعواقب اقتصادية ومالية شديدة الخطورة على آسيا خصوصاً (ولاسيما الصين) لكن كذلك على المملكة المتحدة(7)، وتوقفٌ فجائي للمسار الاقتصادي للعولمة، وانهيارٌ في المحور الأطلسي وتصاعدٌ عامٌ مقترنٌ بجميع الأخطار السياسية الداخلية والخارجية في مجمل الكرة الأرضية.

بالنسبة للفرد الحائز على الدولارات، وكذلك بالنسبة لشركةٍ عابرةٍ للقومية أو متخذي القرارات السياسية والإدارية، فإنّ عواقب أسبوع نهاية آذار 2006 تلك حرجة. فهي تتضمن منذ اليوم اتخاذ قرارات صعبة (استباق أزمة هو على الدوام عمل معقد بوصفه يستند إلى رهان) لكنّها عاجلة. إذ بعد اندلاع الأزمة، سيهرع كل لإنقاذ نفسه، وسيبوء أولئك الذين اختاروا الانتظار بالفشل الأكيد.

بالنسبة للخواص، يفرض الخيار نفسه بنفسه: لم يعد الدولار قيمةً يلوذ بها المرء. كما أنّ الصعود المذهل لسعر الذهب منذ عام يؤكّد أنّ العديد من الناس قد استبقوا هذا التطور في العملة الأمريكية.

إما أن تستبق، أو تذروك رياح التاريخ

بالنسبة للشركات والحكومات، ولاسيما الأوروبية منها، فقد طوّر المختبر الأوروبي في رسالته السرية – النشرة الأوروبية للاستشراف الشامل –، ولاسيما في العدد 2 الذي ظهر في 16 شباط، سلسلةً من التوصيات الاستراتيجية والعملياتية التي يمكن لها، إذا ما أدمجت في عملية اتخاذ القرار منذ اليوم، أن تسمح بتخفيف كبير في «التسونامي النقدي والمالي والاقتصادي» سيبدأ في التدفق على الكوكب منذ آخر شهر آذار. وكي نأخذ صورةً بسيطة، وهي بالمناسبة ناتجةٌ مباشرةً عن سيناريو الاستباق السياسي «الولايات المتّحدة 2010»(9)، ستكون أحداث الأسبوع المذكور مقارنةً من حيث التأثير على «الغرب» مثلما نعرفه منذ العام 1945، بتأثير سقوط الستار الحديدي في العام 1989 على «الكتلة السوفييتية».

وإذا ما كان هذا الإنذار دقيقاً، فلأنّ المختبر الأوروبي أصبح يقدّر، في هذه المرحلة من تحليلاته، أنّ جميع السيناريوهات الممكنة تؤدي إلى خلاصة واحدة وحيدة: نحن نقترب معاً من «عقدة تاريخية» أصبحت حتميةً، مهما كان فعل الفاعلين الدوليين أو القوميين. في هذه المرحلة، وحده فعلٌ مباشرٌ وفوري تقوم به الإدارة الأمريكية ويهدف من جانب إلى منع مواجهة عسكرية مع إيران، ومن جانب آخرٍ إلى عدم تحويلِ ديون الولايات المتّحدة الخارجية إلى نقد، يمكن أن يغير مجرى الأحداث. بالنسبة للمختبر الأوروبي، من الواضح أنّ مثل هذا الفعل لن يقوم به الحكام الحاليون في واشنطن. وليس هذا وحسب، بل إنّ أولئك الحكام قد اختاروا «لي عنق القدر» بالتخلص من مشكلاتهم الاقتصادية والمالية ورميها على باقي العالم. ويتوجب على الحكام الأوروبيين خصوصاً استخلاص النتائج بسرعة كبيرة.

وللمعلومات، فمنهج الاستباق السياسي للمختبر الأوروبي قد سمح لعدد من خبرائه باستباق (ونشر) ما يلي: منذ العام 1988، النهاية القريبة للستار الحديدي؛ منذ العام 1997، الانهيار التدريجي لقدرة فعل نظام الطوائف وشرعيته الديموقراطية؛ منذ العام 2002، التنبؤ بالانزلاق الأمريكي في العراق وخاصةً الانهيار الدائم للمصداقية الأمريكية الدولية؛ منذ العام 2003، استباق فشل الاستفتاء العام حول الدستور الأوروبي. وبعد أن أصبحت منهجيته في استباق «قطيعة منهجية» مستقرة، يبدو من واجبنا كباحثين ومواطنين إبلاغ نتائجها للمواطنين ولأصحاب القرار الأوروبيين خصوصاً؛ لاسيما وأنّ الوقت مايزال يسمح بالنسبة للعديد من الفاعلين الأفراد أو الجماعيين، الخاصين أو العامين، بالعمل على تخفيف أثر هذه الأزمة على مواقعهم، الاقتصادية أو السياسية أو المالية، على نحو ملموس.

■ **ترجمة و اعداد قاسيون**

❖ **هوامش:**

١)) اتخذت هذه القرارات منذ عدة أشهر:

– المعلومات حول إنشاء الحكومة الإيرانية لبورصة نفطية باليورو http://www.mehrnews.com/en/NewsDetail.aspx?NewsID=٢٦٠٨٥١ بدأت تذكرها الصحافة المتخصصة منذ صيف العام ٢٠٠٤.

– أعلن البنك الاحتياطي الفدرالي في ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥ أنّه سيتوقف عن إعلان المعلومات المتعلقة بـ M٣ اعتباراً من ٢٣ آذار ٢٠٠٦: http://www.federalreserve.gov/releases/h٦/discm٣.htm

٢)) من المفيد تفحص الجدول B١٣ في الإحصائيات المالية لكانون الأول ٢٠٠٥ الصادرة عن مصرف التسويات الدولية بعنوان: السندات والكمبيالات الدولية (بمليارات الدولارات الأمريكية) وفق العملات، لملاحظة أنّه في أواخر العام ٢٠٠٤ (عدا الصين)، كان ٣٧.٠ بالمائة من الموجودات المالية الدولية مسعرة بالدولار الأمريكي مقابل ٤٦.٨ بالمائة باليورو؛ في حين أنّ النسبة كانت مقلوبة في العام ٢٠٠٠، حيث كان ٤٩.٦ بالمائة منها مسعراً بالدولار الأمريكي و٣٠.١ بالمائة فقط باليورو. وهذا يشير إلى أنّ قراراتٍ أواخر آذار ٢٠٠٦ لن تفعل سوى تسريع ميلٍ قائم أصلاً للتسرب خارج الدولار.

٣)) المجاميع النقدية (M١، M٢، M٣، M٤) هي مؤشرات إحصائية اقتصادية. M٠ هو قيمة عملة ما، وهو في هذه الحالة الدولار، موجودة على شكلٍ أوراق نقدية وقطع معدنية. إنّ M1 يمثّل M0 بالإضافة إلى الحسابات المصرفية لهذه العملة. ويتشكل M2 من M1 زائد إيداعات التوفير وشهادات الإيداع (CD) التي تقل عن ١٠٠ ألف دولار. أمّا M3، فيشمل M٢ زائد الإيداعات محدودة الأجل بالمعنى الواسع (احتياطيات بالدولارات الأوروبية، أدوات مالية أكثر أهمية وكذلك حصة احتياطيات البلدان غير الأوروبية) التي تبلغ قيمتها ١٠٠ ألف دولار فأكثر. العنصر الحاسم إذن هو أنّه مع التوقف عن نشر الاحتياطي الفدرالي الأمريكي للـ M٣، سوف يخسر العالم بأجمعه كل رؤية لقيمة الاحتياطيات بالدولار في الدول الأخرى والمؤسسات المالية الكبرى.

٤)) انظر خطابه المعبّر حول هذا الموضوع أمام نادي الاقتصاديين في واشنطن العاصمة في تشرين الثاني ٢٠٠٢ http://www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/٢٠٠٢/٢٠٠٢١١٢١/default.htm

٥)) إنّ التطور المتوقع لأسعار الفائدة في الولايات المتّحدة وفي منطقة اليورو يشير أصلاً إلى أنّ ارتفاع نسبة الفائدة الأمريكية هو في الطور النهائي في حين أنّه يبدأ في منطقة اليورو. وسوف ينقص ذلك الأمر من جاذبية الدولار بالمقارنة مع اليورو. ينبغي الإشارة إلى أنّ ارتفاع سعر الدولار في العام ٢٠٠٥ قد غذّاه أساسا هذا الفارق في أسعار الفائدة لصالح الدولار، وقانون إعادة توطين الممتلكات الأمريكية في الخارج (ساري المفعول لعام واحد فقط) الذي أعاد أكثر من ٢٠٠ مليار دولار إلى الولايات المتّحدة في العام ٢٠٠٥). (المصدر: CNNmoney.com http://money.cnn.com/٢٠٠٥/١٠/٠٥/news/economy/jobs_overseas_profits).

٦)) وفي ما يخص أوروبا، فإنّ المختبر الأوروبي يشير إلى أنّ الحكومات الأوروبية لم تعد في انسجام مع الرأي العام في بلدانها حول المواضيع الهامة، ولاسيما في ما يتعلق بالمصلحة الأوروبية المشتركة. وقد أشار عدد كانون الثاني ٢٠٠٦ من المقياس الأوروبي الشامل GlobalEruromètre إلى هذا الوضع على نحو جيد، إذ كان دليل TIDE – الشرعية بمعدل ٨ بالمائة (وهذا يشير إلى أنّ ٩٢ بالمائة من المشاركين في الاستفتاء قد اعتبروا أنّ قادة الاتحاد الأوروبي لا يمثلون مصالحهم الجماعية) ودليل TIDE – الفعل بمعدل ٢٤ بالمائة (الذي يشير إلى أنّ أقل من واحد من كل أربعة مشاركين يعتقدون بأنّ القادة الأوروبيين قادرون على ترجمة قراراتهم بأفعال مجسدة). وفق المختبر الأوروبي، ينبغي ألا تخفي التصّريحات العلنية المساندة لواشنطن القادمة من باريس أو لندن واقع أنّ الأوروبيين سرعان ما ينفكون عن الولايات المتّحدة في حال حصول هجوم عسكري (المقياس الشامل الأوروبي هو مشعرٌ للرأي العام الأوروبي ينشر كل شهر في النشرة الأوروبية للاستشراف الشامل ثلاثة أرقام، اثنان منهما علنيان).

٧)) المصدر: اتحاد سوق السندات، http://www.dailykos.com/story/٢٠٠٦/١/٢٨/١٢٢٣١٥/٥٥٨

٨)) بالفعل، فإنّ المملكة المتحدة تمتلك نحو ٣٠٠٠ مليار من الديون بالدولار، أي ثلاثة أضعاف بلدان مثل فرنسا أو اليابان (المصدر: بنك التسويات الدولية، Table ٩A, Consolidated Claims of Reporting Banks on Individual Countries).

٩)) العدد الأول من النشرة الأوروبية للاستشراف الشامل (كانون الثاني ٢٠٠٦). ●●

عبد المعين الملوحي «زيتونة الشام»

الكتابة عن الإبداع والمبدعين شيقة وشاقة مهما كتبت في هذا المجال تبقى لآلئ الإبداع تغويك، وتدعوك للبحث في أسرارها الكامنة. ولعل شيخ الأدب عبد المعين الملوحي في طليعة هؤلاء المبدعين، الذين كتب عنهم، وستستمر الكتابة عن أعمالهم، لأنّها ثروة وطنية حقيقية والأديب والشاعر الموسوعي عبد المعين الملوحي غني عن التعريف، تعرف به أعماله المنشورة التي تفوق التسعين كتاباً في مختلف صنوف الأدب من شعر، ونثر، وتحقيق تراث، وترجمة. ولعل الكاتب العربي الحر هادي العلوي خير من عرف خصال الإنسانية والإبداع، والتواضع التي تميز شاعرنا، وعبر عنها خير تعبير في مقدمته لكتابنا "أمير شعراء الرثاء"، فكتب تحت عنوان "زيتونة الشام": "كان اسمه من الأسرار التي نخفيها عن أعين الشرطة في أواسط الستينات اعتقل العارفيون صديقي الكردي محمد ملا كريم وكانت في منزله مجموعة كبيرة من المدونات والكتب اليسارية الماركسية التي صدرت قرارات انقلابيي شباط بمنعها. وكان من بينها كتابان عليهما ذلك الاسم، وهما "دور الأفكار التقدمية في تطور المجتمع"، وكتاب لمكسيم غوركي نسيت عنوانه وعندما التقيت بعبد المعين الملوحي في عاصمة الصين. تذكرت الاسم السري حين قرأت على وجه ذلك الكهل الوقور القادم للتو من منابت الزيتون إلى بلاد التاو وقلت في نفسي أتراهم يخافون من الوجوه الوديعة؛ ترى أين سيعيشون بالأمن ومتى".

سأحاول في هذا المقال تسليط الضوء على جانب من جوانب إبداع شاعرنا، لم ينل حقه في التعريف به، ألا وهو أعماله الشعرية الكاملة، وبشكل خاص ما لم ينشر منها...

أسهمت قصيدة "بهيرة" التي يرثي فيها شاعرنا زوجته، إسهاماً بعيداً في شهرته والتعتيم عليه بآن معاً، وأعتقد أنّ قسماً كبيراً من شعره لم يأخذ حقه بسبب شهرة هذه القصيدة التي كسفت بقوتها وبهائها كل ما كتب قبلها...

أبهيرتي! قالوا لنا: ما هكذا عرف الرثاء
قولي لهم: بل إنّه نار بها احترق البكاء
كم ثائر للكبرياء بكت عليه الكبرياء
الحقد مثل النار، يأكله وتلعنه السماء

واكتفى المهتمون بالأدب بإيراد مقطوعات من هذه القصيدة العصماء، ولم يذكروا من شعره الآخر إلاّ القليل..

من المعروف أنّ الملوحي بدأ نظمه الشعر بالرثاء، فكانت أول قصيدة يكتبها "إلى غادة" التي يرثي فيها تلك الحسناء التي قتلها أهلها الأرستقراطيون لأنّها أحبت البستاني وتزوجته، ثم رثى في شبابه أخويه عبد الباسط الأول، والثاني، اللذين ماتا ولم يتجاوز أي منهما الثانية عشرة:

يا أخي أين أنت؟ ما لك لا تسـ
ـمع صوتي؟ وكنت طوع بناني
لا تقولوا صِف الربيع فما أبـ
ـعد وصف الربيع عن ديواني
جمالك يا دنيا يثير متاعبي
. وربّ جمال كان عون النوائب

وتتالت قصائد الرثاء لأصدقائه وذويهم وغيرهم من الشعراء والمناضلين... حتى تجاوزت قصائد الرثاء التي نظمها ٢٦ قصيدة، ويتجاوز عدد صفحاتها ٢٠٠ صفحة من القطع الكبير... من يتمعن بموضوعية في قصائد الرثاء التي كتبها الملوحي خاصة "بهيرة" و"ورود" و"عبد المعين الملوحي يرثي نفسه" من الناحية الفنية، والفكرية، والموسيقية، والموسوعية الشاملة التي تمتاز بها، لا يريبه أدنى شك في أنّه أمير لشعر الرثاء على الصعيد العالمي بلا منازع على الإطلاق...

من الأبطال الأوائل الذين رثاهم شاعرنا الشهيد يوسف العظمة:

قضيت شهيداً شامخ الرأس كاتباً
بموتك للأجيال ملحمة كبرى

ولفلسطين والفلسطينيين مكان خاص في مهجة كل حر، فهم أصل المناعة الأولى في مقاومة العرب والإنسانية للصهيونية العنصرية... وشاعرنا لسان حال الأحرار:

احفروا في ربى فلسطين قبري
في خليل الرحمن بين الكروم
قد سئمت الحياة نفياً وقهراً
فعساني في القبر ألقى نعيمي

عند الحديث عن شعر الرثاء، لا يمكن تجاهل الملاحم الخالدة "بهيرة"، و"ورود"، و"عبد المعين الملوحي يرثي نفسه" التي أزعم بأنّه سيأتي يوم يتباهى فيه العرب على صعيد الإنسانية جمعاء بهذه الملاحم الإبداعية في الرثاء...

ومن الجدير بالذكر أنّ شعر الملوحي لا يقتصر على الرثاء، بل إنّ أعماله الشعرية غير المنشورة، والتي تتجاوز الخمسمائة صفحة من القطع الكبير تتوزع بين الشعر الذاتي، والغزل، والطبيعة، والهموم الأخلاقية والسياسية والاجتماعية والوطنية والقومية...

يمتاز الملوحي برهافة الحس، والعاطفة الإنسانية الصادقة النبيلة، وعاطفته لا حدود لها، فهي من صدقها وقوتها لو هبّ جزء زهيد منها على الصحارى القاحلة الجدباء، لأحياها وكساها بالخضرة والزهور:

وعاطفة لو هبّ معشار خصبها
على القفر أضحى القفر بالزهر كاسيا

والملوحي ضد جميع أشكال التمييز الطبقي والعرقي والديني، فعاطفته إنسانية ثورية، فهو ضد العبودية، ولم يكتف بالدعوة للرفق بالعبيد والمظلومين، وإنما دعاهم إلى الثورة ضد مستعبديهم، وبقي في خندق الثوار:

وإن ثار في الأرض العبيد وجدتني نصيراً لزحف الثائرين مواليا

لم تخل حياة شاعرنا من مكابدة الظلم والتجني، وتتمخض عن هذه المعاناة لوحات عاطفية صادقة تهز أقسى المشاعر، فالتعاسة والبؤس والقسوة تخرج الإنسان من طوره، وتحرمه صحة الحواس، فتريه الأزهار مكفهرة في أوج تفتحها، وتحوّل قطرات الندى الشفافة الصافية إلى مدامع نحس في نظره!

أي فؤادي ها أنت تكرع سماً
كشراب وبئس هذا التحسي

ما أظن الأزهار تبسم للصبح وهذا الندى مدامع نحس

أعتقد أنّ الشاعر يتجاوز ذاته في هذه اللوحة، ويصف فيها حالة جميع بؤساء العالم، وهذه تعد من مصادر قوة شعره، التي لا تقف عند الذاتي، بل نرى فيها تناغم الذاتي بالموضوعي والعام في الخاص.

وللغزل نصيب وافر في شعر الملوحي... ها هو فنان يمسك بريشته ويرسم: المرح والنشوة تتحول إلى ألوان زاهية تطوق الزنود، وتكسو الخدود الوردية، وتنبعث آهات مكتومة تنشد المزيد والمزيد، وتوحد جسمان يأبيان الفراق:

قضينا الليالي في مراح ونشوة
فزند على زند وخد على خد
أكاتم أنفاسي وتكتم مثلها
فليس سوى لثم وليس سوى وجد
إذا قلت يكفيني الذي نلت هاجني
إليها غرام بعضه جمرة الوقد

وإذا ذكرت الطبيعة يرتسم العاصي والغوطة، وتراود الأحلام الشاعر، ويحلق بين الماضي، والحاضر، والمستقبل متسائلاً تساؤل العارف، لكنّه يتجاهل معرفته المرة القاسية، ويوهم نفسه، ولو في الخيال، بإمكانية تحقيق ما يبدو مستحيلاً فيعود العاصي كما عهده... يركض خلف الفراشات والبلابل على ضفافه، ويشرب من مائه النمير، ويعود ديك الجن لينسج ملحمة العشق الخالد مع جاريته ومتيمته المغنية الصبوح "ورد":

ترى أيعود للعاصي صباه؟
فيرفل بعد في ثوبٍ قشيبِ
ترى أ أنام والصفصاف يضفي
عليّ الظل في المرج الخصيب؟
وأشرب ماءه بيدي صفواً؟
وكان يفيض بالماء الشروبِ
وينظم فيه ديك الجن شعراً
يفوح بيانه فوح الطيوب
تُغني عنده "وردٌ" و"بكر"
فتسري "الآه" في الليل الرهيب

آمل أن أكون قد وفقت، في هذه العجالة، في التعريف ببعض ميزات شعر عبد المعين الملوحي، وغناه بالعاطفة والمشاعر المتميزة، وامتلاكه للصفات والأخلاق الإنسانية النبيلة، والروح الوطنية وشمولية الثقافة والموسوعية، والروح الحرة الأبية، ونكران كل أشكال الظلم والاستغلال والاهتمام بالقضايا الإنسانية، وبث روح التضامن والسلام والصداقة بين الشعوب... ودعوته إلى الحب والنضال معاً، وهما زبدة حياته:

حياتي كأسان: حرب وحب
وكلاً شربت نهالاً نهالا
ولولا النضال جهلت الهوى
ولولا الهوى ما عرفت النضالا

وأود أن أنوه إلى أنّ الأعمال الشعرية الكاملة للملوحي لم تنشر بعد لأسباب أهمها مادي... علماً بأنّها منضدة وجاهزة للطباعة وتقع في حوالي /٧٠٠/ سبعمائة صفحة من القطع الكبير... وأتمنى من العاملين في وزارة الثقافة، واتحاد الكتاب العرب الغيورين على هذه الثروة الوطنية، أن يبادروا إلى المساعدة في نشر هذه الأعمال الشعرية، لما في ذلك من خدمة للأدب والشعر العربي وللقارئ... وتعبيراً عن عمق إحساسنا بالواجب تجاه مبدعينا؛ فـ "الأمة التي تعيش في ماضيها ومستقبلها، وتكون حياتها جديرة بالتخليد والتأبيد، وتسجل سير رجالها على الجدران وفي أوراق البردي... أمة إحساسها بالتاريخ عميق دقيق، أما الأمة التي تحرق جثث رجالها، ولا تعنى بتسجيل أعمالهم، فهي أمة ضعيفة الإحساس بالتاريخ"، كما يقول شبنجلر.

فهلاّ عملنا على نشر إبداع عبد المعين الملوحي الشعري، لترفرف ظلال "زيتونة الشام" على طلابه ومريديه، ووفاء بالحق وقياماً بما يجب علينا تجاه مبدعينا الأفاضل.

طرطوس ٢٠٠٦/١/٩

■ **شاهر أحمد نصر**

يوسف شاهين: الجيش الأمريكي مستعد دائماً لمساندة القمع والدكتاتورية!

الفنان الشهير والمشاكس الأول في السينما العربية، المخرج يوسف شاهين الذي تجاوز عامه الثمانين، صب في مقابلة ملتهبة مع صحفيين غربيين جام غضبه على السياسة الأمريكية الداعمة للدكتاتورية والرقابة المفروضة على الفنانين في مصر.

يقول يوسف شاهين: القمع وصل إلى درجةً لا تصدّق، والمافيا التي تحكم البلاد شديدة للغاية، فهم يسيطرون على جهاز الشرطة والمخابرات والجيش وإذا اضطرهم الأمر سيجدون الجيش الأمريكي مستعدًا لمساندتهم. هم على درجة عالية من التنظيم وبالتالي تصعب مواجهتهم.

يضيف شاهين: نعيش في حالة الطوارئ منذ ٢٣ سنة. أردتُ أنْ أقدم هديةً للجامعة ذات مرة: هراوات غليظة، إذ أنّ الطلبة لا يملكون سوى كتبهم عندما يتظاهرون. ماذا يمكنهم أنْ يفعلوا بها؟ يتلقون الضربات في كل مرة يتظاهرون فيها. أتمنى لو نستطيع الرد عليهم بالضرب مرة.

وعن الدور الذي يلعبه الفنانون في عملية التجاذب السياسي، يقول شاهين:

عليك أنْ تعبِّر عن رأيك. لن تكون فنانًا، إنْ لم تكن ملمًا بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يتعين عليك أنْ تعرف مشاكل المصريين عندما تتكلم عنهم. إما أنْ تساند الحداثة وإما أنك لا تعرف ما أنت فاعله.

الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعم سوى السيد مبارك. هم نصَّبوه على كرسي الرئاسة. بيد أنّه يبتزهم كذلك، فهو يقول لهم: إما أنا أو الإسلامويون!

كنت مولعًا بالثقافة الأمريكية، وكنت قد حصّلت تعليمي الأكاديمي في باسادينا، وقد حصلت قطيعة بيني وبينهم، لأنني لم أعد أتحمل ما يقومون به من أفعال. ليس في العراق وحسب، بل أيضًا معي أنا. أردت أنْ أضمِّن فيلمي الأخير بعضًا من مقاطع من فيلم أمريكي غنائي من الأربعينيات، يلعب فيه فرانك سناترا، فطلبوا مني مليوني دولار مقابل ذلك. قلت لهم أنني سأحتفي عبر المقاطع المأخوذة بالسينما الأمريكية، بيد أنّ الأمر كان بالنسبة لهم سيّان، فالمال هو كل ما يسعون إليه.

لقد عالجت في عملي الأخير كيف غدا الأمريكيون غليظي المشاعر. الرقة اختفت. كانت الأفلام رومنطيقية في الأربعينيات: حيث كانت نساءٌ حسناوات يصعدن سلالم جميلة على وقع موسيقى خلابة. كنا نخرج من دور السينما بعد مشاهَدة العرض ونحن نغني طربًا. اليوم تشعر بحاجة للتقيؤ بعد العرض.

وفي جوابه عن أهمية نجاح أفلامه في مصر، قال: حين يُمنع فيلمك في مصر تتحطم. هنا تكمن قوة أجهزة الرقابة. يتعين عليك أنْ تقدم السيناريو لهذه الأجهزة، حيث يقوم ثلاثة مغفلين بقراءته. يقولون أشطب هذا وأشطب ذاك. وأجيب: "لا لن أشطب شيئًا".

هل يمكنك أنْ تتصور مصر ليبرالية في الفترة الوجيزة القادمة؟

شاهين: لا في الفترة القريبة ولا البعيدة. الناس تعبوا للدرجة التي لم يعد بمقدورهم الخروج معها إلى الشارع!! ■■

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»! | **أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم الثلاثاء 2006/3/14**

«الظلم» في التراث العربي

قيل: لما ظلم احمد بن طولون قبل أن يعدل، استغاث الناس من ظلمه، وتوجهوا إلى السيدة نفيسة (بنت الحسن بن يزيد بن الحسن بن علي) يشكون إليها، فقالت لهم: متى يركب، قالوا: في غد، فكتبت رقعة وقفت بها في طريقه وقالت: يا أحمد يا بن طولون، فلما رآها عرفها، فترجل عن فرسه وأخذ منها الرقعة وقرأها فإذا فيها: (ملكتم فأسرتم، وقدتم فقهرتم، وخولتم فعسفتم، وردت إليكم الأرزاق فقطعتم، هذا وقد علمتم أن سهام الأسحار نافذة غير مخطئة لاسيما من قلوب أوجعتموها، وأكباد جوعتموها، وأجساد عريتموها، فمحال أن يموت المظلوم ويبقى الظالم، اعملوا ما شئتم فإنا صابرون، وجوروا فانا إلى الله مستجيرون، واظلموا فانا بالله متظلمون «وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون».

ـ وروي أن كسرى أنوشروان كان له معلم حسن التأديب يعلمه حتى فاق في العلوم، فضربه المعلم يوماً من غير ذنب، فأوجعه، فحقد أنوشروان عليه، فلما ولي الملك قال للمعلم: ماحملك على ضربي يوم كذا وكذا ظلماً؟؟ فقال له: لما رأيتك ترغب في العلم رجوت لك الملك بعد أبيك فأحببت أن أذيقك طعم الظلم لئلا تظلم.

قال محمد بن سويد وزير المأمون:

فلا تأمنن الدهر حرّا ظلمته
فما ليل حرّ إن ظلمت بنائم

وفيما رواه أنس، قال: بينما أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رض) قاعد إذ جاءه رجل من أهل مصر فقال: يا أمير المؤمنين هذا مقام العائذ بك فقال عمر (رض)

لقد عذت بمجير فما شأنك؟؟ فقال: سابقت بفرسي ابناً لعمرو بن العاص (وهو يوم إذ أمير على مصر) فجعل يضربني بسوطه ويقول: أتسبقني وأنا ابن الأكرمين فبلغ ذلك عمرو أباه فخشي أن آتيك فحبسني في السجن، فانفلت منه، فهذا الحين أتيتك،

فكتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص: إذا أتاك كتابي هذا فاشهد الموسم أنت وولدك فلان، وقال للمصري: أقم حتى يأتيك فأقام حتى قدم عمرو وشهد موسم الحج، فلما قضى عمر الحج وهو قاعد مع الناس، وعمرو بن العاص وابنه إلى جانبه، قام المصري فرمى إليه عمر بن الخطاب بالدرة، وأمره بضربه وهو يقول: اضرب ابن الأكرمين، فقال المصري: قد استوفيت واشتفيت، قال: ضعها على ضلع عمرو، فقال يا أمير المؤمنين لقد ضربت الذي ضربني، قال: أما والله لو فعلت ما منعك أحد حتى تكون أنت الذي تنزع ثم أقبل على عمرو بن العاص وقال: يا عمرو متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا.

■ **الشيخ الشيوعي هشام الباكير**

رحيل

وافت المنية الرفيق صلاح رفاعية بعد عمر مديد في مدينة طرطوس.

والرفيق الراحل هو من أوائل الشيوعيين في منظمة طرطوس، عرفته صلباً شجاعاً. انتسب للحزب الشيوعي السوري في أوائل الأربعينات من القرن الماضي، وناضل في فترة الديكتاتوريات العسكرية ودخل السجون.

هاجر إلى فنزويلا أواخر الخمسينات وعمل في منظمة الحزب الشيوعي السوري هناك، كما عمل مع الرفاق في الحزب الشيوعي الفنزويلي، و بعد عودته للوطن أعاد صلاته وعلاقاته بالحزب، وأيد وحدة الشيوعيين السوريين بحماس، وظل يشارك رغم كبر سنه في الاعتصامات والأنشطة التي يدعو إليها الحزب، وعمل بنشاط على إعادة الصلة بكثير من الشيوعيين القدماء، كما أنه كان يوزع جريدة قاسيون بحماس منقطع النظير.

شاركت منظمة الحزب في طرطوس بالتشييع والعزاء وقدمت أكاليل الورد باسمها وباسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.

أسرة تحرير جريدة قاسيون تقدم أحر التعازي بالفقيد الراحل لأهله ورفاقه، وتتمنى للجميع الصبر وطول البقاء. ■■

ملوحيات

أمريكا والديمقراطية

تدعي أمريكا أنها تريد إقامة ديمقراطية في الشرق الأوسط وتقوم بغزو العراق العربي بدعوى الديمقراطية، وتسلّح عملاءها الصهاينة بدعوى إقامة الديمقراطية في فلسطين.

وجرت انتخابات المجلس التشريعي في فلسطين في نزاهة تامة وفي جو ديمقراطي حر.

وفازت حركة حماس فوزاً يكاد يكون ساحقاً.

فماذا كان موقف امريكا التي تريد نشر الديمقراطية في العراق؟

وماذا كان موقف الصهاينة الذين يطالبون الفلسطينيين بالديمقراطية؟

أما أمريكا فأوقفت مساعداتها لفلسطين لأنها أصبحت ديمقراطية؟

وهكذا يثبت الأمريكان أنهم مستعمرون لا ديمقراطيون.

وهكذا يثبت الصهاينة أنهم أعداء الديمقراطية وأنهم لصوص..

دمشق ٢٠٠٦/٢/٢٢

■ **عبد المعين الملوحي**
شيوعي مزمن

الفيلم الفلسطيني «الجنة الآن» مثير للجدل في استبعاده كما في تكريمه

للمرة الأولى في تاريخ السينما العالمية يحصد فيلم عربي. فلسطيني تحديداً جوائز كبرى لعدد من كبريات مهرجانات السينما في العالم.

فمن مهرجان برلين الدولي إلى جائزة الفيلم الأوروبي و العمل الذهبي في هولندا وجائزة مهرجان دوربان في جنوب أفريقيا، وأخيراً جائزة الجولدن غلوب (التي تعتبر بمنزلة الترشيح للأوسكار).

وبالفعل فقد رشح الفيلم لمسابقة أفضل فيلم أجنبي، إلا أن الإرادة غير الطيبة استثنت الفيلم بالاستبعاد وحلت الإشكاليات الكثيرة التي أثارها فيلم «الجنة الآن» لمخرجه هاني أبو أسعد.

وقد تمثلت بعض هذه الإشكاليات في تحديد هوية الفيلم ونسبه، فالفيلم ممول في جزء منه أوروبياً ماأتاح له المشاركة في مهرجان الفيلم الأوروبي ونيل جائزته.

وعندما ذهب الفيلم إلى لجنة المشاهدة في مهرجان الأوسكار تدخلت وزارة الإعلام الإسرائيلية لدى منظمي المهرجان كي لايتم تصنيف الفيلم كفيلم فلسطيني، فكان قرار أكاديمية الفنون والعلوم الإنسانية باعتبار الفيلم يمثل (السلطة الفلسطينية) وليس (فلسطين) الأمر الذي حدا بمخرجه إلى الاحتجاج واعتبار ذلك الإجراء بمثابة إهانة وصفعة للهوية القومية للشعب الفلسطيني.

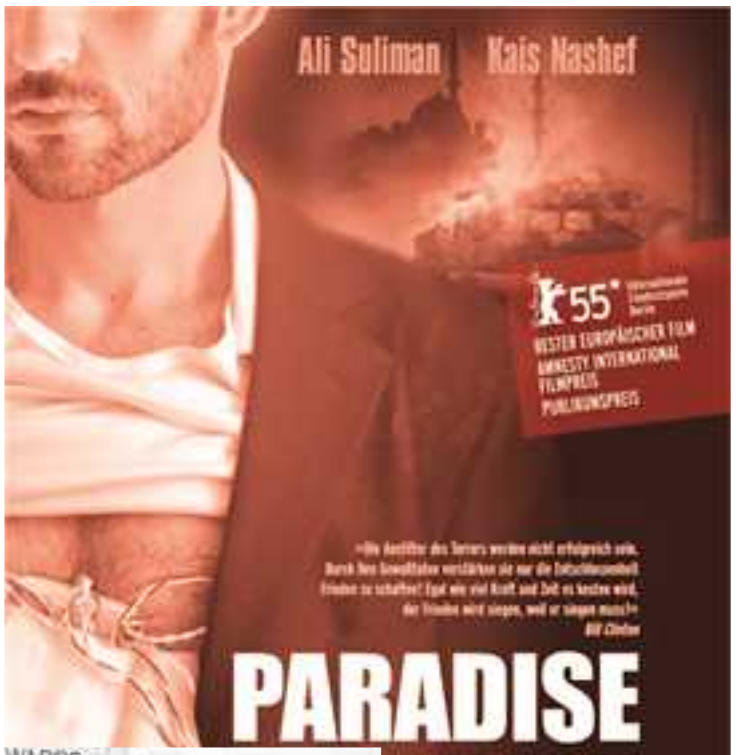

يتحدث الفيلم عن صديقين فلسطينيين يتطوعان للقيام بإحدى العمليات الاستشهادية في الأراضي المحتلة عام ثمانية وأربعين لكن وفي اللحظة الأخيرة تحدث تغيرات تستوجب إيقاف العملية وتعديل الخطة المقررة، فينفصل الصديقان ليبدأ أحدهما بالتساؤل عن الغرض السامي للعمليات الاستشهادية ما اعتبره فلسطينيون تشكيك بشرعية المقاومة.

يعالج أبو أسعد موضوعة العمليات الاستشهادية بطريقة إنسانية موضوعية أقلقت بعض الفلسطينيين لكنها أرقت معظم الإسرائيليين، فاعتبروا الفيلم تمجيداً للعمليات (الانتحارية) من خلال إضفاء الطابع الإنساني على منفذي هذه العمليات وتبرير ذلك بالحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وما يترتب عليه من شعور بالإحباط والظلم والعيش في ظل فقر مدقع، فيما ذهب بعض الفلسطينيين إلى اتهام المخرج بالخروج عن الإجماع الوطني الفلسطيني والخيانة لقضية الشعب والمقاومة.

وقد استطاع الفيلم تقديم القضية بعمق إنساني ابتعد عن الشعاراتية الدعائية وبلغة سينمائية استطاع ملامسة العقل بما ضمن له إنصات الجمهور الغربي ودخول السينما العالمية من أبوابها الواسعة وإمكان طرح الهم الوطني الفلسطيني بشكل إنسيابي وبعيداً عن الخطابية المباشرة.

وأخيراً . . . لابد من التذكير بأن هاني أبو أسعد عندما استلم جائزة الجولدن جلوب ناشد العالم من أجل الإعتراف بفلسطين وقال إن الجائزة تمثل اعترافاً بأن الشعب الفلسطيني يستحق الحرية والمساواة.

● **الفيلم في صور:**
http://www.sharmillfilms.com.au/imagesparadisenow.html

■ **الحسين نعناع**

الحواجز.. وراديو الحرة و«الردح» الديمقراطي..

من بين الكثير من اللحظات التي نمر بها، هنالك وقت لا بد من التوقف معه لكي ندونه، ونؤرخه على الورق الأبيض، ومن ثم نفضحه على أوراق الجرائد والمجلات.

بعض اللحظات فقط جديرة بأن ندونها، ونكتب عن حدث فيها أو عشق للحظات انتظار كما يعشق المتيم لحظات انتظار محبوبته.

إلا أن أكثر من ثلاث ساعات على حاجز عسكري إسرائيلي على طريق واد الباذان – نابلس جديرة أيضاً بأن ندونها كي تصبح جزءاً من ذاكرتنا، ونحن نضحك بسخرية وألم، ونطل من شباك السيارة لنرى وجه إنسان آخر في السيارة المقابلة ينتظر، فنضطر أن نبتسم.

«روبي» التي شعرت بأنها تود التعبير عن اللاشيء، وهيفاء التي تثير شهوة الثمانيني، وأخرى التي فقست مؤخراً من إحدى الفضائيات السخيفة شعرت بأنها قفزت من المذياع وبدأت بالرقص في حضني، غير مبالية في ثورتي وضجري من الانتظار المقيت على الحاجز الإسرائيلي اللعين، أنتظر الجندي اللعين أيضاً كي يشير لنا بيده لنتقدم باتجاهه، ليقوم بسخافته المعتادة بتدقيق هويتي.

إذاعة «الحرة» المدعومة أمريكياً، ترقص وتغني، والمذيع السخيف يقطع صوت مشبوهة تغني ليذكرنا بأن: إذاعة الحرة ، إذاعة الحرية، وصوت الناطقين بالحرية والديمقراطية، فأضيف خلفه عبارة نسيها متعمداً «والناطقين بالدعارة الفكرية والسياسية».

يزداد ضجري من هذه الإذاعة لحظة تلو الأخرى، ويصر سائق السيارة العمومية التي نركبها أن يبقى مؤشر التردد الهوائي للمذياع على هذه المحطة، فيزداد ضجري الديمقراطي أكثر، فأحاول أن أغفو فتأبى تلك التي تشبه أم المذيع بالصفات السلوكية إلا أن تستمر «بالردح» فتسرق الإغفاءة من عيوني.

(بالمناسبة «الردح» كلمة فلسطينية تعني الصراخ المزعج، والصوت العالي المقلق والذي يصدر عن امرأة أثناء الشجار مع زوجها أو أولادها أو الجيران)

ثلاث ساعات من الضغط والكبت والإذلال وقمع الحرية على حاجز جنود الدولة اللقيطة الأكثر ديمقراطية في الشرق الأوسط حسب المعايير الأمريكية، وقناة الحرة «تردح» أكثر، وأبواق السيارات التي تحيط بي أيضاً «تردح».

وكل شيء بعد الساعات الثلاث بداخلي «يردح».

وأمريكا حين قَدمت بجيشها الجرار وحلفائها، كلهم كانوا «يَردحون» بالديمقراطية والتعددية، وحقوق الإنسان.

والشعب الفلسطيني الذي يتقن كل من حوله تجريب العذاب فيه أيضاً كان ديمقراطياً في انتخاباته الأخيرة فقرر هو الآخر أن «يردح»، لكنه «يردح» بطريقة مختلفة عن الآخرين، فقد كان «يردح» آلماً وعذاباً وضيق نفس من هذا الحصار الإسرائيلي الديمقراطي جداً.

كل الذين «ردحوا» سواء راديو الحرة، أو المغنيات، وغيرهم، وجدوا من يسمعهم، لكن شعبي وأنا واحد من أبنائه «ردحنا» «ونردح» يومياً على الحواجز الإسرائيلية الديمقراطية، ولم نجد من يسمعنا.

أما قناة الحرة تجد دوماً من يترنح صخباً، ونفاقاً، ودجلاً، وخيانةً، وطرباً، على «الردح» الجميل.

إذاً «فلتردح» الحرة، الطريق الجديد للاستعمار الديمقراطي جداً، على الحاجز الديمقراطي، ولتحاول ترقيع صورة الوحش الرأسمالي الأمريكي قدر ما تشاء، فوجه الوحش لا يغطى بغربال.

● (ملاحظة: هذا المقال كتبته أثناء الوقوف الإجباري على أحد الحواجز العسكرية الإسرائيلية بين مدينة نابلس وقرية طلوزة)

■ **مهند صلاحات**
كاتب فلسطيني مقيم في الأردن
salahatm@hotmail.com

أوراق خريفية

الأصابع الشهيدة

لم يبقَ على إحالته للمعاش سوى ثلاثة أشهر.

خمسة وثلاثون عاماً قضاها في عمله يعمل نجاراً في إحدى شركات القطاع العام.

كثيرة هي المرات التي طلب منه تصنيع أثاث لكبار المسؤولين في محافظته. وكم كان يعتصر قلبه ألماً عندما يكلّف بهذه المهمة، فهو ومن خلال معرفته بشؤون البلد يدرك بأن هؤلاء المسؤولين لن يدفعوا متليكاً واحداً للشركة التي يعمل فيها.

وكثيرة هي المرات التي كان يعبّر فيها عن سخطه واشمئزازه من جرّاء قيامه بعمله ذاك. وسرعان ما تصل مشاعره الغاضبة مكتوبة بتقارير المخبرين. ولهذا السبب لم يرتق بوظيفته رغم مهارته التي يشهد بها جميع رؤسائه. وبقي عاملاً عادياً طوال عمله. حتى أن مساعيه التي بذلها لينال تسمية رئيس ورشة على الأقل، لم يفلح بها وباءت جميعها بالفشل!

فكر قائلاً: (إلى متى سأبقى نزيهاً؟ أسابيع قليلة وأكون في بيتي متقاعداً.. ولن أشغل بال أحد بعد ذلك!

وهل يعقل أن يمضي هذا العمر ولا أقدّم لبناتي المتزوجات أية هديّة من عملي كذكرى، وأنا الذي أفنى عمره وشبابه في خدمة الشركة وخدمة من تربّع على إدارتها؟

خمسة مدراء تولّوا قيادتها تباعاً... ولم يستح أيٌ منهم من طلب تصنيع ما يحلو له من أرقى الموديلات في عالم الموبيليا..

أكثر من سبعة مدراء إنتاج تناوبوا على إذلالي..

وجميعهم كانوا بمثابة رؤساء عصابات..!

خمسة وثلاثون عاماً لم أخرج من مقرّ عملي خشبة واحدة، مسماراً واحداً... لمصلحتي الشخصية!

حتى أنه في إحدى المرات رآني زميلي عند بائع لوازم النجارين أشتري علبة غراء لإصلاح الكنبايات في بيتي، فسمعْتُ منه محاضرة محترمة عن غبائي وجحشنتي..! إذ هل يعقل أن أشتري الغراء من السوق وبراميل الغراء تلعب بين يديّ في الشركة؟)

عندما أفضى بهواجسه الجديدة لزوجته وعن نواياه بتقديم هدايا لبناته الثلاث على أن تكون من إنتاجه وعلى نفقة الشركة، وأنه متردد بصددها.. أجابته باستهجان:

– أخيراً!؟ أبعْدَ كل هذه السنين بدأت تفكر بالعقل والمنطق؟

– والله يا امرأة! أتمنى أن أختم مسيرتي الوظيفية معززاً مكرّماً.. ولكن كما يقال: (لم يبقَ من العمر أكثر مما مضى) لذلك سأقوم بتقديم هدايا لبناتي الثلاث من إنتاجي ليتذكرنني بها في قابل الأيام بعد وفاتي...

– وماذا تنوي أن تقدم لهنّ من هدايا كما تدّعي... رغم أنني ما زلت غير مصدقة لما أسمعه منك!

– (حالماً بسعادة) سأصنع لكلّ منهنّ كرسياً لقاعدة البرّاد وملقط غسيل وكرسي دف للحمّام، وإذا تمكّنت من تصنيع سلّم خشبي لكلّ واحدة منهنّ فلن أقصّر..

– (وكأنها تلقّت صفعة، فأجابت بسخرية) لا والله كريم هاه..!

– (بغضب) وهل تريدين مني تقديم غرف نوم لهنّ أم طاولات سفرة أم أطقم كنبايات، أم ماذا..؟

حدّقت إليه بنظرات ملأى بالغيظ والنفور وأرادت تغيير الحديث، فغمغمت متشفّية تذكره بفقره وتعتيره:

– قم واذهبْ إلى بائع الفروج واشتر لنا نصف كيلو رقبات من أجل طبخة الغد.. أحسن من هذا الكلام الذي لا يجلب إلا الهمّ والغمّ.. (وأردفت محدثة نفسها) يا حسرتي عليك، ستبقى غشيماً ما حييت..

في اليوم التالي وبينما كان في الشركة يقوم بنشر أول قطعة خشب على المكنة، وقد وضع في ذهنه أن الهدية الأولى ستكون من نصيب ابنته الكبرى، بدأ يفكر بفعلته الأثيمة الأولى له في حياته الوظيفية واستغرق في شروده... فجأةً أحسّ بألم مفاجئ في يده، تنبّه محدّقاً! فوجد أصابع يده اليمنى وقدْ نقص عددها إلى اثنتين! بحركة لا إرادية أنزل القاطع الكهربائي فتوقفت المكنة. تطلّع بشفرة المنشار بذهول وهلع، وجدها وقد اصطبغت باللون الأحمر القاني! صرخ مذعوراً متوجعاً! تسارعت نبضات قلبه، ارتعشت ساقاه، تلاشت قواه، ركع على ركبتيه، غامت عيناه، أحسّ أن الدنيا تدور به، قاوم بكل ما أوتي من قوة رافضاً الاستسلام.، وكلبوة فقدت أحد أشبالها على مرأى منها، نهض يبحث ببسالة عن أصابعه المبتورة وسط أكوام نشارة الخشب، مستدلاً عليها من نقاط الدم المبعثرة في المكان..

فجأة همد وتوقّف مناجياً:

(يا ربّ! التوبة.. سامحني على غلطتي، والله سأهدي بناتي الثلاث كل واحدة منهن إصبعاً، لتكون عبرة لكل من تسوّل له نفسه مدّ يده إلى مال الحرام.. لعن الله السرقة والفساد وكل الموبقات).

أحسّ بأن نوراً إلهياً تسرّب إلى أعماقه، بالطهارة تدبّ في أوصاله، خالجه شعور بالارتياح وكأنه حظيٌ على المغفرة من كافة آثامه وخطاياه. نظر إلى السماء شاكراً واغرورقت عيناه بالدموع، وأشرق طيف ابتسامة على وجهه المكدود. وبقوة وحماس المندفع للشهادة، طفق يبحث عن أصابعه من جديد...

■ **ضيا اسكندر – اللاذقية**
d.iskander@mail.sy

زوروا موقعنا على الأنترنيت: www.kassioun.org